الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية

مشروع
قانون أساسي متعلق
بمجلة الجماعات المحلية

جوان 2016

الإدارة العامة للجماعات المحلية

الفهرس

شرح الأسباب 4

الكتاب الأول. الأحكام العامة والمشتركة 9

الباب الأول. في المبادئ العامة..... 9

القسم الأول. في انفراد القانون بإحداث الجماعات المحلية..... 9

القسم الثاني. في التدبير الحر للجماعات المحلية..... 9

القسم الثالث. في صلاحيات الجماعات المحلية..... 12

القسم الرابع. في السلطة الترتيبية للجماعات المحلية..... 15

القسم الخامس. في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة..... 16

القسم السادس. في التضامن والتعديل والتمييز الايجابي..... 19

القسم السابع. في التعاون اللامركزي..... 20

القسم الثامن. في التكوين..... 21

القسم التاسع. في المجلس الأعلى للجماعات المحلية..... 21

القسم العاشر. في الهيئة العليا للمالية المحلية..... 24

الباب الثاني. في أملاك الجماعات المحلية ومرافقها..... 27

القسم الأول. في أملاك الجماعات المحلية..... 27

القسم الثاني. في المبادئ العامة لتسيير المرافق العامة المحلية..... 29

القسم الثالث. في طرق التصرف في المرافق العامة وعقود الجماعات المحلية..... 31

الفرع الأول. في الاستغلال المباشر..... 31

الفرع الثاني. في التسيير التعاقدي..... 32

I. في اللزمة 32

II. في عقود تفويض المرافق العامة 33

III. في عقود الشراكة 39

الفرع الثالث. في الصفقات..... 39

القسم الرابع. في التنمية المحلية والمساهمات العامة..... 40

الباب الثالث. في التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة..... 44

الباب الرابع. في النظام المالي للجماعات المحلية..... 45

القسم الأول. في القواعد العامة للميزانية ومواردها..... 45

القسم الثاني. في الاعتمادات المحالة من قبل الدولة..... 52

القسم الثالث. في استخلاص مبالغ الجماعات المحلية..... 54

القسم الرابع. في تبويب الموارد..... 56

القسم الخامس. في اعتمادات الجماعات المحلية ونفقاتها..... 57

القسم السادس. في اعداد الميزانية والمصادقة عليها..... 61

القسم السابع. في تنفيذ الميزانية وختمها..... 66

الكتاب الثاني. في الأحكام الخصوصية 74
الباب الأول. في البلدية..... 74
القسم الأول. في الحدود الترابية للبلدية..... 74
القسم الثاني. في الدوائر البلدية..... 75
القسم الثالث. في المجلس البلدي..... 78
القسم الرابع. في صلاحيات البلدية..... 87
الفرع الأول. في الصلاحيات الذاتية..... 87
الفرع الثاني. في الصلاحيات المشتركة..... 89
الفرع الثالث. في الصلاحيات المنقولة..... 90
القسم الخامس. في رئيس البلدي ومساعديه..... 91
القسم السادس. في صلاحيات رئيس البلدية..... 95
القسم السابع. في المكتب البلدي..... 100
القسم الثامن. في الإدارة البلدية..... 101
القسم التاسع. في أملاك البلدية 101
القسم العاشر. في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السلط البلدية ومراقبتها..... 103
القسم الحادي عشر. في التعاون بين البلديات..... 106
الباب الثاني. في الجهة..... 116
القسم الأول. في المجلس الجهوي..... 117
القسم الثاني. في رئيس الجهة ومساعديه..... 125
القسم الثالث. في اختصاصات رئيس الجهة..... 129
القسم الرابع. في مكتب الجهة..... 132
القسم الخامس. في إدارة الجهة..... 133
القسم السادس. في أملاك الجهة..... 134
القسم السابع. في النظام القانوني للقرارات المتخذة من فبل السلط الجهوية ومراقبتها..... 135
القسم الثامن. في اللجنة الجهوية للحوار الاقتصادي والاجتماعي..... 138
الباب الثالث. في الإقليم..... 140
أحكام انتقالية..... 148
أحكام ختامية..... 151

شرح الأسباب

أقر دستور 27 جانفي 2014 ضمن المبادئ العامة التزام الدولة باعتماد اللامركزية في كامل التراب الوطني ودعمها في نطاق وحدة الدولة (الفصل 14). وخصص الدستور الباب السابع للسلطة المحلية. واقتضت الأحكام الانتقالية أن دخول هذا الباب حيز التنفيذ يتم بدخول القوانين المذكورة صلبه حيز النفاذ. وتضمن هذا الباب الذي يحتوي على 12 فصلا تركيز ثلاثة أصناف من الجماعات المحلية وهي البلديات والجهات والأقاليم على أن يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية فضلا عن إمكانية بعث أصناف أخرى من الجماعات المحلية بواسطة القانون.

ولقد أرسى الدستور منظومة لامركزية جديدة يتعين أن تكون فعلية وأن تقطع مع المنظومة القديمة التي اقتصرت على بعث تنظيم لا مركزي ظاهري لم يكن ليستجيب فعليا لحاجيات المتساكنين وتطلعاتهم. كما وضع الدستور الجديد جملة من المبادئ الدستورية التي يتعين على النص التشريعي الاستجابة لمقتضياتها ووضع الآليات العملية لتحقيقها في أقرب الآجال. وتتمثل هذه المبادئ الدستوريّة المرتبطة بالسلطة المحلية مباشرة فيما يلي:

-مبدأ انفراد القانون ببعث الجماعات المحلية، بالنظر لكون تقسيم التراب الوطني لجماعات محلية يختص به دستوريا القانون.

- مبدأ التدبير الحر للشأن المحلي،
- الاعتراف للجماعات المحلية بسلطة ترتيبية وتمكينها من وسائل التصرف الحرّ،
- مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية،
- مبدأ التضامن،
- مبدأ التعاون اللامركزي،
- مبدأ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة،
- مبدأ ضبط اختصاصات الجماعات على أساس مبدأ التفريع،
- مبدأ الحوكمة الرشيدة في تسيير الشؤون المحلية،

- مبدأ المراقبة اللاحقة وحذف كل أنواع المراقبة الإدارية المسبقة،
- مبدأ الاحتكام للقضاء في كل ما يسبق الأنشطة أو القرارات الصادرة عن الجماعات المحلية والمتعلقة بها.

في انتظار تقسيم التراب الوطني إلى أقاليم يجمع كلّ منها عددا من الجهات على ضوء الدراسات التي يتعين انجازها والتوافق حولها تم تعميم التغطية البلدية لكافة التراب التونسي حيث تم احداث بلديات جديدة على أساس معايير موضوعية وتوسيع الدوائر الترابية لعدد من البلديات بما يمكن من التغطية الشاملة لكافة السكان بالنظام البلدي.

وفي نفس الوقت تم فك الارتباط بين الولاية التي ستبقى دائرة ترابية للدولة والجهة التي أصبحت جماعة محلية والتي يغطي ترابها نفس دائرة الولاية .

وفضلا عن تغطية الجماعات لكامل تراب الجمهورية فإن مختلف المبادئ الدستورية تستوجب القطع مع التقاليد الإدارية والنصوص السابقة والانخراط في منظومة جديدة تقوم على اعتبار الجماعات المحلية "سلطة" فعلية تتمتع بالصلاحيات التي تمكنها عمليا من تسيير شؤونها المحلية باستقلالية وعلى أساس تشريك المواطنين في اتخاذ القرارات وتحمل الأعباء وتقديم الخدمات الأفضل للمنظورين في نطاق ما يرسمه التشريع الوطني ضمانا لوحدة الدولة وإعادة الشأن المحلي لأصحابه الحقيقيين. وبذلك يتم توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية تجسيما للديمقراطية مع مراعاة وحدة الدولة التي بوأها الدستور بفصله الرابع عشر المنزلة الأعلى في سلم المبادئ التي تحكم الدولة .

كما تستوجب اللامركزية إرساء منظومة تقر للجماعات المحلية بوظيفة تنموية تأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الدستورية التي من أهمها حسن استغلال المال العمومي، التخطيط العمراني الناجع والتهيئة العمرانية، حماية المحيط والموارد الطبيعية والتضامن بين الأجيال والفئات والجهات وكل ذلك بمشاركة المجتمع المدني.

غير أن الواقعية تقتضي الإقرار بأن حجم التغييرات الجذرية التي هي خيار دستوري يقتضي اعتماد التدرج في إرساء وتدعيم اللامركزية نظرا لكلفة هذه الإصلاحات وما يستوجبه من نقل للسلطات و المراجعة الشاملة والدقيقة للنظام المالي ونظام أملاك بما من شأنه أن يكفل استقلالية الجماعات ويضمن التصرف الناجع والحوكمة الرشيدة. كما تقتضى اللامركزية دعم الجماعات المحلية بالإطار البشري الكفء وبعث محاكم إدارية ومالية داخل البلاد في أقرب الآجال لتتولى الرقابة وفض النزاعات وفقا للدستور. ويستوجب هذا العمل الطموح وضع خطة منهجية وشاملة لتفعيل مسار اللامركزية تعتمد المشاركة والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بما يضمن التملك الجماعي لهذا المسار.

وبالنظر للوضعية التي آلت إليها الجماعات المحلية وما أفرزته من عدم رضا لدى المتساكنين فضلا عن هشاشة الوضعية القانونية لهيئات التسيير التي كانت محل تجاذبات ونزاعات قضائية فانه تحتم التعجيل بصياغة قانون أساسي شامل لمختلف الجوانب التنظيمية والمالية وكذلك تسيير الجماعات المحلية المنصوص عليها بالباب السابع من الدستور وإدراجها في مجلة موحدة إلى جانب قانون يكمل القانون الانتخابي لتنظيم انتخابات مجالس الجماعات المحلية. ومن شأن تجميع مختلف الأحكام المتعلقة بتنظيم الجماعات المحلية وبمختلف أنشطتها الإدارية والاجتماعية وباختصاصاتها التنموية المتنوعة وبعلاقاتها في مجال الشراكة مع الخارج وبأملاكها وبماليتها التي يتعين دعمها بصورة تحقق استقلاليتها وبعلاقتها بمكونات الدولة وبالمواطنين و ببعضها البعض في قانون موحد يستوعب مختلف الأغراض والضمانات. كما أن تجميع الأحكام في مجلة من شانه أن ييسر للمواطنين النفاذ إلى أحكامها وللجماعات المحلية والمتعاملين معها معرفة الأحكام وتطبيقها. كما ييسر هذا التجميع عمل المشرع نفسه عند القيام بتنقيح بعض الأحكام بصور متناسقة ومتجانسة خدمة لمبادئ دولة القانون وخاصة منها مبدأ الأمن القانوني ومبدأ وضوح الأحكام وسهولة فهمها والنفاذ إليها.

ومن شأن هذا التمشّي الشمولي أن يُعجّل بإنجاز اللامركزية ودعمها إذ أن تعطل المصادقة على إحدى القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية قد يؤجل دخول الباب السابع من الدستور حيز التنفيذ بالنظر لمقتضيات الأحكام الانتقالية التي

علقت دخول الباب السابع من الدستور حيز التنفيذ على دخول القوانين المنصوص عليها بهذا الباب حيز النفاذ.

وحرص المشروع على ادراج أهم المبادئ التي ترتكز عليها السلطة المحلية من ضرورة توفر موارد ذاتية مهمّة لا يمكن بدونها أن تصبح اللامركزية فعلية مما يوجب إعادة النظر في تخصيص محاصيل بعض الضرائب للجماعات المحلية أو تقاسمها معها وإحالة اختصاص ضبط مختلف المعاليم للجماعات ومراجعة نظام استغلال أملاك الراجعة للدولة لتمكين الجماعات من موارد لإنجاز برامج تنموية محلية في اطار التضامن والتعديل والتمييز الايجابي بين الجماعات المحلية. كما حرص المشروع على ضمان حسن التصرف في الأموال العامة التي ستتكفل بإنفاقها الجماعات المحلية والوسائل التي ستتوفر لديها من خلال آليات متعددة من بينها وضع ضوابط للتحكم في الإنفاق والتداين والانتداب والتنصيص على قواعد خصوصية تحكم النظام المالي للجماعات المحلية وطرق صرف أموالها ومسك حسابيتها ونظام أملاكها وإبرام مختلف عقودها وصفقاتها وتسيير مرافقها ومنشآت التنمية المحلية التي سيكون بإمكانها بعثها وضبط قواعد برامج وأمثلة التهيئة والتعمير في نطاق احترام مبدأ التدبير الحر. وسيلعب المجتمع المدني دوره الرقابي في هذا التصور الجديد للبناء اللامركزي حتى يقع تفادى مخاطر الانحراف والانتكاسة التي يسببها للامركزية .

واعتبارا لأهمية التنظيم المالي في تحقيق المبادئ التي أعلنها الدستور في ما يخص التدبير الحر واستقلالية التصرف وأخذ القرار، فقد تضمن القانون قواعد التصرف المالي للجماعة المحلية مما يضمن استقلاليتها مع ضمان وسائل الرقابة من الجهات المختصة بوزارة المالية وأهل الاختصاص في ما يخص الرقابة الداخلية ومسك المحاسبة ورقابتها.

وعملا بمبدأ المحاسبة ذات القيد المزدوج المعلن عنها بالفصل 5 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المتعلق بمجلة المحاسبة العمومية وبمقتضيات الفصل 68 جديد من مجلة المحاسبة العمومية، تخضع حسابات الجماعات المحلية لمعايير خاصة بالحسابات العمومية يصدرها وزير المالية بناء على رأي المجلس الوطني للمعايير المحاسبية للقطاع العمومي

كما عمل المشروع على وضع تصور للتنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة في الوظيفة التنموية وتقديم الخدمات في أقرب الآجال وتوحيد الجهود والإمكانيات لإضفاء النجاعة على عمل الجماعات والتنسيق في ما بينها وكذلك مع مصالح السلطة المركزية ومختلف الهيئات والمنشآت التابعة لها. ويقترح المشروع تمكين الجماعات المحلية من انشاء مجامع خدمات بينها بدعم من قبل السلطة المركزية التي ستمنح حوافز للغرض.

وفضلا عن تشكيل هياكل تسيير مختلف أصناف الجماعات وبعث لجانها تم ارساء منظومة تكرس التسيير الديمقراطي والشفافية والنزاهة والمشاركة الفعلية للمواطنين والمجتمع المدني والمساءلة.

كما سيكون بإمكان الجماعات المحلية ربط علاقات شراكة مع مثيلاتها بالخارج مع ضرورة التنسيق مع السلط المختصة لحماية المصلحة العليا للبلاد واحترام تعهداتها والمحافظة على سمعتها. ومن شأن هذا التعاون أن يساعد على تحقيق التنمية والانفتاح على التجارب المقارنة للاستفادة منها .

ويهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى ضبط مختلف الأحكام العامة بانتظام الجماعات المحلية ومجالات أنشطتها وحقوقها وأملاكها ومرافقها وواجباتها وتنظيم علاقات شراكاتها مع الخارج والأحكام الخصوصية بكل من الأصناف الثلاثة التي أقرها الدستور على أن يبقى الجانب المتعلق بانتخابات مجالس الجماعات المحلية من مشمولات القانون الانتخابي طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 133 من الدستور .

ويتضمن المشروع بابين خصص الأول إلى الأحكام العامة والمشتركة المنظمة لعمل الجماعات المحلية بما في ذلك المبادئ العامة والهيئات والتصرف في الأملاك والمرافق العامة والنظام المالي. في ما خصص الباب الثاني للأحكام الخصوصية لمختلف أصناف الجماعات المحلية (البلديات والجهات والأقاليم).

كما نص المشروع على جملة من الأحكام الانتقالية لتغطي الفترة التي تفصل بين النظام القانوني الحالي وتطبيق المبادئ الجديدة المضمنة بالمشروع على مجالس الجماعات المحلية بعد انتخابها.

الفصل الأول. يهدف هذا القانون الى ضبط القواعد المتعلقة بتنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها وسيرها بما يحقق اللامركزية والديمقراطية المحلية في اطار وحدة الدولة.

الكتاب الأول: الأحكام العامة والمشتركة

الباب الأوّل. في المبادئ العامة

القسم الأول. في انفراد القانون بإحداث الجماعات المحلية

الفصل 2. البلديات والجهات والأقاليم جماعات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية، يغطّي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية. وللقانون أن يحدث أصنافا خصوصية من الجماعات المحلية.

الفصل 3. تحدث الجماعات المحلية وتضبط حدودها و مراكزها بالقانون .

يصادق القانون على إدماج الجماعات المحلية الذي تقرّه مجالسها المنتخبة بأغلبية ثلثي أعضائها. ويترتب عن عملية الإدماج انتقال جميع الالتزامات والحقوق لفائدة الجماعة التي أقر وجودها القانون.

يصادق القانون على تغيير حدود الجماعات المحلية الذي تقرّه مجالسها المنتخبة بأغلبية ثلثي أعضائها.

القسم الثاني. في التدبير الحر للجماعات المحلية

الفصل 4. تدير كل جماعة المصالح المحلية وفق مبدأ التدبير الحر مع احترام مقتضيات وحدة الدولة وتشريعها الوطني وبقية الصلاحيات الراجعة لغيرها من الجماعات.

الفصل 5. تسيّر البلديات والجهات مجالس منتخبة بواسطة الاقتراع العام طبقا لأحكام القانون الانتخابي.

تسيّر الأقاليم مجالس ينتخبها أعضاء المجالس البلدية والجهوية طبقا لأحكام القانون الانتخابي.

الفصل 6. يمارس أعضاء المجالس المحلية مهامهم دون مقابل. وتسند لكواهي الرئيس ومساعديه منح بعنوان استرجاع مصاريف تضبط بأمر حكومي .

يتفرغ رؤساء المجالس المحلية لممارسة مهامهم. وتسند لهم منح تحمل على ميزانية الجماعة المحلية تحدد معاييرها وتضبط مقاديرها بأمر حكومي .

الفصل 7. تكريسا لمبدإ تمثيل المرأة والشباب في المجالس المحلية يكون الرئيس والمساعد الأول وجوبا من جنسين مختلفين. ويكون المساعد الثاني وجوبا من الشباب.

الفصل 8. تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية الإدارية والمالية. وتعمل مع السّلطة المركزية على تعزيز مواردها الذاتية.

الفصل 9. تلتزم الجماعات المحلية بالتحكم في حجم النفقات المخصصة للتأجير العمومي بما من شأنه أن يضمن استقلاليتها وسلامة مؤشراتها المالية وتوفير الادخار الضروري لتأمين تدخلاتها لفائدة متساكنيها. ولهذا الغرض، تعمل الجماعات المحلية على أن لا يتجاوز حجم التأجير العمومي سقف خمسين بالمائة من اعتمادات العنوان الأول من ميزانياتها.

تعرض الجماعات المحلية التي يتجاوز سقف التأجير العمومي لديها النسبة المذكورة بالفقرة السابقة على الهيئة العليا للمالية المحلية وعلى السّلط المركزية

برنامجا لتحقيق الهدف المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل بدعم من الدولة. ويتم إبرام اتفاقية في الغرض بين الجماعة المحلية و السلطة المركزية.

الفصل 10. فضلا عن ضرورة التقيد "بجدول الإطارات" الخاص بتحديد الرتب والخطط الخاص بكل صنف من أصناف الجماعات المحلية يتعين على كلّ جماعة محلّية قبل أن تقرّر فتح خطط أن تخصص للغرض اعتمادات بالميزانية.

يرخّص لمجلس الجماعة المحليّة في فتح خطط الانتداب لأعوان قارين بأغلبية ثلثي أعضائه.

تعمل الجماعات المحلية على مراعاة قاعدة التناصف في الانتدابات والتعيينات صلب هذه الهياكل الإدارية.

يمكن للدولة أن تضع على ذمة الجماعات المحلية اعوانا في إطار اتفاقيات تعقد للغرض.

الفصل 11. لا يترتب عن توزيع الصلاحيات بين مختلف أصناف الجماعات المحلية الذي يقره القانون أو الذي يكون ناتجا عن اتفاقيات أو تفويضات بين مختلف الجماعات ممارسة أي إشراف مهما كان نوعه من قبل جماعة على أخرى.

تمارس الجماعات المحلية اختصاصاتها مع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطني والنظام العام.

الفصل 12. يمكن لجماعة محلية من صنف معيّن أن تفوّض لجماعة محلية من نفس الصّنف أو من صنف آخر أو لمؤسسات أو لمنشآت عامة ممارسة اختصاصات محددة تعود لها أصلا على أن تتم ممارسة الاختصاصات المفوّضة باسم الجماعة المحلية التي أسندت التفويض.

يتم التفويض المشار إليه بالفقرة السابقة بمقتضى اتفاقية محددة في الزمن طبقا لنموذج يضبط بأمر حكومي يصدر باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية و بناء على الرأي المطابق للمحكمة الإدارية العليا.

الفصل 13. تعمل الجماعات المحلية على أن تكون المشاريع المتعلقة أساسا بالبيئة والتعمير والثقافة والفنون والرياضة والشباب والتشغيل ومقاومة الفقر والطفولة والمساواة بين الجنسين والمسنين وذوي الإعاقة ذات أولوية في مجال تدخلها. وللجماعات المحلية دعم المشاريع الخاصة المندرجة في إطار تحقيق هذه الأهداف بواسطة حوافز أو تراخيص استثنائية لاستغلال أملاك تحت تصرفها طبقا للشروط التي يضبطها القانون ولاتفاقات تصادق عليها مجالس الجماعات المحلية المعنية.

القسم الثالث. في صلاحيات الجماعات المحلية

الفصل 14. يتمتّع كل صنف من الجماعات المحلية بصلاحيات ذاتية وبصلاحيّات منقولة وبصلاحيّات مشتركة كما هو مبيّن بالأحكام الواردة بهذا الباب.

1)يقصد بالصلاحيات الذاتية على معنى هذا القانون مجموعة الصلاحيات التي تنفرد الجماعة المحلية مبدئيا بمباشرتها بمقتضى القانون.

2) يقصد بالصلاحيات المنقولة على معنى هذا القانون مجموعة الصلاحيات المحوّلة من قبل السلطة المركزية إلى جماعة محلية.

3) يقصد بالصلاحيات المشتركة على معنى هذا القانون مجموعة الصلاحيات غير الذاتية التي يمكن للسلطة المركزية وللجماعات المحلية مباشرتها بالتنسيق والتعاون بينها على أساس التصرف الرشيد في المالية العمومية والأداء الأفضل للخدمات .

الفصل 15. تستأثر كل جماعة محلية بما يرجع لها من الصلاحيات الذاتية بمقتضى القانون، إلا إذا نصت أحكام خصوصية على إدراجها ضمن صلاحيات مشتركة بين الجماعات والدولة. لا تمارس أي جماعة محلية صلاحيات ذاتية

ترجع بالنظر لجماعة أخرى دون الاتفاق مع هذه الأخيرة طبقا لأحكام الفصل 12 من هذا القانون.

على أنه يمكن للسلطة المركزية مباشرة صلاحيات ذاتية لجماعة محلية بناء على طلبها. كما يمكن للسلطة المركزية استثنائيا مباشرة صلاحيات ذاتية عند تقاعس الجماعة الفادح أو عجزها الجلي عن ممارسة الصلاحية رغم صبغتها الضرورية ووجود خطر جدي داهم، وذلك بعد التنبيه عليها دون نتيجة.

لجماعتين أو أكثر تنتمي لنفس الصنف أن تقرّر ممارسة جانب من صلاحياتها الذاتية بصفة مشتركة بمقتضى اتفاقية تبرم للغرض تحدد التزامات كل طرف.

تعمل الجماعات المحلية بالتعاون والتنسيق مع السّلطة المركزية وهيئاتها ومؤسساتها ومنشأتها على توظيف صلاحياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والعلمية والعمرانية في محيط سليم.

الفصل 16. يتم توزيع الصلاحيات بين مختلف الجماعات المحلية وفي علاقاتها بالدولة على أساس مبدأ التفريع.

تعود لكل جماعة محلية الصلاحيات التي تكون هي الأجدر بممارستها بحكم قربها من المتساكنين وقدراتها على الأداء الأفضل للمصالح المحلّيّة ولا تتدخل السلطة المركزية إلا في صورة تعذر قيام الجماعة المحلية بما يرجع إليها من مهام.

الفصل 17. يضبط بالقانون كل تحويل للصلاحيات أو توسعتها لفائدة الجماعات المحلية.

يصاحب كل عملية تحويل للصلاحيات أو توسعتها تحويل اعتمادات ووسائل تتناسب والأعباء التي تترتب عنها للجماعات المحلية .

تتولى السلطة المركزية إحالة الاعتمادات والوسائل لفائدة الجماعات المحلية في حدود ما تقرّه ميزانية الدولة وبناء على رأي الهيئة العليا للمالية المحلية.

الفصل 18. تتصرف الجماعات المحلية في الاعتمادات المحالة لها بعنوان تحويل الصلاحيات وفق مبدأ التدبير الحر. يسهر المجلس الأعلى للجماعات المحلية على تقييم عمليات نقل الصلاحيات، ويعدّ تقاريرا في الغرض يتم نشرها.

الفصل 19. تتمتع البلدية بالاختصاص المبدئي العام لممارسة الصلاحيات المتعلقة بالشؤون المحلية وتمارس الصلاحيات التي يسندها لها القانون سواء بمفردها أو بالاشتراك مع السلطة المركزية أو الجماعات المحلية الأخرى.

الفصل 20. تمارس الجهة الصلاحيات الذاتية التي تكتسي بعدا جهويّا بحكم مجال تطبيقها. وتمارس الجهة الصلاحيات المشتركة التي يسندها لها القانون وكذلك الصلاحيات التي يتم نقلها لفائدتها من قبل السلطة المركزية وفقا للقانون.

الفصل 21. يمارس الإقليم الصلاحيات التنمويّة ذات البعد الإقليمي. ويسهر الإقليم على وضع المخططات ومتابعة الدراسات والتنفيذ والتنسيق والمراقبة .

يضبط القانون الصلاحيات التي يشترك الإقليم في ممارستها مع السلطة المركزية وكذلك الصلاحيات المنقولة إليه.

لا تحول أحكام هذا الفصل دون إبرام الإقليم لاتفاقيات مع الجماعات المحلية أو مع السلطة المركزية للتعهد بمهام وللمساهمة في إنجازها بالتمويل أو بالمتابعة.

الفصل 22. تتولّى المجالس المنتخبة للبلديات والجهات والأقاليم البت في المسائل المتعلقة باختصاصاتها. ولها أن تستشير المحكمة الإدارية العليا حول توزيع الاختصاص.

للجماعات المحلية اللجوء للمحكمة الإدارية المختصة ترابيا لحسم ما قد يحصل من تنازع في الاختصاص إما في ما بينها أو بينها والسلطة المركزية.

الفصل 23. لإحكام تدخلات السّلط العمومية بكل جهة ولضمان نجاعة السياسات العامة والخدمات، يتولى كل من رئيس الجهة ورؤساء المجالس البلدية والوالي باعتباره ممثلا للسلطة المركزية بالجهة وضع الية للتنسيق والتعاون بين الجماعات المحلية والمصالح الخارجية للإدارة المركزية والمنشآت التابعة لها وتدارس ما تقتضيه التنمية المندمجة ومتابعة وضع وتنفيذ المخططات التنموية ومعالجة ما قد يطرأ من صعوبات وتجميع وسائل التدخل العمومي وإقرار المشاريع المشتركة وضبط التزامات كل طرف.

الفصل 24. تقرّ السلطة المركزية دعما للمشاريع المنصوص عليها بالفصل 13 والتي تحقق نجاعة أكثر لأداء الجماعات المحلية لفائدة متساكنيها، وذلك بصرف اعتمادات بعنوان مساهمة في التمويل أو بتخصيص الوسائل الإضافية اللازمة بناء على عقود تبرم للغرض مع الجماعات المحلية المعنية.

القسم الرابع. في السلطة الترتيبية للجماعات المحلية

الفصل 25. مع مراعاة أحكام التشريع الوطني، تتمتع الجماعة المحلية بسلطة ترتيبية في مجال اختصاصها.

تعمل كل جماعة محلية على ممارسة سلطتها الترتيبية داخل مجالها الترابي وفي حدود اختصاصاتها بالتنسيق مع بقية الجماعات المحلية المختصة ترابيا لتفادي كل تضارب بين الأحكام القانونية النافذة.

الفصل 26. يتمتع مجلس الجماعة المحلية بالاختصاص المبدئي في ممارسة السلطة الترتيبية للجماعات المحلية. وللمجلس أن يفوّض جزءا من اختصاصاته الترتيبية لرئيسه.

كما يمارس مجلس الجماعة الاختصاصات الترتيبية التي يمنحها له القانون أو النصوص الترتيبية الصادرة عن السّلط المركزية.

الفصل 27. يمارس رئيس الجماعة المحلية أو من ينوبه قانونا الاختصاصات الترتيبية المسندة بالقانون أو بالتراتيب أو المفوضة له من قبل مجلس الجماعة المحلية.

الفصل 28. تنشر القرارات الترتيبية للجماعات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية. و يتم تعليقها بمقر الجماعة المحلية ونشرها على موقعها الإلكتروني.

الفصل 29. تلتزم الجماعات المحلية بمقتضيات التشريع المتعلق بحق النفاذ للمعلومة.

القسم الخامس. في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة

الفصل 30 . يضمن مجلس الجماعة المحلية للمتساكنين مشاركة فعلية شاملة لكافة الفئات الاجتماعية والمناطق المكونة للجماعة المحلية في مختلف مراحل إعداد برامج التنمية ومتابعة تنفيذها وتقييمها. وتخضع البرامج التنموية وجوبا إلى اليات الديمقراطية التشاركية ولا يمكن إعدادها إلا من خلال مشاركة الفعلية للمتساكنين.

تلتزم الجماعة المحلية باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني مسبقا بالسياسات العامة والبرامج التنموية وضمان مشاركتهم.

تتكفل الجماعات المحلية بالمصاريف المستوجبة لعمليات المشاركة.

لا يمكن عرض البرامج التنموية على مصادقة المجالس المحلية المعنية إذا لم يتم احترام أحكام هذا الفصل.

تتولى الوزارة المكلفة للجماعات المحلية، بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية، بتحديد إطار وصيغ المنهجية التشاركية من خلال دليل لمشاركة المواطنين في برامج التنمية والتهيئة المحلية .

الفصل 31.يفتح لدى الكاتب العام للجماعة سجل خاص يسمى سجل "أراء المتساكنين" مرقم ومؤشر عليه من قبل رئيس الجماعة المحلية تضمن به ملاحظات ومقترحات وتظلمات المتساكنين. ويقدم في مفتتح كل جلسة لمجلس الجماعة ملخص للملاحظات ومآلها.

يمكن اعتماد منظومة إلكترونية مؤمّنة لمسك سجل أراء المتساكنين والإجابة عنها.

تنشر الجماعات المحلية بمواقعها الإلكترونية وتعلّق بمقراتها مشاريع القرارات الترتيبية التي تنوي عرضها للتداول على مجالسها المنتخبة وذلك قبل خمسة عشر يوم على الأقل من انعقاد جلسة التداول.

للمتساكنين خلال هذا الأجل إبداء ملاحظاتهم حول مشاريع القرارات بمراسلة أو عن طريق البريد الالكتروني او بتضمينها بسجل أراء المتساكنين .

الفصل 32. يمكن لمجلس الجماعة المحلية، بناء على مبادرة من رئيس الجماعة أو من ثلث أعضاء المجلس، أن يقرّر استفتاء الناخبين المحليين حول إعداد برامج وإنجاز مشاريع تتعلّق بالتهيئة الترابية والعمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية من حيث مؤثراتها المختلفة.

كما يمكن لعشر الناخبين المحليين المسجلين بالنسبة للجماعة المحلية اقتراح تنظيم استفتاء الناخبين المحليين حول نفس الموضوع .

وفي هذه الحالة يمكن إجراء الاستفتاء في صورة موافقة ثلث أعضاء المجلس.

لا يمكن خلال السنة الأخيرة من المدة النيابية البلدية أو الجهوية إجراء استفتاء.

وفي حالة المساس بالأمن القومي يمكن للوالي الاعتراض على تنظيم الاستفتاء وللجماعة المحلية الطعن في قرار الوالي أمام المحكمة الإدارية خلال أجل لا يتجاوز 10 أيام من تاريخ إعلامه.

الفصل 33. تحمل نفقات تنظيم الاستفتاء على ميزانية الجماعة المحلية. ويتعيّن توفر الاعتمادات قبل الشروع في تنظيمها.

تكون نتائج الاستفتاء ملزمة.

الفصل 34 . تلتزم الجماعات المحلية بضمان شفافية التصرف والتسيير وتتخذ كل الإجراءات التي تسمح للمتساكنين بالاطلاع على المعلومات المتعلقة خاصة بـ:

- القرارات الترتيبية للجماعة المحلية
- التسيير المالي
- التصرف في الأملاك
- العقود المبرمة من طرف الجماعة المحلية
- الأشغال والاستثمارات المزمع انجازها من طرف الجماعة المحلية

توضع التقارير المشار إليها على ذمة العموم بكل الوسائل المتاحة وترسل عند الطلب إلى منظمات المجتمع المدني المرسمة لدى الجماعة المحلية المعنية عبر البريد الإلكتروني.

الفصل 35 . يمكن مساءلة المجالس البلدية والجهوية في جلسة علنية في حال إيداع طلب في الموضوع لدى لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة من قبل على الأقل 10% من الناخبين المحليين المسجلين بالجماعة المحلية .

يجب أن يكون طلب المسائلة معللا ويمكن مسائلة المجالس البلدية والجهوية خصوصا في ما يتعلق بـ:

- التسيير المالي للجماعة المحلية،
- إبرام العقود،

- التصرف في الأملاك العمومية،
- القرارات الترتيبية للمجالس المحلية،
- اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي،
- مراجعة البرامج التنموية وأمثلة التهيئة العمرانية،
- تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات.

تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم جلسة المسائلة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب. ويعتبر عدم استجابة مجلس الجماعة المحلية بعد انقضاء الآجال المبينة موجبا لطلب إلغاء القرار موضوع طلب المسائلة أمام المحكمة الإدارية.

الفصل 36 . يتولى أعضاء المجالس المحلية التصريح بممتلكاتهم في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ انتخابهم.

في صورة مخالفة أحد أعضاء المجالس المحلية يتم تعليق عضويته إلى حين تسوية وضعيته.

القسم السادس. في التضامن والتعديل والتمييز الايجابي

الفصل 37. تحقيقا للتضامن بين مختلف مكونات التراب الوطني، تلتزم الدولة بمساعدة الجماعات المحلية على بلوغ التوازن المالي والاستقلالية الإدارية والمالية الفعلية بواسطة تخصيص استثمارات وتحويل اعتمادات تعديل خصوصية يمنحها "صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية" المموّل طبقا لقوانين المالية السنوية.

ترصد بداية من السنة الموالية لصدور هذا القانون اعتمادات بعنوان التسوية والتعديل على أساس برنامج لتحقيق التوازن المالي والحوكمة الرشيدة تعده الجماعة المحلية المعنية.

تحدد الهيئة العليا للمالية المحلية كل سنة قائمة الجماعات المحلية المعنية ببرنامج تحقيق التوازن المالي بحسب ما يتوفر للهيئة من معطيات.

الفصل 38. توزع الاعتمادات المخصصة للتسوية والتعديل قصد الحد من التفاوت بين المناطق وتحسين ظروف عيش المتساكنين وفق معايير موضوعية تسهر على وضعها الهيئة العليا للمالية المحلية وفقا لأحكام الفصل 54 من هذا القانون.

يتمّ تحديث المعايير المذكورة كلما اقتضت الحاجة ذلك.

تعرض كل من وزارة المالية والوزارة المكلفة بالجماعات المحلية مقترح التوزيع السنوي للاعتمادات المذكورة بالفقرة الأولى على الهيئة العليا للمالية المحلية وعلى المجلس الأعلى للجماعات المحلية للمصادقة عليه أو لتنقيحه عند الاقتضاء. ويتم إعلام محكمة المحاسبات ومجلس نواب الشعب بالتوزيع المعتمد.

القسم السابع. في التعاون اللامركزي

الفصل 39. للجماعات المحلية، في حدود ما تسمح به القوانين، ومع مراعاة التزامات الدولة التونسية وسيادتها، إبرام اتفاقيات تعاون وإنجاز مشاريع تنموية في هذا النطاق مع سلط محلية تابعة لدول تربطها بتونس علاقات ديبلوماسية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية.

تشمل الاتفاقيات التي يمضيها رئيس الجماعة المحلية مع الأطراف الأجنبية على وجه الخصوص المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكوين المهني والرياضة والصحة والتعليم والتعمير والفلاحة والمحافظة على البيئة ودعم الطاقات المتجددة والمساواة بين الجنسين.

تحرص الجماعات المحلية أثناء التفاوض مع الأطراف الخارجية على التشاور مع المصالح المختصة بوزارة الشؤون الخارجية بقصد إمضاء الاتفاقيات المذكورة.

الفصل 40. تُحال وجوبا وثائق الاتفاقيات المشار إليها بالفصل السابق على رئاسة الحكومة قبل عرضها على مصادقة مجلس الجماعة المحلية بشهرين على الأقل. ويمكن لرئاسة الحكومة خلال نفس الأجل الاعتراض على الاتفاقية أمام

المحكمة الإدارية الابتدائية بتونس، على أن يقع الاستئناف أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بتونس، وفقا للآجال المنصوص عليها بالفصل 91 من هذا القانون. ويكون قرار المحكمة باتا. وفي صورة الاعتراض، تتأجل مداولة مجلس الجماعة المحلية إلى حين صدور قرار قضائي بات.

لرئاسة الحكومة الاعتراض على اتفاقية لأسباب سيادية لا يتم الإفصاح عنها إلا لأعضاء الهيئة القضائية المختصة التي تبقى صاحبة القرار طبقا للقانون.

الفصل 41. تلتزم الجماعات المحلية باحترام تعهداتها مع الأطراف الأجنبية، وتحرص على المحافظة على سمعة تونس وسيادتها.

يلتزم كل الأشخاص والأطراف المعنيّة بعلاقات الشراكة والتعاون بعدم القيام بأي تصرفات من شأنها النيل من سمعة تونس وكرامتها.

القسم الثامن. في التكوين

الفصل 42. لأعضاء المجالس المحلية والأعوان الاداريين المحليين الحق في تكوين يتناسب ومهامهم في الجماعة المحلية.

الفصل 43. يتداول مجلس الجماعة المحلية خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد تجديد انتخابه حول صيغ ممارسة حق وواجب التكوين ويضبط البرامج والاعتمادات المفتوحة للغرض طبقا لتوجهات المجلس الأعلى للجماعات المحلية على أن لا تقل عن نسبة 0.5% من ميزانية الجماعة المحلية.

القسم التاسع. في المجلس الأعلى للجماعات المحلية

الفصل 44. المجلس الأعلى للجماعات المحلية هيكل تمثيلي لمجالس الجماعات المحلية مقرّه خارج العاصمة.

يتركب المجلس الأعلى للجماعات المحلية، مع مراعاة التناصف، كما يلي:

1)رئيس بلدية عن كل جهة ينتخب من قبل رؤساء البلديات بالجهة؛

2)رؤساء الجهات؛

3) رؤساء الأقاليم،

4) رئيس الجمعية الأكثر تمثيلا للمدن التونسية

5) مدير مركز التكوين ودعم اللامركزية عندما يتضمن جدول أعمال المجلس مسائل تتعلق بالتكوين.

الفصل 45. يسيّر المجلس الأعلى للجماعات المحلية مكتب يتكون من رئيس ونائبَيْن يتم انتخابهم في أوّل اجتماع للمجلس برئاسة أكبر الأعضاء سنا.

يتم الانتخاب باقتراع سري ويفوز برئاسة المجلس المترشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات ويتم تعيين نائبي الرئيس المترشحين المتحصلين على المرتبة الثانية والثالثة بحب الترتيب. وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الأصغر سنا .

في حالة الشغور الجزئي أو الكلي صلب مكتب المجلس يجتمع المجلس وجوبا في أجل لا يتجاوز شهرا بدعوة من رئيسه أو من أحد نائبيه لسد الشغور الحاصل.

الفصل 46. يتولى مكتب المجلس دراسة سبل التعاون والتنسيق بين مختلف الجماعات المحلية، ويتشاور مع السلطة المركزية لتحسين أداء الجماعات المحلية والمساعدة على تجميع وتوظيف الوسائل والإمكانيات التابعة لها لخدمة المصالح المحلية بأكثر نجاعة.

تسند لأعضاء مكتب المجلس منح تكميلية تحمل على ميزانية المجلس الأعلى للجماعات المحلية يضبط مقدارها بأمر حكومي.

الفصل 47. يجتمع المجلس الأعلى للجماعات المحلية في جلسة عامة تضم كل أعضائه مرّة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك بطلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه.

تكون اجتماعات المجلس قانونية بحضور أغلبية أعضائه. وإذا لم يتوفر النصاب، يجتمع المجلس بعد أربع وعشرين ساعة بنفس المكان مهما كان عدد الحاضرين.

الفصل 48. يحدث لدى المجلس الأعلى للجماعات المحلية جهاز إداري يتم تنظيمه بأمر حكومي باقتراح من المجلس .

الفصل 49. تتكون الموارد المالية للمجلس الأعلى للجماعات المحلية من:

- مساهمات الجماعات المحلية تضبط بقرار من المجلس
- الهبات والتبرعات
- موارد أخرى

تُضمّن نفقات تسيير المجلس الأعلى للجماعات المحلية بميزانية خاصة به يقرها المجلس ويكون رئيس المجلس آمر صرفها. وتخضع حسابات المجلس للرقابة اللاحقة لمحكمة المحاسبات .

الفصل 50. ينظر المجلس الأعلى للجماعات المحلية في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات. ويسهر على ضمان التناسق بين السياسات العمومية والمخططات والبرامج والمشاريع المحلية والوطنية. ويتولى التنسيق في ذلك مع الهيئات الدستورية المعنية.

يعرض المجلس الأعلى للجماعات المحلية على السلط العمومية مقترحات في الغرض.

الفصل 51. يستشار المجلس الأعلى للجماعات المحلية حول مشاريع القوانين التي تهم الجماعات المحلية.

يمكن للمجلس الأعلى للجماعات المحلية احداث لجان قارة أو غير قارة عند الاقتضاء.

الفصل 52. يعقد المجلس الأعلى للجماعات المحلية اجتماعا سنويا خلال شهر جوان بحضور أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية لدراسة وضعية المالية المحلية وتطوراتها.

الفصل 53. يمكن دعوة رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية لحضور مداولات مجلس نواب الشعب والاستماع إليه عند مناقشة مشاريع قوانين تتعلق بالجماعات المحلية.

كما يمكن دعوة مكتب المجلس لحضور جلسات إحدى لجان مجلس نواب الشعب للاستماع لآراء أعضائها أو لإبلاغ مشاغل الجماعات المحلية التي يمثلونها.

الفصل 54. يتولّى المجلس الأعلى للجماعات المحلية إعداد تقرير سنوي حول سير الجماعات المحلية، يعرض على مداولة الجلسة العامة ويقع نشره بالموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس .

يقدم التقرير السنوي لرئيس مجلس نواب الشعب ولرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية .

الفصل 55. للمجلس الأعلى للجماعات المحلية ربط علاقات تعاون وشراكة مع نظرائه ومع المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تربطها بتونس علاقات ديبلوماسية وفقا لنفس الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالنسبة للجماعات المحلية.

القسم العاشر. في الهيئة العليا للمالية المحلية

الفصل 56. تحدث هيئة عليا للمالية المحلية تنظر في كل المسائل المتعلقة بالمالية المحلية ودعمها وتعصيرها وحسن التّصرف فيها وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة وتتولى خاصة :

- ضبط مقاييس توزيع تحويلات الدولة لفائدة الجماعات المحلية بما من شأنه التقليص من التفاوت بينها ودعم استقلاليتها و مناب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية من هذه التحويلات.
- درس الموارد الملائمة لنقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية وتقديمها.

- اجراء تحاليل لمالية مختلف الجماعات المحلية بناءا على حساباتها المالية والتي تحال عليها وجوبا من قبل هذه الجماعات
- النظر في حجم التأجير العمومي للبلديات وفقا لأحكام الفصل 9 من هذا القانون
- القيام بالدراسات التقييمية والاستشرافية المتعلقة بالمالية المحلية

الفصل 57. تعد الهيئة العليا للمالية المحلية تقريرا سنويا عن أعمالها وعن وضعية المالية المحلية خلال السنة الماضية. يعرض التقرير على المجلس الأعلى للجماعات المحلية في اجتماع يعقد خلال شهر جوان .

يحال التقرير على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة ويتم نشره بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وعلى الموقع الالكتروني للهيئة.

الفصل 58. تتركّب الهيئة العليا للمالية المحلية من:

- خمسة ممثلين عن المجلس الأعلى للجماعات المحلية يراعى فيها تمثيل الأصناف الثلاثة،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية،
- ممثلين اثنين عن وزارة المالية المكلفان بالتصرف في ميزانية الدولة وبالمحاسبة العمومية والاستخلاص،
- ممثل عن وزارة المكلفة بأملاك الدولة،
- ممثل عن الصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- خبير محاسب يقترحه مجلس هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد .

يتولى أعضاء الهيئة في جلستها الأولى انتخاب رئيس لها من بين ممثلي المجلس الأعلى للجماعات المحلية .

يحدث لدى الهيئة العليا للمالية المحلية كتابة قارة تلحق بالوزارة المكلفة بالجماعات المحلية .

الفصل 59. تجتمع الهيئة العليا للمالية المحلية بدعوة من رئيسها. وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور أغلبية أعضائها. وإذا لم يتوفر النصاب، تجتمع الهيئة بعد أربع وعشرين ساعة بنفس المكان مهما كان عدد الحاضرين.

الفصل 60. يمكن للهيئة العليا للمالية المحلية تقديم مقترحات لرئيس الحكومة قصد تطوير المالية المحلية، بما من شأنه أن يدعم القدرات المالية للجماعات المحلية على التعهد بالمصالح المحلية.

الفصل 61. تضع الدولة على ذمّة الهيئة مقرا وتوفر لها الوسائل الضرورية لإتمام مهامها.

تُضمَّن اعتمادات تسيير الهيئة العليا للمالية المحلية بميزانية الدولة ويكون رئيسها آمر صرف ميزانيتها .

الباب الثاني. في أملاك الجماعات المحلية ومرافقها

القسم الأول. في أملاك الجماعات المحلية

الفصل 62 . تعدّ ملكا عموميّا محليّا كل العقارات الرّاجعة للجماعات المحلية والمخصّصة لاستعمال العموم مباشرة أو في إطار مرفق عام.

تعتبر من الأملاك المخصّصة لاستعمال العموم مباشرة الأملاك التالية:

- الشوارع،
- الساحات العمومية،
- الحدائق العمومية،
- الطرقات العمومية المرقمة غير الوطنية وتوابعها،
- وكلّ ما يعتبره القانون كذلك.

وتعتبر من الأملاك المخصصّة لمرفق عام الأملاك التالية:

- قطع الأرض التي على ملك الجماعة المحلية المتضمّنة لمنشآت وشبكات توزيع المياه والغاز والكهرباء والتطهير والاتصالات وغيرها من المنشآت العمومية،
- الأملاك التي تسلّم لها من قبل الدّولة لغاية تسيير مرافق عمومية.

الفصل 63 . تصبح ملكا عموميّا الأملاك التالية:

- الأملاك التي تمّ انتزاعها لإحالتها للجماعات المحلية لإنجاز منشآت ذات نفع عام أو التي تقتنيها الجماعات وتخصصها لذات الغرض،
- الأملاك المتأتية من أمثلة التهيئة والتقسيمات،
- الهبات والوصايا من العقارات أو المصنفات الممنوحة للجماعات المحلية، المنشآت الرياضية والثقافية ومنشآت الطفولة المنجزة من قبلها أو التي هي على أو التي هي على ملكها في تاريخ صدور هذا القانون،
- الأملاك التي يصنّفها القانون كذلك .

الفصل 64 .لا تسقط ملكيّة الملك العمومي المحلّي بمرور الزمن ولا يمكن عقلته ولا التفويت فيه.

إلا أنه يمكن نقل الملكية بالتراضي ودون ازالة ترتيب مسبقة بين الأشخاص العمومية اذا كانت الغاية تخصيص الملك موضوع نقل الملكية لممارسة الشخص العمومي المفوت لفائدته لصلاحياته و ادماجه ضمن ملكه العمومي.

لا يمكن نزع صفة العموميّة عن الملك العمومي للجماعة المحلية إلاّ بمقتضى مداولة وتصويت مجلس الجماعة بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه.

الفصل 65. تُعَدّ ملكا خاصا للجماعات المحلية جميع البناءات والأراضي التي تملكها الجماعات المحليّة غير المصنّفة ضمن أملاكها العمومية.

تعتبر أملاك محلية خاصّة الأملاك التالية:

- العقارات والمحلاّت ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي،
- الأراضي غير المبنيّة وغير المخصّصة لمنشأة عامّة أو لمرفق عام،
- المنقولات التي اقتنتها الجماعة أو أنجزتها والتي تمثّل مقابل قيمة حصص مساهمتها في تأسيس المنشآت العموميّة ودعمها المالي،
- الأسواق و المسالخ و مستودعات الحجز
- الأملاك التي تمّ إخراجها من دائرة الملك العمومي،
- المقابر
- العقارات التي تتحوّل ملكيّتها للجماعات المحلية بعنوان شراء أو معاوضة أو لقاء استخلاص ديون.

الفصل 66 . يسهر رئيس الجماعة المحلية على مسك سجلّ الأملاك العقارية وتحيينه وعلى مسك سجّل جرد الأملاك المنقولة وتحيينه.

يضبط نموذج السجلين المذكورين بهذا الفصل بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي مطابق للمحكمة الإدارية العليا.

الفصل 67 . يتمّ التصرّف في الأملاك الخاصّة واستغلالها بناء على مداولة الجماعة المحليّة.

تحدّد المداولة آلية التصرّف في الأملاك الخاصّة وقيمة عائدات التصرّف ومآلها.

يتم إعلام أمين المال الجهوي بهذه المداولات.

القسم الثاني. في المبادئ العامة لتسيير المرافق العامة المحلية

الفصل 68 . يقوم تسيير كل المرافق العمومية المحلية على المبادئ والقواعد التالية:

- المساواة بين مستعمليها والمتعاقدين معها،
- استمرارية الخدمات؛
- التأقلم مع المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية،
- الشفافية،
- المساءلة،
- الحياد
- النزاهة،
- النجاعة والمحافظة على المال العام،
- الحوكمة المفتوحة.

الفصل 69 . تضمن الجماعات المحلية النفاذ إلى المعلومات الخاصة بتسيير المرافق العامة حسب التشريع الجاري به العمل .

تحرص الجماعات المحلية على نشر كل الوثائق المتعلقة بتسيير المرافق العامة، طالما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات الأمن العام والمعطيات الشخصية أو الحقوق الاقتصادية التي يحميها القانون.

تعد مجالس الجماعات المحلية تقارير دوريّة عن سير المرافق العامة للجماعة. وتنشر التقارير بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة المعنية.

الفصل 70 . تلتزم الجماعات المحلية بضوابط الشفافية والمساواة عند تعهدها مباشرة بتصريف المرفق العام وكذلك في إجراءات إسناد المرافق العامة وفي تنفيذها ومراقبتها. ويلزم الأشخاص المكلّفون بإدارة مرفق عام باحترام ضوابط الشفافية والحياد والمساواة في تعاملهم مع مستعملي المرفق.

الفصل 71 . بناء على طلب من مكوّنات المجتمع المدني، لمجلس الجماعة المحلّيّة إحداث لجنة خاصة تشمل، إلى جانب أعضاء من المجلس ومن إدارتها، ممثلين عن هيئات المجتمع المدني المسجلين لدى الكتابة العامة للجماعة على أن لا يقل عددهم عن الثلث. تكلّف اللّجنة بمتابعة سير المرافق العامة وتلقي الشكاوى المرفوعة من المواطنين والتحري في شأنها ورفعها إلى المجلس وعند الاقتضاء إعداد اقتراحات لتطوير طرق استغلالها.

تخصّص اللجنة جلسات نقاش مع المواطنين بشكل دوري وجلسات عمل مع كل المعنيين لمتابعة سير المرافق العامة .

الفصل 72 . تعمل الجماعة المحلية على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في اختيار طرق تسيير المرافق العامّة ومراقبة احترام مبادئ تسييرها.

للجماعة المحلية أن تستبين مستعملي أحد المرافق العامة المحلية حول أداء المرفق بواسطة استمارة يقع إعدادها للغرض، على أن تراعي مقتضيات الموضوعية والاستقلالية في صياغتها ودراسة نتائجها.

الفصل 73 . تسيّر المرافق العامة مباشرة أو عن طريق التفويض.

يخضع اختيار طرق تسيير المرافق العامّة من قبل مجالس الجماعات المحلية إلى موازنة لاختيار الطريقة الأفضل بالنظر إلى معايير النجاعة والجودة وبالنظر لإمكانيات الجماعة المحلية ذاتها. ولمجلس الجماعة الاستنارة بخبرة من يراهم في تقدير الطريقة الأفضل لتسيير المرفق العام واختيارها.

الفصل 74 . يتولى مجلس الجماعة المحلية خلال السنة الأخيرة من مدته النيابية تكليف خبير لتقييم طرق سير المرافق العامة ذات الصبغة الاقتصادية وإسناد التصرّف فيها وفق التشريع والتراتيب الجاري به العمل. ينشر تقرير التقييم بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة بعد عرضه علنا في آخر جلسة لمجلس الجماعة.

القسم الثّالث. في طرق التّصرف في المرافق العامّة وعقود الجماعات المحلّيّة

الفصل 75. يمكن للجماعة المحلية تسيير مرافقها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وتبرم الجماعات المحلية عقودا تكلف بمقتضاها ذوات عمومية أو خاصة بتسيير مرافق عامة أو لتحقيق طلب عمومي.

الفرع الأوّل. في الاستغلال المباشر

الفصل 76 . تسيّر الجماعات المحلّيّة مبدئيا المرافق العامة الإدارية عن طريق الاستغلال المباشر .

ويمكن للجماعة المحلية استغلال المرافق في شكل وكالة.

يتم استغلال المرافق العامة وفق قواعد النجاعة والجودة والمحافظة على المال العمومي.

ترسّم مقابيض الوكالة ومصاريفها بميزانيّة الجماعة المحلّيّة، وتتّبع في شأنها محاسبة مبسطة يضبطها أمر حكومي يتخذ بناء على رأي المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

الفصل 77 . لمجلس الجماعة المحلّيّة أن يقرّر استغلال بعض المرافق العامة المحلّيّة المستغلّة في شكل وكالة اقتصادية.

تخصّص للوكالات المتعهدة بالتصرّف في المرافق العامة المحلّيّة ذات الصّبغة الاقتصاديّة ميزانيّة خاصّة، وتتّبع في شأنها قواعد المحاسبة الخاصة بالمؤسسات، ويتمّ تعيين مراقب حسابات لمتابعتها طبقا للقانون.

الفصل 78. يضبط التّنظيم الإداري والمالي للوكالات الاقتصادية ونظامها المالي وكيفيّة تسييرها بأمر حكومي باقتراح من وزير المالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الهيئة العليا للماليّة المحلّيّة و المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي مطابق للمحكمة الإدارية العليا.

الفرع الثّاني. في التسيير التعاقدي

I. في اللزمة

الفصل 79. اللزمة على معنى هذا القانون هي العقد الذي تفوض بمقتضاه الجماعة المحلية بوصفها شخصا عموميا، يسمى مانح اللزمة، لمدة محددة، إلى شخص عمومي أو خاص يسمى صاحب اللزمة، التصرف في مرفق عمومي أو استعمال أو استغلال أملاك أو معدات أو تجهيزات أو استخلاص معاليم راجعة للجماعة المحلية بمقابل يستخلص لفائدته من المستعملين حسب الشروط التي يضبطها عقد اللزمة.

يمكن أن يكلف صاحب اللزمة أيضا بإنجاز أو تغيير أو توسيع بنايات ومنشئات أو اقتناء تجهيزات أو معدات لازمة لإنجاز موضوع العقد.

تضبط بأمر حكومي شروط وإجراءات وآثار منح اللزمات.

الفصل80. يسهر كل من مانح اللزمة وصاحب اللزمة على الحفاظ على التوازن المالي للعقد في حدود ما تقتضيه متطلبات المرفق العمومي موضوع العقد والمقابل الذي يستخلصه صاحب اللزمة.

II. في عقود تفويض المرافق العامة

الفصل 81. للجماعات المحلّيّة ، بمداولة من مجالسها ، أن تقرّر استغلال مرافق عامّة بواسطة عقود " تفويض مرافق عامّة محلّيّة "، تمكّن بمقتضاها جماعة محلّيّة بصفتها مانحة التّفويض شخصا عموميّا أو خاصّا بصفته صاحب التّفويض، التّصرّف في مرفق عموميّ يعود لها بالنّظر على أن يكون المقابل المالي مرتبطا بالأساس بنتائج التّصرّف في المرفق العام موضوع التّفويض وان يتحمل صاحب التفويض المخاطر المالية للنشاط المرفقي .

يمكن أن يتضمّن عقد تفويض المرفق العام إلزام صاحب التّفويض بإحداث منشآت أو باقتناء أملاك أو تجهيزات ضروريّة لسير المرفق.

تنصّ مداولة الجماعة المحلية على نوعيّة الخدمات المرفقيّة التي يقترح تفويضها وخاصّيّاتها الفنّيّة.

للجماعات المحلية الاستعانة بمكاتب أو مؤسسات متخصصة للتفاوض وإعداد مشاريع عقود تفويض مرافقها العامة.

الفصل 82 . لا يمكن إبرام عقود تفويض المرفق العام إذا نصّ القانون على وجوبيّة استغلال المرفق عن طريق الوكالة من قبل الجماعة المحلّيّة أو إذا جعل القانون استغلاله حكرا لفائدة مؤسسة أو منشأة عموميّة.

الفصل 83 . لا يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم التّرشّح لعقود تفويض مرفق عام:

- كلّ شخص صدر في شأنه حكم بات يقضي بسجنه لمدّة تفوق ثلاثة أشهر مع النّفاذ أو لمدة تفوق ستة أشهر مع تأجيل التّنفيذ، باستثناء الأشخاص المحكوم عليهم من أجل جنحة ناتجة عن عدم الانتباه إن لم تكن متبوعة بالفرار،
- كلّ شخص موضوع تتبع قضائيّ من أجل التّفليس أو كلّ شخص تتّبع في شأنه إجراءات إنقاذ المؤسّسات التي تمرّ بصعوبات اقتصاديّة،

- كلّ شخص لا يستظهر بما يفيد تسوية وضعيّته الجبائيّة تجاه الدّولة وتجاه الجماعات المحلّيّة،
- كلّ شخص وقع إيداعه بمستشفيات أو أقسام الأمراض العقليّة
- كل رؤساء وأعضاء المجالس و أعوان الجماعات المحلية.

الفصل 84 . تخضع عروض تفويض المرافق العامّة إلى الدّعوة إلى المنافسة التي يقع إشهارها بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة وبصحيفتين يوميّتين على الأقل وتعليقها بمقر الجماعة المحلية.

تتضمّن الدّعوة إلى المنافسة تحديد الأجل المناسب للمنافسة مع مراعاة أهمّيّة موضوع العقد.

يتعين أن يتضمن الإعلان عن طلب العروض ما يلي:

- موضوع العقد،
- المكان الذي يمكن فيه الاطّلاع على كرّاس الشّروط وسحبه،
- المكان والتّاريخ والسّاعة القصوى لقبول العروض،
- مكان فتح العروض وتاريخ وساعة جلسة فتح العروض،
- الأجل الذي يبقى فيه المترشّحون ملزمين بعروضهم،
- المؤيّدات الواجب تقديمها فيما يخصّ المواصفات والضّمانات الفنّيّة والمالية المطلوبة.

وتراعى المبادئ المنصوص عليها بالفصل 68.

الفصل 85. تفتح ملفّات المترشّحين من قبل لجنة تتركّب من:

- رئيس يعينه رئيس الجماعة المحلّيّة المعنيّة أو من ينوبه؛
- عضوين بمجلس الجماعة يعيّنهما مجلس الجماعة المحلية؛
- تقنيّين اثنين من ذوي الاختصاص يعيّنهما مكتب الجماعة المحلية.
- ممثل عن الدولة يعينه الوالي المختص ترابيا.

ويتولّى الكاتب العام لتلك الجماعة المحلّيّة أو من ينوبه كتابة اللجنة.

يحضر المحاسب العمومي المكلف بالجماعة المحلية بجلسة تلك اللّجنة ، ويكون له رأي استشاري.

الفصل 86. تبرم عقود تفويض المرافق العامّة لمدّة محدّدة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخدمات المرفقيّة المطلوب إسداؤها من قبل صاحب التّفويض.

إذا اقتضى عقد تفويض المرفق العام إحداث إنشاءات أو اكتساب أملاك من قبل صاحب التّفويض، يؤخذ بعين الاعتبار، في تحديد مدّة العقد، طبيعة تلك الإحداثات أو الأملاك ومدة الإهلاكات وقيمة الاستثمار الذي سيبذل لهذا الغرض.

الفصل 87. لا يمكن التّمديد في عقود تفويض المرافق العامة إلاّ بعد مداولة مجلس الجماعة المانحة للتّفويض. ويتم التمديد في الحالات التالية:

1) عندما يضطرّ صاحب التّفويض لأسباب متّصلة بحسن سير المرفق العامّ أو لتوسيع مجاله التّرابي وبطلب من مانح التّفويض لإنجاز استثمارات ماديّة غير مضمّنة بالعقد الأوّلي طيلة فترة تكون ضرورية خاصة لإعادة التّوازن المالي للعقد ولضمان استمراريّة المرفق العام ، وذلك على ضوء تقرير تعدّه اللّجنة المنصوص عليها بالفصل 71 من هذا القانون.
2) في حالة التّأخّر في الإنجاز بسبب حدوث ظروف غير متوقّعة وخارجة عن إرادة طرفي العقد.
3) بطلب من مانح التّفويض وبناء على تقرير معلّل تعدّه اللّجنة المنصوص عليها بالفصل 85 من هذا القانون في حالة تقتضيها المصلحة العامة المحلية الحيوية. ويجب أن يكون التّمديد موضوع عقد ملحق بالعقد الأصلي.

الفصل 88. تتلقّى اللّجنة الخاصّة المشار إليها بالفصل 85 العروض ، وتقوم بضبط قائمة في المترشّحين الذين قبلت ملفّات ترشّحهم بعد درس الخاصّيّات والضّمانات الفنّيّة والماليّة التي تضمّنتها ملفّات ترشّحهم وكذلك بعد التّحقّق من قابليّة تأمينهم لاستمراريّة المرفق العمومي وللمساواة بين مستعمليه.

الفصل 89. تقوم اللّجنة النصوص عليها بالفصل 85 بترتيب المترشّحين بحسب أفضليّة عروضهم من النّاحيتين الفنّيّة والماليّة ، وتحرّر في ذلك محضر جلسة تحيله إلى مجلس الجماعة المحلّيّة.

يقع الإعلان في جلسة علنيّة عن المترشّح الذي تمّ قبول عرضه.

يمكن خلال أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ تلك الجلسة لمن لم يفز بالعقد مطالبة اللّجنة بمدّه كتابيّا بأسباب الرّفض. ويلتزم رئيس الجماعة بالإجابة في أجل خمسة عشر يوما.

يوجّه رئيس الجماعة المحلّيّة عقد التّفويض وملاحقه للفائز بالعرض ويدعوه لإمضاء مشروع العقد في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما.

الفصل 90. يعرض كلّ مشروع تعديلي ملحق بعقد التّفويض بما يفوق نسبة 10 بالمائة من قيمته الماليّة على اللّجنة الخاصّة المنصوص عليها بالفصل 71 من هذا القانون لإبداء الرّأي.

الفصل 91. لا يمكن للجماعة المحلّيّة اللّجوء إلى التّفاوض المباشر أو تنظيم استشارة إلاّ في الحالتين التّاليتين:

-إذا لم تفض الدّعوة للمنافسة مرتين متتاليتين إلى عروض مثمرة،

-إذا تعلّق العقد بأعمال لا يمكن أن يعهد بإنجازها إلاّ لشخص معيّن أو بنشاط يختصّ باستغلاله حامل براءة اختراع أو صاحب أملاك ذات طابع ثقافي أو تراثي.

يتمّ إحالة الاتفاق المباشر على الوالي المختص ترابيا وعلى أمين المال الجهوي شهرا على الأقل قبل الشروع في تنفيذه.

للوالي الاعتراض على الاتفاق المذكور لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا. يوقف الاعتراض تنفيذ العقد على أن تصدر الهيئة قرارها في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ تعهدها.

ويستأنف الحكم في أجل عشرة أيام. وتصدر محكمة المحاسبات قرارها في أجل شهر. ويكون قرارها باتّا.

الفصل 92 . يمكن للجماعة المحلّيّة مانحة التّفويض أن تنهي العمل بعقد التّفويض قبل حلول أجله في الحالات التّالية:

-كلّما دعت المصلحة العامّة ومتطلبات استرجاع المرفق العام استغلاله من قبل الجماعة المحلّيّة مانحة التّفويض، على أن تعلم مسبّقا صاحب التّفويض باعتزامها إنهاء التّفويض في أجل لا يقلّ عن ستّة أشهر. ويحتفظ صاحب التفويض بحقه في غرم كامل الضّرر الحاصل له عن إنهاء العمل بعقد التّفويض قبل انقضاء أجله بصورة عادلة وبدون تأخير،

-إذا صدر عن صاحب التّفويض إخلال فادح بأحد التزاماته التعاقدية الأساسيّة، وذلك بعد التّنبيه عليه كتابيّا ومنحه أجلا معقولا للتّدارك ودون أن يمتثل له.

الفصل 93. يحتفظ مانح التّفويض ، بصفة دائمة ، بحقّه في ممارسة سلطة عامة للمراقبة الاقتصادية والفنية والمالية المرتبطة بالالتزامات المترتّبة عن العقد وكذلك بحقه في تعديل بنود العقد وفقا لمتطلبات المرفق العام مع ضمان حقه في المعادلة المالية. ويمكنه لهذا الغرض الاستعانة بخبراء أو بأعوان يختارهم ويعلم بهم صاحب التّفويض. يجب أن لا يترتب عن سلطة المراقبة تعطيل للسير العادي للمرفق موضوع التفويض.

بقطع النظر عن الأحكام التعاقدية تعود ملكية كل البناءات والمنشآت عند إنهاء العقد للجماعة المحلية.

الفصل 94. على صاحب التّفويض ، أثناء تنفيذ عقد التّفويض وحتى نهايته ، أن يحافظ على البناءات والمنشآت والتجهيزات الضرورية لإنجاز موضوع العقد وتسييره وأن يعمل على ضمان المساواة في المعاملة والاستمرارية في تقديم الخدمات.

كما يجب على صاحب التّفويض تنفيذ العقد بصفة شخصية ، إلا إذا رخّص له العقد في إمكانية مناولة جزء من التزاماته وبعد الحصول على الموافقة المسبقة من مانح التّفويض. وفي كل الحالات ، يبقى صاحب التّفويض مسؤولا بصفة شخصية تجاه مانح التّفويض والغير عن الوفاء بجميع الالتزامات التي يفرضها عليه العقد.

الفصل 95. يمكن لصاحب التّفويض أن يطلب فسخ العقد في حالة عدم احترام مانح التّفويض لإحدى التزاماته التعاقدية الجوهرية، وذلك بعد التنبيه عليه ومنحه أجلا يحدّده العقد للوفاء بتعهّداته. ويحقّ لصاحب التّفويض طلب التعويض عن الضرر الذي لحقه من جرّاء الإخلال الذي دفعه لطلب الفسخ.

الفصل 96. يتحمّل صاحب التّفويض مسؤولية استغلال المرفق العام موضوع التفويض وتنظيم العمل به. ويكون مسؤولا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، عن البناءات والمنشآت والتجهيزات الثابتة التي يستغلّها في إطار التّفويض. ويجب عليه أن يؤمّن مسؤوليته المدنية طيلة مدّة التّفويض ضدّ الأخطار الناجمة عن الأشغال التي ينجزها وعن استغلال البناءات والمنشآت والتجهيزات المذكورة بموجب عقد تأمين يتضمن شرطا يقتضي عدم فسخه أو إدخال تغييرات هامة عليه دون الموافقة المسبّقة لمانح التّفويض.

تبقى الجماعة المحلية مسؤولة عن سير المرفق العام تجاه مستعمليه على أن تقوم على صاحب التفويض لدى القضاء.

الفصل 97. للجماعات المحلّيّة أن تستغلّ البعض من مرافقها العامة أو أملاكها أو أسواقها أو أماكن التوقف والمآوي.

أو الحقوق الراجعة لها لقاء الإشهار عن طريق عقود لزمة طبقا للتشريع المنطبق على اللّزمات فيما لا يتعارض ومبدأ التدبير الحر.

للجماعات المحلية إنجاز مركبات عقارية على عقاراتها عن طريق اللزمة بناء على طلب عروض وعند التعذر بواسطة الاتفاق المباشر.

تختص مجالس الجماعات بالتداول وإقرار عقود اللّزمات ومدتها وجوانبها المالية بعد اللجوء إلى المنافسة والتقيّد بقواعد الشفافية. وللجماعات المحلية استشارة الهيئات والمصالح المختصة بالإدارات المركزية.

III. في عقود الشّراكة

الفصل 98. للجماعات المحلّيّة أن تستغلّ مرافق ومنشآت عموميّة عن طريق عقود شراكة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 99. يحدد عقد الشّراكة التزامات الطرفين.

يمكن أن توكل الجماعة المتعاقدة لشريكها ، وفقا لما يبيّنه عقد الشّراكة ، استخلاص المعاليم التي يتحمّلها المنتفع بالخدمات المرفقيّة والرّاجعة للجماعة المحلّيّة المعنيّة ، على أن يكون هذا الاستخلاص باسم تلك الجماعة ولصالحها وتحت مراقبتها.

الفصل 100. ينطبق التّشريع الجاري به العمل المتعلّق بعقود الشّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على الجماعات المحلّيّة ما لم يتعارض مع مبدأ التدبير الحر. وللجماعات المحلية استشارة الهيئات والمصالح المختصة لدى السلطة المركزية.

للجماعات المحلية اختصار آجال الدعوى للمنافسة دون النيل من مبادئ الشفافية والمنافسة والمساواة والمحافظة على المال العام.

الفرع الثالث. في الصّفقات

الفصل 101. مع مراعاة أحكام هذا القانون ، تبرم صفقات التزود والدراسات والأشغال من قبل الجماعات المحلية طبقا للقوانين والتراتيب المعمول بها في مجال الصفقات العمومية. يتعيّن على الجماعة المحلية إثبات بذل العناية الكافية لضمان الشفافية والمنافسة بين المعنيين بالصفقات.

تتولّى الجماعة المحلية نشر بيان للعموم بمناسبة كل إسناد صفقة تدرجه بالموقع الإلكتروني المخصص لها.

الفصل 102. يختص القضاء الإداري بالنظر في النزاعات المتعلّقة بالعقود العامة للجماعات المحلية وفقا لإجراءات التقاضي الجاري بها العمل.

القسم الرابع . في التنمية المحلية والمساهمات العامة

الفصل 103. يمكن للجماعات المحلّيّة، في حدود الاختصاصات المسندة إليها بمقتضى القانون، إحداث شركات عمومية محلية أو المساهمة في شركات ذات مساهمة عامة لاستغلال مرافق عامّة ذات صبغة صناعيّة أو تجاريّة.

يقصد، على معنى هذا القانون، بالشركة العمومية المحلية كلّ شركة خفيّة الاسم خاضعة للتّشريع الجاري به العمل تمتلك الجماعات المحلّيّة، كلّ بمفردها أو بالاشتراك، ما لا يقل عن نصف رأس مالها.

يصادق مجلس الجماعة المحلّيّة على إحداث شركة عمومية محلية أو على المساهمة فيها أو المساهمة في شركات ذات مساهمة عامة محلية أو التخلّي عن الأغلبية في رأس مال الشركات العمومية المحلية التي تصبح عندئذ شركات ذات مساهمة عامة محلية.

ينطبق التّشريع الجاري به العمل المتعلّق بالمساهمات والمنشآت العموميّة على الشركات العمومية المحلية والشركات ذات مساهمة عامة ما لم يتعارض مع مبدأ التدبير الحر ومقتضيات هذا القانون .

الفصل 104. يعتبر مخطط التنمية المحلية الذي يتم إعداده وفقا لمنهج تشاركي وبدعم من مصالح الدولة إطارا مرجعيا لضبط برنامج وتدخلات الجماعات المحلية في المجال التنموي الشامل .

يراعى في وضع مخطط التنمية المحلية قدرات الجماعة المحلية وحجم الدعم المالي الممكن الذي توفره الدولة ومختلف المتدخلين في الميدان التنموي بأي عنوان كان.

يعمل مخطط التنمية المحلية بإسناد من الدولة على دعم الميزات التفاضلية لكل جماعة محلية أو لإكسابها ميزات للتسريع في تنميتها .

تمثّل المساواة بين الجنسين والتوازن التنموي بين مختلف مناطق الجماعة المحلية أوليات في ضبط مخطط التنمية المحلية .

الفصل 105. يمكن للجماعات المحلّيّة، لغاية تنمية أنشطة اقتصاديّة تمارس في حدود مرجعها نظرها التّرابي، أن تمنح مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للمؤسّسات الاقتصاديّة طبقا للقانون ومع احترام مقتضيات الشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص وحسن توظيف المال العام والالتزامات الدولية لتونس.

تتّخذ المساعدات المباشرة شكل منح أو قروض ماليّة دون فوائض أو بشروط ميسّرة أو وضع على ذمة المستثمرين لمحلات أو عقارات، وتمنح من قبل الجماعات المحلّيّة بعد مصادقة مجالسها بأغلبية أعضائها.

تتّخذ المساعدات غير المباشرة شكل عقود تسويغ أو تفويت في أملاك عقاريّة بأسعار تفاضلية تبرم مع المؤسسات الاقتصاديّة والاجتماعية المعنيّة يصادق على بنوده مجلس الجماعة بأغلبية أعضائه.

يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد المقابل المالي لهذه العقود الأسعار المرجعيّة التي تفرزها السّوق العقاريّة بالمنطقة ، مع منح تخفيضات تحتّمها المنفعة الاقتصاديّة والاجتماعية المرجوّة من هذه العقود.

تحدّد الجماعات المحلّيّة بواسطة مداولات مجالسها طبيعة الضّمانات المتعيّن تقديمها من طرف المؤسّسات الاقتصاديّة الطّالبة للحصول على المساعدات. كما تحدّد مقدار المساعدات بالنّظر إلى خصوصيّة كلّ نشاط اقتصادي .

علاوة على الأحكام الجاري بها العمل تضبط العقود التي يصادق على إبرامها مكتب الجماعة تبعات عدم تقيد معاقد الجماعة المحلية بالتزاماته .

الفصل 106 . تحال العقود المشار إليها بالفصل 105 مصحوبة بالوثائق المتعلقة بها للوالي ولأمين المال الجهوي شهرا قبل تنفيذها .

لأمين المال الجهوي الاعتراض على العقود لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا. ويوقف الاعتراض تنفيذ العقد.

ويتمّ الاعتراض وفقا لأحكام الفصل 91 من هذا القانون.

الفصل 107. تعمل الجماعات المحلية على دعم الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني بواسطة اتفاقات تبرم للغرض وطبقا للتشريع الجاري به العمل.

تحرص الجماعات المحلية على تخصيص اعتمادات لدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي ومشاريع الاقتصاد البيئي طبقا للفصل 133 من هذا القانون.

تلتزم الدولة ضمن تشريع الاستثمار بدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي ومشاريع الاقتصاد البيئي ومشاريع إدماج المرأة فعليا في الحياة الاقتصادية عن طريق الجماعات المحليّة بواسطة عقود تبرم للغرض .

الفصل 108. للجماعات المحلّيّة، في نطاق التّشجيع على التّشغيل وعلى بعث المشاريع، وفي حدود مرجع نظرها التّرابي، أن تبرم اتّفاقيّات مع الدولة تحدّد خطّة تدخّلها والمساعدات التي تقدمها للنهوض بالتشغيل .

تؤخذ هذه الاتّفاقيّات بعين الاعتبار عند إعداد مشروع ميزانيّة الجماعة المحلّية المعنيّة ، وذلك برصد الاعتمادات الماليّة للغرض.

تعرض مشاريع هذه الاتّفاقيّات على مداولة مجالس الجماعات المحلّيّة.

الفصل 109. للجماعات المحلّيّة أن تعلن نيتها منح مساعدات ماليّة لتمويل الأنشطة الاجتماعية والثقافية للجمعيّات المحدثة طبقا للقانون وذلك بناء على مطالب يتم إيداعها في الأجل المحدد على أن يكون كل مطلب مرفوقا بنظامها الأساسي وبآخر تقريريها الأدبي المالي المصادق عليهما طبق القانون.

يتمّ إسناد المنح والمساعدات على أساس برنامج نشاط ومعايير موضوعية وبناء على تقرير لجنة فرز يعينها مكتب الجماعة يتم نشره بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة.

تسعى الجماعات المحلّيّة، كلّ حسب مرجع نظرها، لتشجيع الأنشطة الاجتماعيّة والتّظاهرات الثّقافيّة أو التّظاهرات الرّياضيّة القانونية التي تنظمها الجمعيات والهيئات المهنية.

الفصل 110. تعمل الجماعات المحلية على تخصيص اعتمادات قدر الإمكان لمساعدة ذوي الاحتياجات الخصوصية وفاقدي السند العائلي والأطفال والنساء من ضحايا العنف .

بناء على ما يتوفر لديها من معطيات إحصائية، تقترح الجماعات المحلية على السلط المركزية برامج دعم مقاومة الفقر ورعاية المعوزين.

فضلا عن اعتماد المعطيات الإحصائية التي يوفرها المعهد الوطني للإحصاء والمصالح الإدارية للسّلط المركزية ، للجماعة المحلية تكليف جمعيات معروفة بحياديتها تجاه التنظيمات السياسية لإحصاء الشرائح المعنية وتنفيذ برامج المساعدة والسهر على تسيير مراكز رعاية يتم إنشاؤها للغرض وفقا لاتفاقية يصادق عليها مجلس الجماعة ويتمّ إعلام العموم بها بكل الوسائل المتاحة .

الباب الثالث .في التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة

الفصل 111. تعمل كل جماعة محلية على تهيئة مجالها الترابي والعمراني وتنميته وحماية بيئتها وثرواتها الطبيعية وتراثها في نطاق الصلاحيّات الراجعة لها والتنسيق مع بقية الجماعات المحلية ومختلف المتدخلين. وتعد أمثلة التهيئة والتنمية الملائمة وتصادق عليها مجالسها.

تعمل الدولة على دعم الرصيد العقاري للجماعات المحلية لمساعدتها على إنجاز برامج التهيئة والتعمير والتنمية والمرافق العامة بما من شأنه أن يضمن التنمية المتناسقة والمتوازنة .

الفصل 112. تعتمد الجماعة المحلية وجوبا في إعداد مشاريع أمثلتها التشاركيّة طبقا لأحكام القانون ولما تضبطه مجالسها المنتخبة من آليات تشريك المتساكنين فعليا ودعوتهم للمساهمة في وضع التصورات وتحديد الاختيارات الكبرى للتهيئة واستنباط الصيغ العملية لتغطية أمثلة التهيئة ومتابعة تنفيذها.

الفصل 113. تتولّى الجماعات المحلية إعداد تقرير سنوي حول المنجزات في ميدان التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة وتنشره بكل الوسائل المتاحة.

للجماعات المحلية إخضاع برامجها وإنجازاتها المشار إليها بهذا الباب إلى تقييم خارجي.

تخصّص الدولة اعتمادات لحفز ودعم الجماعات المحلية التي تثبت عملية التقييم حرصها على إنجاز مخططات التهيئة والتعمير بالنجاعة المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات التنمية المستدامة.

الباب الرابع. في النظام المالي للجماعات المحلية

الفصل 114. تحرص الجماعات المحلية على توظيف مواردها وأملاكها لخدمة المصالح المحلية وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة والاستعمال الأجدى للمالية العمومية .

تتمتع الجماعات المحلية بحرية التصرف في مواردها وتتقيد بمبدأ الشرعية المالية وقاعدة التوازن الحقيقي الميزانية .

الفصل 115. تُخصَّص موارد الجماعات المحلية لسدّ نفقات تقتضيها إدارة الشؤون المحلية ومصلحة الجماعة المعنية.

باستثناء الحالات المنصوص عليها بالقانون، لا يمكن تحميل الجماعات المحلية نفقات محمولة على كاهل الدولة أو المؤسسات العمومية التابعة للدولة.

لا تحول أحكام هذا الفصل دون تخصيص الجماعات المحلية لنفقات في نطاق عقود يتم إبرامها خدمة للمصلحة المحلية طبقا لأحكام القانون أو لدعم جمعيات ذات مصلحة عامة تنشط في المنطقة الترابية للجماعة المحلية.

القسم الأول. في القواعد العامة للميزانية ومواردها

الفصل 116. تلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشفافية و التشاركية ومراعاة النوع الاجتماعي في إعداد ميزانياتها السنوية في وثيقة شاملة وموحّدة وواضحة ، على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة تتضمن كل الموارد والنفقات ومختلف التعهدات.

تنجز العمليات المالية والحسابية للجماعات المحلية حسب القواعد المقررة بالقانون والتراتيب الخاصة بها.

الفصل 117. تتكفّل الدولة تدريجيا وبواسطة قوانين المالية والقوانين الجبائية والقوانين المتعلقة بالأملاك بجعل الموارد الذاتية تمثل النصيب الأهم لموارد كل

جماعة محلية. وتعمل السّلط المركزية على مساعدة الجماعات المحلية على بلوغ التكافؤ بين الموارد والأعباء المحلية .

ولهذا الغرض تلتزم الدولة بتحويل محصول الضرائب الموظفة على انتقال ملكية العقارات لفائدة البلديات الكائنة بدائرتها وجزء من محصول ضرائب أخرى لفائدة مختلف الجماعات المحلية وفقا لما يضبطه القانون الأساسي للميزانية وقوانين المالية .

الفصل 118. تعتبر موارد ذاتية على معنى هذا القانون:

- محصول الأداءات المحلية التي يضبط نظامها القانون طبقا للفصل 65 من الدستور،
- محصول أو جزء من محصول الأداءات والمساهمات الذي تحيله القوانين للجماعات المحلية بما في ذلك المساهمات بعنوان الأعباء التي يستوجبها التعمير التي يقرها القانون،
- مناب الجماعة المحلية من محصول الأداءات التي تتقاسمها الدولة مع الجماعات المحلية ،
- محصول الخطايا و الصلح بعنوان المخالفات للقانون والتراتيب،
- محصول المعاليم والرسوم و مختلف الحقوق بعنوان الخدمات والاستغلال والتراخيص التي تقرها مجالس الجماعات المحلية ،
- محصول الموارد غير الجبائيّة المختلفة بما في ذلك نسب الفائدة عن إيداعاتها لدى الخزينة العامة،
- منابات الجماعات المحلية من صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بعنوان اعتمادات تقديرية واعتمادات تعديليه،
- مناب الجماعة المحلية في ما تتمتّع به منشئات التنمية المحلية من المحاصيل المذكورة أعلاه،
- الهبات غير المخصصة المصادق عليها من قبل مجلس الجماعة في نطاق ما يقتضيه القانون.

الفصل 119. تلتزم الجماعات المحلية بإقرار ميزانية تعتمد التكافؤ الفعلي بين الموارد والنفقات.

يراعى في اعتماد الميزانية حجم اقتراض الجماعة المحلية الذي يجب أن لا يتجاوز في كل الحالات سقفا يساوي مبلغ ميزانية التصرف المحققة خلال السنة المعنية .

الفصل 120. تخصص موارد الاقتراض وجوبا لتمويل استثمارات الجماعات المحلية ولا يجوز الاقتراض لتمويل ميزانية التصرف أو لتسديد أصل الدين.

يتم الاقتراض لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بناء على دراسات الجدوى ووفقا لنسب فائدة تضبط بأمر حكومي .

الفصل 121. تعتبر ميزانية الجماعات المحلية متوازنة عندما تتم المصادقة على نفقات التصرف ونفقات التنمية على أساس التوازن الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار كل التعهدات السابقة بما في ذلك خدمة الدين.

الفصل 122. تنص ميزانية الجماعات المحلية بالنسبة لكل سنة على جملة موارد وأعباء الجماعة المعنية ، وتأذن بها طبقا لمقتضيات هذا القانون في نطاق أهداف مخطط التنمية المحلية.

تبدأ السنة المالية في أول جانفي ، وتنتهي يوم 31 ديسمبر من نفس السنة ، مع مراعاة الأحكام الخصوصية المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 123. تُموّل ميزانية الجماعات المحلية بواسطة الموارد التالية:

1) الضرائب المحلية التي يقرها القانون لفائدتها،
2) الضرائب والمساهمات المحالة لفائدتها بمقتضى القانون،
3) مختلف المعاليم والرسوم والحقوق المختلفة مهما كانت تسميتها والتي لا تكتسي صبغة الأداء والمساهمة على معنى الفصل 65 من الدستور والتي تقر مبالغها أو نسبها الجماعات المحلية بواسطة مجالسها المنتخبة بعنوان استغلال أو خدمات أو تراخيص،

4) معاليم تركيز اللافتات الإشهارية والمعلوم السنوي لاستغلالها بالنسبة لكل جماعة محلية في ما يخصها طبقا لقرارات مجلسها،
5) محصول الموارد غير الجبائيّة الأخرى بما فيها محصول المخالفات للتراتيب والقرارات الخاصة بكل جماعة وكذلك المقابيض المتأتية من الوكالات الاقتصادية ومنشآت التنمية المحلية،
6) الهبات
7) موارد الاقتراض،
8) كل مورد يقع إحداثه أو تخصيصه لفائدتها بمقتضى النصوص الجاري بها العمل.

الفصل 124. تعمل الجماعات المحليّة على فتح حساب خاص لدى محاسبها العمومي لرصد محصول الهبات وتخصيصه وجوبا لتمويل أو المساهمة في تمويل مشاريع ذات مصلحة عامة.

كما تودع بنفس الحساب المبالغ المرصودة من قبل الأطراف التي تربطها بالجماعة علاقة شراكة قصد تمويل أو المساهمة في تمويل البرامج المتفق عليها طبقا لأحكام الفصل 39 من هذا القانون .

يتمّ فتح الحساب بطلب من رئيس الجماعة بناء على مداولة مجلسها، ويتعين إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختص بهذا القرار ويقع إعلام العموم بكل الوسائل المتاحة.

يمكن لأمين المال الجهوي خلال أجل عشرة أيام من تاريخ إعلامه بالقرار، الاعتراض عليه لدى محكمة المحاسبات.

تنقل فواضل هذه الحسابات من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر خلاف ذلك بمناسبة ختم الميزانية.

يصادق مجلس الجماعة المحليّة على برنامج استعمال الاعتمادات المنصوص عليها بهذا الفصل في نطاق الميزانية السنوية وتصرف هذه الإعتمادات وفق نفس القواعد والإجراءات الخاصة بنفقات الجماعات المحلية.

الفصل 125. تختص المجالس المنتخبة للجماعات المحلية بضبط مبالغ أو تعريفة مختلف المعاليم والرسوم والحقوق والمشاركة في تحمل نفقات أشغال مهما كانت تسميتها التي تستخلص بعنوان استغلال أو استفادة أو خدمة أو ترخيص والتي لا تكتسي صبغة الأداءات والمساهمات المنصوص عليها بالفصل 65 من الدستور.

الفصل 126. المعاليم والرسوم والحقوق والمشاركة في نفقات أشغال التعمير المخول للبلديات ضبط مبالغها أو تعريفاتها بواسطة مداولات يتم نشرها بالجريدة الرسمية وإعلام المتساكنين بها بكل الوسائل المتاحة هي التالية :

- المعلوم على العروض،
- مشاركة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال المتعلقة الطرقات والأرصفة والقنوات،
- معلوم الإجازة على محلات بيع المشروبات،
- معلوم التعريف بالإمضاء
- معلوم الإشهاد بالمطابقة
- معلوم تسليم الشهادات والحجج المختلفة،
- معاليم الرخص الإدارية،
- المعلوم القار للوقوف،
- معلوم الوكلاء ومزودي الأسواق
- المعلوم على الدلالة بالأسوق،
- المعلوم على الوزن والكيل،
- معلوم البيع بالتجول داخل الأسواق،
- معلوم الإيواء والحراسة،
- معلوم المراقبة الصحية على منتجات البحر،
- معلوم الذبح،
- معلوم المراقبة الصحية،
- معلوم الإشغال الوقتي لأجزاء من الطرق والأنهج وأملاك الجماعة،

- معلوم إشغال الملك العمومي أو الخاص بأي عنوان كان،
- معلوم منح تربة المقابر،
- معلوم المشاركة في انجاز مآوي جماعية لوسائل النقل،
- معاليم عن مختلف الخدمات بمقابل،

الفصل 127. المعاليم والرسوم والحقوق المخول للجهات ضبط مبالغها أو تعريفاتها بواسطة مداولات يتم نشرها بالجريدة الرسمية وإعلام المتساكنين بها بكل الوسائل المتاحة هي التالية:

- معلوم تسليم الشهادات والحجج المختلفة،
- معاليم الرخص الإدارية،
- معلوم استغلال الأملاك والفضاءات الراجعة للجهة
- معلوم مختلف الخدمات بمقابل .
- معاليم بعنوان تركيز علامات الإشهار بكامل تراب الجهة .
- معاليم قبول أو معالجة مختلف فواضل وحدات الانتاج الملوثة.
- معاليم سنوية للترخيص في ممارسة انشطة اقتصادية خطرة أو ذات انعكاس سلبي غير عادي على البيئة حسب ما يضبطه التشريع الجاري به العمل.

الفصل 128. تعمل الجماعات المحلية على أن تكون المبالغ أو التعريفة غير مشطّة.

يضبط مجلس الجماعة حالات الإعفاء أو التخفيض من مختلف المعاليم والرسوم والحقوق والمشاركة في نفقات الأشغال.

الفصل 129. فضلا عن المبالغ المحالة لفائدتها من قبل الدولة ومنشآتها ، يؤذن سنويا في جباية المعاليم والمحاصيل والرسوم المختلفة والمداخيل الراجعة لميزانية الجماعات المحلية بواسطة قرارات مجالس الجماعات القاضية بإقرار ميزانياتها أو بتنقيحها.

لرئيس الجماعة المحلية توجيه أذون استخلاص وقتية للمحاسب العمومي المتعهد بمالية الجماعة ، على أن تتم تسوية المقابيض بواسطة مداولات مجلس الجماعة المحلية.

الفصل 130. قبل نشرها بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية ، تحال في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ المداولات مختلف القرارات ذات الصبغة العامة المتعلقة بالمعاليم والرسوم ومختلف الحقوق والمبالغ المختلفة إلى كل من الوالي وأمين المال الجهوي.

للوالي الاعتراض ، عند الاقتضاء ، لدى المحكمة الإدارية الابتدائية على شرعية القرارات المتعلقة بضبط المعاليم والرسوم و الحقوق أو معاليم الاستغلال في أجل شهر من تاريخ الإعلام .

تصدر المحكمة حكمها في أجل شهرين من تاريخ تعهدها. ويقع الاستئناف أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية المختصة ترابيا في أجل شهر من تاريخ الإعلام بالحكم. وتصدر المحكمة الاستئنافية قرارها في أجل شهر ويكون قرارها باتا.

الفصل 131. تتمتع الجماعات المحلية بنسبة خمسين بالمائة من معاليم إشغال واستغلال الأملاك العامة و الخاصة الراجعة للدولة وهيئاتها الواقع بدائرتها.

تُوزّع المبالغ الراجعة للجماعات المحلية بعنوان هذا الفصل كما يلي :

- 40 بالمائة للبلديات،
- 40 بالمائة للجهات،
- 20 بالمائة الأقاليم.

يتم تحويل المبالغ المذكورة بعنوان السنة الموالية لسنة استخلاصها من قبل مصالح الدولة وذلك في أجل لا يتجاوز يوم 30 ماي.

تقترح الجماعات المحلية على السلطة المركزية المختصة مراجعة معاليم إشغال الملك العمومي التابع للدولة والواقع بدائرتها وذلك بحسب ما يتوفر لديها من معطيات تمكّن من استغلاله بالطريقة الأجدى.

تراعى الانعكاسات البيئية في ضبط المعلوم السنوي لاستغلال المقاطع ومختلف الأملاك بما في ذلك الراجعة للخواص طبقا لمبدأ تحميل من يتسبب في التلوث عبئا عادلا .

الفصل 132. وفقا لأحكام الفصل 12 من الدستور، تتولى الدّولة إحالة التصرّف في أجزاء من الملك العمومي أو الملك الخاص التابع لها لفائدة الجماعات بواسطة اتفاقيات خاصة.

ويمكن للدولة إنهاء عقد أية اتفاقية تهم التصرف في ملك عمومي إذا ثبت عدم نجاعة تصرف الجماعة المحلية فيه.

القسم الثاني . في الاعتمادات المحالة من قبل الدولة

الفصل 133. تطبيقا لمبدأ التضامن ، تتولى الدولة في نطاق دعم اللامركزية والحد من التفاوت بين المناطق تحويل اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بعنوان التسوية والتعديل أو بعنوان المساهمة في تمويل المشاريع المحلية الحيويّة في مجالات الثقافة والطفولة ورعاية المسنين وفاقدي السند العائلي والرياضة والبنية الأساسية والبيئة.

تتولّى السلطة المركزية إعلام الجماعات المحلية قبل يوم 30 جوان بتقديرات أولية للاعتمادات التي سيتم تحويلها بعنوان السنة المالية الموالية. وتعلم السلطة المركزية الجماعات المحلية قبل 30 سبتمبر بالاعتمادات التي تلتزم بتحويلها لفائدتها بعنوان الفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل 134. كلّ توسيع لاختصاصات الجماعات المحلية أو تحويل لاختصاصات جديدة لفائدتها يصحبه وجوبا تدعيم للموارد المحلية يضبطه القانون.

تتولّى المصالح المركزية بالتشاور مع المجلس الأعلى للجماعات المحلية إجراء تقدير مسبّق لكلفة تحويل الاختصاصات أو توسيعها ، يتمّ عرضه على الهيئة العليا للمالية المحلية لإبداء الرأي .

يتعيّن أن تكون الموارد المحالة للجماعات المحلية متناسبة مع الأعباء التي تترتب عن تحويل الاختصاصات أو توسيعها.

تتولى الهيئة العليا للمالية العمومية بمفردها أو بواسطة من تكلّفه القيام بتقييم الأعباء التي تترتب عن تحويل الاختصاصات أو توسيعها طيلة الثلاث السنوات الأولى من الشروع فيها ، وتعرض ، عند الاقتضاء ، مقترحات على الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للجماعات المحلية لإجراء التعديلات الضرورية لإحكام التلاؤم بين الأعباء والموارد.

الفصل 135. يتمّ تمويل الأعباء المشار إليها بالفصل 134 بواسطة تحويل محصول ضرائب وبتخصيص نسبة من المداخيل المتأتية من استغلال الثروات الطبيعية لفائدة الجماعات المحلية أو بواسطة موارد " صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية ."

تكون الاعتمادات المحولة بهذا العنوان:

- اعتمادات تقديرية،
- اعتمادات تعديلية،
- اعتمادات تسوية،
- اعتمادات تنفيل لفائدة البلديات التي تشمل مناطق ريفية،
- اعتمادات استثنائية ومخصصة.

الفصل 136. تختص الهيئة العليا للمالية المحلية، بناء على اقتراح من وزارة المالية والوزارة المكلفة بالجماعات المحلية، بتوزيع الاعتمادات المرصودة بالصندوق المشار إليه بالفصل 135 من هذا القانون وفق مقاييس موضوعية وعادلة يقع ضبطها بأمر حكومي يصدر بناء على رأي مطابق للهيئة. ويتم عند الحاجة تحيين المقاييس.

يتم نشر توزيع الاعتمادات الذي أقرته الهيئة العليا للمالية المحلية بالرائد الرسمي للجماعات المحلية.

الفصل 137. يؤخذ بعين الاعتبار في معايير توزيع موارد صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية عدد السّكان ونسبة البطالة وأهمية الأعباء التي تمثّلها الخدمات المسداة خارج مناطق العمران ومدى توفّر بنية تحتية وتجهيزات أساسية متناسبة مع عدد السكان في مجالات الثقافة والرياضة والترفيه ومدى حرص الجماعة المحلية على تنفيذ مخططات التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة. كما تراعى في إسناد الاعتمادات خصوصيات الواحات والجزر و تنميتها والمحافظة على البيئة بها .

للدولة في حالات استثنائية أو عند حدوث كوارث تحويل تسبقات أو منح لفائدة جماعات محلية لمساعدتها على مواجهة الظروف الطارئة.

القسم الثالث. في استخلاص مبالغ الجماعات المحلية

الفصل 138. محاسب الجماعة المحلية محاسب عمومي تابع للدولة وله صفة محاسب رئيسي تقع تسميته بقرار من وزير المالية بعد إعلام مسبق لرئيس الجماعة المحلية.

يتولى محاسب الجماعة المحلية وتحت مسؤوليته الشخصية بذل كل العناية لاستخلاص المبالغ والمستحقات الراجعة لها.

يساعد المحاسب الجماعة المحلية في إعداد الميزانية والتصرف في الأموال والديون وإنجاز النفقات واحتساب انعكاسات الإجراءات الجديدة واقتراح التدابير لدعم وحماية مالية الجماعة وأملاكها .

الفصل 139. تستخلص المعاليم والرسوم ومختلف المساهمات المشار إليها بالفصول 126 و127 و128 و129 من هذا القانون من قبل قابض المالية المختص، بناء على قائمات تعدها الجماعات المحلية أو بناء على أذون بقبض مختلف مستحقاتها .

تحال القائمات المذكورة بالفقرة السابقة والأذون الأخرى المتعلقة بمختلف الديون والمستحقات إلى محاسب الجماعة المحلية وتعتبر أذونا بقبض المبالغ المضمنة بها مع اعتبار الاعتراضات القانونية .

يمكن أن تعهد لوكيل مقابيض مهمة قبض المستحقات تحت مسؤولية قابض الجماعة المحلية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

يتولّى محاسب الجماعة المحلية المتعهد بمالية الجماعة المحلية توجيه بيان شهري يتضمّن الاستخلاصات الحاصلة والديون المثقّلة التي حلّ أجلها ولم تستخلص.

يوجه محاسب الجماعة قبل تاريخ 31 مارس من كل سنة جدولا في المستحقات والمبالغ التي يستحيل استخلاصها وأسباب وحجج استحالة الاستخلاص ويتولى مجلس الجماعة التداول والإذن عند الاقتضاء للمحاسب بفسخ الدين من قائمة الديون المثقلة في ما عدا الديون المتعلقة بالموارد الجبائية .

الفصل 140. تحرص الجماعات المحلية على متابعة استخلاص ما يعود لها من معاليم ومساهمات ومستحقات مهما كان نوعها ، وتحث المدينين وتتولى بالتنسيق مع المحاسب العمومي التنبيه عليهم بالطرق القانونية.

يحث رئيس الجماعة المحلية المعنية المحاسب العمومي لإجراء تتبّعات استخلاص أصل الدين وخطايا التأخير وفقا للتشريع الجاري به العمل في مجال الديون العمومية.

يعلم المحاسب بعد نهاية كل شهر رئيس الجماعة المحلية بمآل تتبّعات الاستخلاص بعنوان الشهر المنقضي.

الفصل 141. تلتزم وزارة المالية بتمكين الجماعات المحلية من تطبيقات إعلامية لمتابعة الديون المثقلة واستخلاص الديون الراجعة لكل جماعة محلية.

كما تلتزم الدولة بتحويل تسبقة تقدّر بنصف مبلغ الديون الجبائية المثقّلة لفائدة الجماعة المحلية والتي مرّ على أجل تثقيلها سنة كاملة دون تسجيل اعتراض في شأنها لدى القاضي المختص ولم يتم استخلاصها .

توظف على إيداعات الجماعات المحلية لدى الخزينة العامة نسبة فائدة تساوي نصف نسبة الفائدة الرئيسية المقررة من قبل البنك المركزي .

الفصل 142. يخضع سقوط حق تتبّع استخلاص مختلف المعاليم والرسوم والمساهمات ومعاليم الإشغال والاستغلال وغيرها بالتقادم إلى الأحكام العامة المتعلّقة بالديون العمومية.

يخضع سقوط ديون الجماعات المحلية إلى نظام سقوط الديون العمومية.

القسم الرابع . في تبويب الموارد

الفصل 143. توزّع موارد العنوان الأول من ميزانية الجماعة المحلية على الأصناف التالية :

الصنف الأول: المداخيل الجبائية بعنوان الأداءات على العقارات والأنشطة.

الصنف الثاني :المداخيل الجبائية الأخرى.

الصنف الثالث : الرسوم والحقوق ومختلف معاليم الرخص والموجبات الإدارية و الأتاوات مقابل إسداء الخدمات.

الصنف الرابع : مداخيل إشغال واستعمال املاك الجماعة وفضاءاتها واستلزام مرافقها وأملاكها المختلفة.

الصنف الخامس : مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهماتها ومداخيل مختلفة .

الصنف السادس :تحويلات الدولة بعنوان التسيير.

يشمل الجزء الأول الخاص بالمداخيل الجبائية الصنف الأول والصنف الثاني. ويشمل الجزء الثاني الخاص بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية الصنف الثالث والصنف الرابع والصنف الخامس والصنف السادس.

توزّع موارد العنوان الثاني من ميزانية الجماعة المحلية على الأصناف التالية :

الصنف السابع : منح التجهيز.

الصنف الثامن: مدّخرات وموارد مختلفة.

الصنف التاسع: موارد الاقتراض الداخلي.

الصنف العاشر: موارد الاقتراض الخارجي.

الصنف الحادي عشر: موارد الاقتراض الخارجي الموظفة.

الصنف الثاني عشر: موارد متأتية من إعتمادات محالة.

الصنف الثالث عشر: موارد حسابات أموال المشاركة.

يشمل الجزء الثالث المتعلق بالموارد الذاتية للجماعات المحلية والمخصصة للتنمية الصنف السابع والصّنف الثامن.

يشمل الجزء الرابع المتعلّق بموارد الاقتراض الصّنف التاسع والصّنف العاشر والصّنف الحادي عشر.

يشمل الجزء الخامس المتعلّق بالموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة الصنف الثاني عشر.

يشمل الجزء السادس المتعلق بالموارد الموظفة بواسطة حسابات اموال المشاركة الصنف الثالث عشر.

القسم الخامس. في اعتمادات الجماعات المحلية ونفقاتها

الفصل 144. تعمل الجماعات المحلية على أن يتم رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب برامج ومهمات ترمي لتحقيق أهداف محددة في نطاق خطة متعددة السنوات يصادق عليها مجلس الجماعة.

تشمل المهمّات مجموعة من البرامج التي تندرج ضمن تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية أو جهوية أو محلية.

تحدد البرامج والمهمّات بمقتضى أمر حكومي يُتّخذ بناء على اقتراح من الهيأة العليا للمالية المحلية وبعد استشارة محكمة المحاسبات.

تحرص الجماعات المحلية على تقييم برامج ومهمّات الإنفاق والخطة التي تصادق عليها بواسطة متخصّصين في التدقيق والتقييم على الأقل مرة كل ثلاث سنوات، وتنشر نتائج التقييم.

الفصل 145. تنقسم الاعتمادات المتعلقة بمصاريف التنمية إلى اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع.

تشمل اعتمادات البرامج المشاريع والبرامج التي يمكن للجماعة المحلية الشروع في إنجازها بعد ضبط مبلغها الجملي بناء على الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة. ويتعين أن تمكّن هذه الاعتمادات من التعهد بمصاريف تتعلق بإنجاز كامل المشروع أو جزء وظيفي منه يمكن استغلاله دون إضافة. غير أن اعتمادات البرامج لا تلزم الجماعة المحلية إلا في حدود اعتمادات التعهد المفتوحة بالميزانية.

تكون اعتمادات التعهد تحت تصرّف الآمر بالصرف ليتسنى له التعهد بالمصاريف اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المنصوص عليها بالميزانية.

تستعمل اعتمادات الدفع لإصدار أوامر الصرف بالنسبة للمبالغ المحمولة على كاهل الجماعة المحلية في حدود اعتمادات التعهّد .

لا يجوز تقديم أوامر الصرف بعد 31 ديسمبر من كل سنة.

الفصل 146. تبقى اعتمادات التعهد نافذة المفعول بدون تحديد في المدة. ويمكن نقلها من سنة إلى أخرى أو إلغاؤها عند الاقتضاء.

تلغى اعتمادات الدفع التي لم يقع استعمالها خلال سنة تنفيذ الميزانية ولا يمكن تأجيل استعمالها. غير أنه يمكن أن يتم نقل بقايا اعتمادات الدفع وإعادة فتحها بعنوان السنة الموالية في حدود المبالغ المتوفرة فعليا بعنوان نفس البرنامج وعند الاقتضاء إعادة برمجتها، مع مراعاة الموارد الموظفة، لتمويل مشاريع أخرى خاصة منها تغطية نفقات صيانة وتحسين مباني مرافق الجماعات المحلية ومنشآتها ودعم المكتبات. ويتم إعلام أمين المال الجهوي بقرار إعادة فتح اعتمادات الدفع غير المستعملة.

الفصل 147. توزّع نفقات العنوان الأول على الأقسام التالية :

القسم الأول : التأجير العمومي.

القسم الثاني : وسائل المصالح.

القسم الثالث : التدخل العمومي.

القسم الرابع: نفقات التصرّف الطارئة وغير الموزّعة.

القسم الخامس: فوائد الدين.

وتجمع هذه النفقات في جزئين، يشمل الجزء الاول نفقات التصرف ويحتوي على القسم الاول والقسم الثاني والقسم الثالث والقسم الرابع . ويشمل الجزء الثاني نفقات القسم الخامس المتعلق بفوائد الدين.

توزّع نفقات العنوان الثاني على الأقسام التالية :

القسم السادس:الاستثمارات المباشرة.

القسم السابع : التمويل العمومي.

القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة وغير الموزّعة.

القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة.

القسم العاشر: تسديد أصل الدين.

القسم الحادي عشر: النفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة.

وتجمع هذه النفقات ضمن ثلاثة اجزاء:

- يشمل الجزء الثالث نفقات التنمية ويحتوي على القسم السادس والقسم السابع والقسم الثامن والقسم التاسع.
- يشمل الجزء الرابع نفقات تسديد اصل الدين ويحتوي على القسم العاشر.
- يشمل الجزء الخامس النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة ويحتوي على القسم الحادي عشر.

يتضمن الجزء السادس نفقات حسابات أموال المشاركة ويحتوي على القسم الثاني عشر.

الفصل 148. تكون النفقات التالية إجبارية بالنسبة للجماعات المحلية :

1- مصاريف التأجير العمومي، بما في ذلك المبالغ المخصومة بعنوان الضرائب والمساهمات الاجتماعية،
2- خلاص أقساط القروض المستوجبة أصلا وفائدة،
3- خلاص المستحقات المستوجبة لفائدة الخواص والهياكل العمومية،
4- مصاريف التنظيف وتعهد وصيانة الطرقات والأرصفة وشبكة التنوير العمومي وقنوات التطهير وتصريف المياه والمناطق الخضراء،
5- مصاريف حفظ العقود والوثائق والأرشيف التابع للجماعة المحلية،
6- مصاريف صيانة مقر الجماعة المحلية ومختلف بناياتها ومنشآتها،
7- جميع المصاريف المحمولة على الجماعة المحلية بمقتضى النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

الفصل 149. تتحمل الجماعات المحلية نفقات التأجير لكل الأعوان المنتدبين من قبلها وفقا للقانون ولمقتضيات النظام الأساسي للأعوان.

كما يمكن للجماعة المحليّة تحمّل منح إضافية بعنوان تكملة لرواتب إطارات تضعها الدولة على ذمتها لمدة محدّدة بمقتضى اتفاقيات تبرم للغرض بين الإدارة المركزية والجماعة المحليّة وذلك بناء على طلب العون العمومي ، على أن لا يتجاوز مقدار المنحة نصف راتب العون ومنحه التي تتحملها إدارته الأصلية .

يحافظ العون الموضوع على ذمة الجماعة العمومية على حقوقه في إدارته الأصلية بما في ذلك المرتبطة بالخطة الوظيفية التي كان يشغلها عند الاقتضاء.

يضبط بأمر حكومي جدول المنح الممكن إسنادها حسب أصناف ورتب الأعوان الموضوعين على ذمة الجماعات المحلية .

الفصل 150. مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام الفصل 77 المتعلقة بالوكالات الاقتصادية تعقد نفقات الجماعات المحلية وتضبط مقاديرها ويؤمر بصرفها

من طرف رئيس الجماعة المحلية آمر صرفها أو من يفوّضه من مساعديه أو من يقوم مقامه بمقتضى القانون.

لا يمكن للجماعات المحلية إبرام صفقات إلا عند توفّر الاعتمادات بميزانية المشتري العمومي . ويمكن لأمين المال الجهوي أو الوالي الاعتراض على أية صفقة لدى هيئة دائرة المحاسبات المختصة ترابيا لغياب أو لعدم توفر الاعتمادات الكافية.

يتمّ الاعتراض والاستئناف وفقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 91 من هذا القانون.

الفصل 151. فيما عدا عدم خضوعها لتأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية أو أي تراخيص أخرى، تحرّر أوامر الصرف وفقا للقواعد والصيغ المقررة لتحرير أوامر صرف ميزانية الدولة، ويقع ترقيمها حسب سلسلة سنوية موحّدة لكامل مصاريف السنة.

الفصل 152. للمتساكنين بالجماعة المحلية ولمكوّنات المجتمع المدني المسجّلين لدى الكتابة العامة تقديم طلب استيضاح كتابي لرئيس الجماعة المحلية حول نفقات معينة. يُسجّل كلّ طلب بدفتر مرقّم خاص بالاستفسارات. ويمكن لهذا الغرض اعتماد منظومة سجل إلكتروني مؤمّنة .

للأشخاص المشار إليهم بالفقرة السابقة والذين لم يتلقوا جوابا معللا في أجل شهرين من تاريخ إيداع مطلبهم التوجه لهيئة محكمة المحاسبات المختص ترابيا.

تأذن المحكمة عند الاقتضاء بالحصول على الوثائق المطلوبة .

القسم السادس. في إعداد الميزانية والمصادقة عليها

الفصل 153. يتم إعداد ميزانية الجماعات المحلية وصياغتها وفقا لبرامج تنجز على مدى ثلاث سنوات لتحقيق أهداف مضبوطة. وتحرص الجماعات المحلية على التوفيق بين مبدأ سنوية الميزانية وتعدد سنوات تنفيذ الخطط والبرامج .

تعمل الجماعات المحلية على تقييم تدخّلاتها اما بواسطة موظفين تعينهم الهيئة العليا للمالية المحلية بطلب من الجماعة أو بواسطة مدقّقين من بين الخبراء المحاسبين واتخاذ التعديلات التي يستوجبها حسن التصرف في المالية العمومية على ضوء التقييم .

الفصل 154. يتمّ تبويب الموارد والنفقات داخل الأصناف والأقسام إلى فقرات وتفرّعات طبقا لنموذج يأخذ بعين الاعتبار النظام المحاسبي الخاص بالجماعات تصادق عليه الهيئة العليا للمالية المحلية ويصدر بأمر حكومي .

يتواصل العمل بنماذج تقسيم وتفريع الموارد والنفقات الجاري بها العمل ، إلى حين اعتماد النماذج المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل 155. يسهر رئيس الجماعة المحلية على أن تتولى إدارة الجماعة المحلية إعداد وثيقة أولية تمهيدا لمشروع الميزانية، بناء على ما يتوفر من إحصائيات ومعطيات وتقديرات أولية للموارد التي تحوّلها وزارة المالية بعد التشاور مع مصالحها المختصة .

تعلم وزارة المالية كل جماعة محلية قبل يوم 30 سبتمبر بتقديرات الموارد التي سيتم تحويلها طبقا للتشريع الجبائي وطبقا لمنظومة التسوية والتعديل والتضامن خلال السنة الموالية بغرض ضبط الموارد. ويتعيّن التقيّد بهذه التقديرات ، ما لم يقع تنقيحها في الأثناء ، في ضبط موارد الجماعة المحلية.

الفصل 156. لأعضاء مجلس الجماعة المحلية تقديم مقترحات للّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف قبل يوم 30 جوان لدرس إمكانية إدراجها بمشروع الميزانية.

تتولى إدارة الجماعة المحلية تحت إشراف رئيس الجماعة المحلية إعداد مشروع أولي للميزانية على ضوء ما يتوفّر لها من إحصائيات وتقديرات وتقارير وملاحظات يعرض على اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف قبل 1 سبتمبر .

تتكفل اللجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف بدراسة مشروع الميزانية والقوائم المالية والوثائق التفسيرية و إحالته على رئيس الجماعة الذي يعرضه على مكتب الجماعة المحلية قبل يوم 20 سبتمبر .

في صورة تسجيل تأخير من قبل اللّجنة في إتمام مهمّتها في الأجل المذكور، يتعهد رئيس الجماعة المحلية بصياغة مشروع الميزانية بالاستعانة بمن يراه.

الفصل 157. يحال مشروع ميزانية الجماعة المحلية مصحوبا بوثيقة تفسيرية إجمالية على أمين المال الجهوي قبل يوم 5 أكتوبر .

لأمين المال الجهوي إبداء رأيه حول مشروع الميزانية في أجل لا يتجاوز يوم 20 أكتوبر .

كما ترسل نفس الوثائق لأعضاء مجلس الجماعة المحلية 15 يوما على الأقل قبل جلسة التداول والمصادقة على الميزانية .

الفصل 158. تعتبر من وثائق مشروع الميزانية التي يتعين إشهارها:

- القوائم المالية التي تحتوي على الميزانية والموازنة وقائمة الأداء المالي وقائمة مقاربة الميزانية بالمصاريف وقائمة التدفقات المالية وقائمة التعهدات والمذكرات التفسيرية لها
- قائمة التحويلات والمعونات لفائدة الجماعة المحلية
- قائمة المساعدات التي تقدمها الجماعة المعنية لمختلف الجمعيات والهياكل الأخرى
- قائمة المشتريات والمبيعات العقارية
- برنامج الاستثمارات السنوي

الفصل 159. يتولى رئيس الجماعة المحلية عرض مشروع الميزانية على مجلس الجماعة للمناقشة والمصادقة في جلسة تعقد قبل يوم 1 ديسمبر.

في صورة عدم تولّي رئيس الجماعة المحلية عرض مشروع الميزانية على مجلس الجماعة في الأجل المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل ، يتولّى الوالي

المختص ترابيا التنبيه عليه قصد دعوة مجلس الجماعة للانعقاد للتداول في مشروع الميزانية في أجل أقصاه يوم 15 ديسمبر.

الفصل 160. خلال جلسة مجلس الجماعة المخصصة للمصادقة على الميزانية، يتولّى مقرّر اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف تقديم مشروع الميزانية وتلاوة رأي أمين المال الجهوي حول مشروع الميزانية عند الاقتضاء. وبعد فتح باب النقاش وفقا للنظام الداخلي ، يُعرض مشروع الميزانية على التصويت.

لا يمكن خلال جلسة المجلس تقديم مقترحات من شأنها الإخلال بتوازن الميزانية أو خلق أعباء جديدة لا تقدر ميزانية الجماعة على تسديدها.

يتمّ التصويت على تقديرات الموارد بالنسبة إلى كل عنوان من الميزانية حسب الأجزاء والأصناف.

يتمّ التصويت على تقديرات النفقات بالنسبة إلى كل عنوان من الميزانية حسب الأقسام والفصول.

تبقى الجلسة العامة لمجلس الجماعة المحلية مفتوحة إلى حين المصادقة على مشروع الميزانية بأغلبية الأعضاء الحاضرين، على أن لا يقل عددهم عن خُمسي أعضاء المجلس.

الفصل 161. تحال الميزانية في أجل 5 أيام من تاريخ مصادقة مجلس الجماعة المحلية عليها على كل من الوالي المختص ترابيا وأمين المال الجهوي.

لأمين المال الجهوي طلب تفسيرات ووثائق أو لفت نظر الجماعة المحلية حول إخلالات قانونية أو مالية بمشروع الميزانية .

للوالي خلال أجل عشرة أيام من تاريخ إعلامه بميزانية الجماعة المحلية الاعتراض عليها لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا من أجل عدم توازن الميزانية أو عدم إدراج نفقات وجوبيه أو رصد مبالغ غير كافية لذات النفقات .

لهيئة محكمة المحاسبات أن تأذن عند الاقتضاء بإجراء التصحيح اللّازم بالميزانية المصادق عليها بناء على اقتراح ممثل السلطة المركزية أو إقرار العمل بالميزانية المصادق عليها من قبل مجلس الجماعة المحلية.

ويتم الاعتراض وفقا لأحكام الفصل 91 من هذا القانون.

تكون قرارات هيئة محكمة المحاسبات ملزمة لمختلف السلط المعنية.

الفصل 162. إذا لم تقع المصادقة على ميزانية جماعة محلية لأي سبب من الأسباب في اجل اقصاه 31 ديسمبر، يبقى العمل جاريا بالموارد والنفقات الإجبارية المرسّمة بميزانية السنة السابقة في حدود قسط شهري وذلك بقرار من رئيس الجماعة المحلية .

ويحال نظير من القرار الى كل من الوالي المختص ترابيا وأمين المال الجهوي.

الفصل 163. إذا تبيّن من نتائج تنفيذ ميزانية السنة المنتهية عجز تجاوز سقف خمسة بالمائة ، يطلب وزير المالية من الهيئة العليا للمالية المحلية دعوة الجماعة المحلية لاتخاذ التدابير لتسديد العجز بواسطة الموارد الاعتيادية وإفادة الهيئة والسّلط المركزية المعنية بالإجراءات المعدة في أجل ستين يوما.

في صورة عدم استجابة الجماعة المحلية ، تتولى السلطة المركزية اقتراح إجراءات تعرضها على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا التي تأذن عند الاقتضاء بإقرار التدابير اللازمة لتسديد العجز. ويجري العمل بهذا الإجراء إلى حين اتخاذ التدابير الكفيلة بتسديد العجز فعليا بواسطة الموارد الاعتيادية .

ويتم الاعتراض وفقا لأحكام الفصل 91 من هذا القانون.

الفصل 164. تدرج الميزانية المصادق عليها بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة المحلية ، وتوضع نسخة منها على ذمة العموم بالكاتبة العامة للجماعة المحلية للإطلاع عليها.

تحفظ وثائق الميزانية والوثائق المحاسبية بمقر الجماعة المحلية المعنية.

تعمل الجماعات المحلية على رقمنة الوثائق المذكورة وحفظها، وتحيل نسخا من الوثائق المرقمنة للأرشيف الوطني.

القسم السابع . في تنفيذ الميزانية وختمها

الفصل 165. يتعيّن أن تنحصر جملة المصاريف المأذون بدفعها في حدود مبلغ المقابيض الحاصلة فعليا.

لا يمكن إتمام مدفوعات أو الشروع في تنفيذها إذا لم تكن مشمولة ضمن اعتمادات تم فتحها بالميزانية .

يمكن إدخال تنقيح على الميزانية خلال سنة تنفيذها بالزيادة أو بالنقصان حسب نسق تحصيل الموارد ووفقا لتقرير تعده اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف. يعرض كلّ مشروع تنقيح على أمين المال الجهوي لإبداء الرأي عند الاقتضاء. ويتولى رئيس الجماعة عرض مشروع تنقيح الميزانية على المجلس للتصويت عليه.

للسلطة المركزية خلال سنة تنفيذ الميزانية اقتراح تعديلات على ميزانية الجماعة المحلية يحتّمها الظرف. ويكون اقتراح التعديل معللا ويعرض على مجلس الجماعة المحلية للتداول.

الفصل 166. يمكن تحويل اعتمادات من جزء إلى جزء آخر داخل العنوان الأوّل وداخل العنوان الثاني ومن قسم إلى قسم آخر داخل كل جزء.

يتمّ تحويل الاعتمادات المشار إليها باقتراح معلل من رئيس الجماعة المحلية أو من اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ، يعرضه رئيس الجماعة المحلية على مصادقة المجلس مرفقا بملحوظات أمين المال الجهوي .

غير أنه لا يمكن تحويل الاعتمادات بالنسبة للنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة والمخصصة لمشروع محدد أو المموّلة بموارد موظفة إلا بعد موافقة الإدارة التي تولت إحالة الاعتمادات .

الفصل 167. يمكن بالنسبة إلى نفقات العنوان الأول تحويل اعتمادات من فقرة إلى فقرة أخرى داخل نفس الفصل ومن فقرة فرعية إلى فقرة فرعية أخرى داخل نفس الفقرة بقرار من رئيس الجماعة المحلية ، بناء على رأي رئيس اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ، على أن يتم حالا إعلام أمين المال الجهوي. غير أنه لا يمكن تحويل الاعتمادات المخصّصة لتسديد الديون إلا بمقتضى مداولة مجلس الجماعة .

يمكن بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني تحويل اعتمادات بين الفقرات والفقرات الفرعية بقرار من رئيس الجماعة المحلية بناء على رأي رئيس اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ، على أن يتم حالا إعلام الوالي وأمين المال الجهوي. غير أنه لا يمكن إجراء تحويلات من الاعتمادات المخصصة لتسديد أصل الدين ومن الاعتمادات المموّلة بموارد موظّفة إلا بمقتضى مداولة مجلس الجماعة.

لأمين المال الجهوي الاعتراض على تحويل الاعتمادات المذكورة بهذا الفصل في أجل 7 ايام من تاريخ إعلامه بقرار التحويل لدى هيئة دائرة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا في أجل 15 يوما من تاريخ إعلامه بقرار التحويل.

ويتم الاعتراض وفقا لأحكام الفصل 91 من هذا القانون .

الفصل 168. يتم خلال سنة تنفيذ الميزانية ، عند الاقتضاء ، استعمال الاعتمادات المرسّمة بالعنوان الأول والمخصّصة لنفقات التصرّف الطارئة وغير الموزعة لفتح اعتمادات ببنود الأقسام الأخرى من هذا العنوان ، وذلك لتسديد نفقات متأكدة لم يرصد لها أي مبلغ بالميزانية أو تبيّن أن الاعتمادات المرسّمة لها غير كافية. ويتخذ قرار فتح الاعتمادات من قبل رئيس الجماعة المحلية في الغرض بناء على تقرير اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ويتم إعلام أمين المال الجهوي بقرار فتح الاعتمادات .

كما يتم وفقا لنفس الشروط المنصوص عليها بهذا الفصل استعمال الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني والمخصصة لنفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة لفتح اعتمادات ببنود القسمين السادس والسابع.

الفصل 169. يتعين ، في إطار الاعتمادات المرسّمة بالميزانية ، أن لا تتجاوز جملة النفقات المتعهد بها خلال السنة بالعنوان الأوّل مبلغ المقابيض الحاصلة فعليا في مستوى هذا العنوان.

كما يجب أن تنحصر جملة التعهدات المحمولة على العنوان الثاني في ما يلي:

-بالنسبة للنفقات المموّلة بموارد ذاتية ، في حدود الموارد المتوفرة بهذا العنوان،

-بالنسبة للنفقات الممولة بقروض أو منح أو بمساهمات بالقسمين السادس والسابع من الجزء الثالث ، في حدود المبالغ المتعهد بتحويلها بهذا العنوان من قبل الإدارة المعنية بالتمويل،

-بالنسبة للنفقات المدرجة بالقسمين السادس والسابع المشار إليهما أعلاه والمتعلقة بالبرنامج الجهوي للتنمية والنفقات المحمولة على الجزء الخامس ، في حدود مبلغ الاعتمادات التي تتم إحالتها بهذا العنوان.

الفصل 170. تعد مخالفة الأحكام المنصوص عليها بالفصل 178 خطأ تصرّف يعرّض كلّ من يرتكبه من بين آمري صرف ميزانيات الجماعات المحلية أو من يفوّض لهم في عقد النفقات إلى المسؤولية المدنية والجزائية .

ويتم رفع الدعوى المدنية من الوزير المكلف بالجماعات المحلية أو من يكلّفه للغرض بناء على تقرير تفقد المصالح المختصة برئاسة الحكومة أو بوزارة المالية. وتحرّك النيابة العمومية الدعوى الجزائية عند الاقتضاء.

الفصل 171. على محاسب الجماعة المحلية أن يمتنع عن تأدية النفقات المأمور بصرفها إذا لم تتوفر لديه أموال للجماعة المحلية بما يكفي لتسديدها.

باستثناء التسبقات المنصوص عليها في مجال العقود والصفقات أو في حالات ينص عليها القانون أو برنامج استعمال الهبات أو المساهمات يتعين التقيد بقاعدة العمل المنجز.

تحجر المقاصة بين المقابيض والنفقات .

الفصل 172. يحجّر على محاسب الجماعة المحلية تقدير مدى وجاهة العمليات المأذون بها من قبل آمري الصّرف. ويقتصر دوره على التثبت من شرعيتها في نطاق مسؤوليته الشخصية والمالية.

يتعيّن على محاسب الجماعة المحلية تعليل رفض إتمام العمليات المأذون بها من قبل آمري الصرف وإعلام أمين المال الجهوي وآمر الصرف المعني بالأمر.

يمكن لآمر الصرف الإذن مجددا بإتمام العملية ، على أن يتحمل شخصيا المسؤولية القانونية. وفي هذه الحالة وباستثناء فرضيات انعدام توفر اعتمادات كافية أو وسائل إثبات لإنجاز العمل ، يتولّى محاسب الجماعة إتمام العملية على مسؤولية آمر الصرف ويحيل على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا ملف تلك النفقات لتقدير ما يتعين اتخاذه من اجراءات أو تتبعات.

الفصل 173. يحجّر على آمري صرف ميزانيات الجماعات المحلية المجهزة بالمنظومة المعلوماتية المخصصة للتصرف في النفقات عند تنفيذ الميزانية استعمال أذون التزود اليدويّة. وينطبق هذا التحجير على المفوّض لهم من قبل آمري صرف الجماعات المحلية.

تعدّ مخالفة أحكام هذا الفصل خطأ تصرف تنطبق عليها أحكام القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات في مادة أخطاء التصرف.

غير أنه في حالة تعطل ثابت للمنظومة المعلوماتية بما من شأنه أن يضرّ بمصلحة الجماعة المحلية أو بسير مرافقها، يمكن اللجوء إلى أذون يدوية مؤقتة، في انتظار التسوية حالما يتم تجاوز تعطل سير المنظومة المعلوماتية المخصصة للتصرّف في النفقات .

الفصل 174. تحدث وكالات المقابيض ووكالات المدفوعات بقرار من وزير المالية أو من يفوّض له وزير المالية ذلك باقتراح من رئيس الجماعة المحلية. تقع تسمية الوكلاء وفقا لنفس الإجراءات.

يعمل وكلاء المقابيض والمدفوعات تحت إشراف محتسب الجماعة المحلية ومراقبته وفقا لنفس الأحكام المقررة للوكلاء التابعين للدولة.

الفصل 175. يقدّم محاسب الجماعة المحلية لوزير المالية ولرئيس الجماعة المحلية قبل العاشر من كل شهر بيانا عن وضع تنفيذ الميزانية يتضمن جدولا مفصّلا في العمليات المتعلقة بالمداخيل المنجزة وتثقيل الديون والنفقات المسجلة خلال الشهر الفارط.

الفصل 176. يمسك محاسب الجماعة المحلية حسابية بنفس القواعد المقررة لمسك حسابية الدولة والنظام المحاسبي للجماعات المحلية، إلا في ما تستثنيه الأحكام الخاصة .

يتعين أن تبرز المحاسبة بصورة واضحة وكاملة وصادقة الوضعية الحقيقية لمالية الجماعة المحلية وأملاكها وديونها ، بما من شأنه أن ييسّر المراقبة والتحقق من كلفة الخدمات والمشاريع والتحكم فيها واحتساب الاستهلاكيات تدريجيا وتقييم مدى تحقيق أهدافها وجدواها وتعصير التصرّف في مالية الجماعة المحلية وحسن استعمالها.

تمسك حسابية الوكالات الاقتصادية طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية ويفتح لها حساب بنكي وحيد خاص بها ودون أي استعمال أخر على أن يوقع على الصكوك البنكية والتحويلات كل من مسير الوكالة الاقتصادية ورئيس مصلحتها المالية .

الفصل 177. يعد المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية النظام المحاسبي للجماعات المحلية الذي يعتمد مبادئ حسابية القيد المزدوج والتعهد ويصدر النظام المحاسبي المذكور بأمر حكومي ويحين وفقا لنفس الاجراء .

تلتزم الجماعات المحلية بالعمل على اعتماد النظام المحاسبي للجماعات المحلية في أجل لا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ إصداره.

للجماعات المحلية الاستعانة بأهل الخبرة في المحاسبة لمسك محاسبتها بمقتضى اتفاقية يصادق عليها مجلس الجماعة المحلية وفقا لنموذج تعده الهيأة العليا للمالية المحلية وينشر بالرائد الرسمي للجماعات المحلية.

الفصل 178. يتولى المحاسب علاوة على ممارسة اختصاصاته المالية متابعة مسك محاسبية المواد من قبل رئيس الجماعة المحلية وتحت مسؤوليته قصد ضبط مكاسب الجماعة المحلية وأملاكها المنقولة وغير المنقولة.

يكلّف المحاسب في موفى كل سنة من يتولى جردا عاما لتلك الأملاك من بين الأعوان العموميين أو من بين أعضاء المهن المحاسبية، على أن تتحمّل الجماعة المحلية تأجير هذا الأخير.

الفصل 179. تقيّد العمليات المتعلقة بكافة مكاسب الجماعة المحلية المنقولة وغير المنقولة منها والأملاك التي في تصرفها والمعدات والتجهيزات التابعة لها بحسابات الجماعات المحلية وفقا لنموذج الدليل المحاسبي الذي يتم ضبطه بصلب النظام المحاسبي للجماعات المحلية.

الفصل 180. يعد محاسب الجماعة المحلية بنهاية العمليات المتعلقة بالسنة المالية وقبل يوم 5 أفريل الموالي القوائم المالية للسنة الفارطة التي تحتوي على الميزانية والموازنة وقائمة الأداء المالي وقائمة مقاربة الميزانية بالمصاريف وقائمة التدفقات المالية وقائمة التعهدات والمذكرات التفسيرية لها .

تحال القوائم المالية وتقرير مراجعة الحسابات على رئيس الجماعة الذي يعرضه على اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف لإعداد التقرير الإداري السنوي بإعانة إدارة الجماعة.

يتولّى رئيس الجماعة المحلية عرض القوائم المالية مصحوبا بتقرير مراجعة الحسابات والتقرير الإداري على مجلس الجماعة للتداول والمصادقة عليه بعنوان ختم الميزانية ، وذلك قبل نهاية شهر ماي.

إذا لم يقم محاسب الجماعة المحلية بتحرير القوائم المالية السنوية يتولى وزير المالية أو من يفوّضه تعيين من يتولى القيام بالمهمة بصورة عاجلة وذلك بقطع النظر عن مسؤولية المحاسب العمومي عن تقصيره .

الفصل 181. إذا رفض مجلس الجماعة المحلية المصادقة على القوائم المالية والتقرير الإداري تحال الوثائق على على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا للنظر فيها ولها عند الاقتضاء أن تأذن بإقرار مدى صحة الحساب أو بتصحيحه من قبل الجماعة المحلية .

لا يمكن لمجلس الجماعة المحلية النظر في مشروع ميزانية السنة المقبلة قبل ختم الميزانية السابقة إلا بإذن من هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا.

الفصل 182. يحيل رئيس الجماعة المحلية حساب التصرف وقرار المصادقة عليه وتقرير اللّجنة المالية والاقتصادية على أمين المال الجهوي ، وذلك للتأشير على الحساب المصادق عليه ، شهادة منه في مطابقته لسجلات المحاسبين ، في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما.

يتولّى رئيس الجماعة المحلية إحالة نظير مشهود بمطابقته للأصل من التقارير المالية على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا في أجل لا يتجاوز يوم 31 جويلية من السنة الموالية لسنة التصرف.

الفصل 183. يمكن الطعن في القرارات الصادرة في مجال إعداد وتنفيذ وتوازن الميزانية لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا من طرف ممثل السلطة المركزية أو المطالبين بالضرائب المحلية بالجماعة المعنية.

يتمّ الطعن وفق الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 91 من هذا القانون.

الفصل 184. تخضع حسابات الجماعات المحلية لمراجعة سنوية من قبل خبير محاسب عضو بهيئة الخبراء المحاسبين يعين وفق إجراءات الصفقات العمومية.

يمارس الخبير المحاسب مهامه وفق شروط واجراءات تحدد بأمر وتحت مراقبة محكمة المحاسبات .

الفصل 185. للسلطة المركزية تكليف مصالح التفقد المالي بإجراء مراقبة لاحقة لمدى تقيّد الجماعة المحلية بمقتضيات القانون والتراتيب المالية.

تلتزم الجماعة المحلية بتيسير مهمة التفقد .

تحال نتائج التفقد إلى الجماعة المحلية لممارسة حق الرد واتخاذ الإجراءات التي يقتضيها القانون.

تحال على المحاكم المختصة أعمال الرقابة التي تنتهي لوجود شبهة مخالفات أو جرائم في حق الجماعة المحلية المعنية.

الكتاب الثاني . في الأحكام الخصوصية

الباب الأوّل . في البلديـة

الفصل 186. البلديّة جماعة محليّة تتمتّع بالشخصيّة المدنية والاستقلال المالي تتولى التصرّف في الشؤون البلديّة وفقا لمبدأ التّدبير الحرّ وتعمل على تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيّا وثقافيّا وإسداء الخدمات لمنظوريها والإصغاء لمشاغل متساكنيها وتشريكهم في تصريف الشأن المحلي .

الفصل 187. تحدث البلدية بموجب قانون وينص القانون المحدث لها على إسمها ومقرّها ويضبط حدود منطقتها.

الفصل 188. للمجلس البلدي التصويت على مداولة بأغلبية ثلثي أعضاءه لتغيير تسمية البلدية.

للمجلس البلدي تغيير مقر البلدية بمداولة خاصة لا تصبح نافذة إلا بعد مضي شهرين من تاريخ إبلاغها للوالي ونشرها بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية والتعريف بها بالوسائل المتاحة.

القسم الأول. في الحدود الترابية للبلدية

الفصل 189. يتمّ تحوير الحدود الترابيّة للبلديّات بقانون إثر استفتاء محلي ينظم بناءا على طلب من عشر متساكني البلدية أو البلديات المعنية أو باقتراح من الحكومة بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية و المجالس البلدية المعنية.

الفصل 190. يتمّ ضمّ جزء من تراب بلديّة أو أكثر لتراب بلديّة أخرى بقانون بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية والمجالس البلديّة المعنيّة أو إثر

استفتاء محلي ينظم بناءا على طلب من عشر متساكني البلدية أو البلديات المعنية.

في صورة ضمّ بلديّة لجزء من بلديّة أو أكثر تنتقل جميع حقوقها إلى البلديّة التي ضمّت إليها.

الفصل 191. يتمّ إدماج البلديّات أو تقسيمها بقانون بعد إستشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية والمجلس الجهوي والمجالس البلديّة المعنيّة أو إثر استفتاء محلي ينظم بناءا على طلب من عشر متساكني البلدية أو البلديات المعنية.

لا يمكن أن يتمّ إدماج البلديّة أو تقسيمها خلال السنتين المواليتين للإنتخابات البلديّة .

عند تقسيم بلدية أو إدماج بلديات يقع حل مجالسها البلدية .

عند تقسيم بلدية إلى بلديتين أو أكثر يتم توزيع الحقوق والإلتزامات بينها، وفي حالة إدماج بلديتين أو أكثر في بلدية أخرى، تنقل جميع إلتزاماتها وحقوقها إلى البلدية التي أدمجت فيها.

وفي الحالتين يأذن الوزير المكلف بالجماعات المحلية بإحصاء عام للإلتزامات والحقوق بينها، ويأذن أمين المال الجهوي بالعمليات الحسابية للتصفية.

الفصل 192. ترفع الإعتراضات المتعلّقة بالحدود الترابيّة بين البلديّات إلى الوالي إذا تعلّقت ببلديّات بنفس الجهة .

تحسم الإعتراضات المتعلّقة بالحدود الترابيّة بين بلديّات من جهات مختلفة بمتقضى أمر حكومي بعد أخذ الرأي المطابق للمجلس الأعلى للجماعات المحلية.

القسم الثاني . في الدوائر البلديّة

الفصل 193. يمكن تقسيم تراب البلدية إلى منطقتين إداريتين فأكثر تدعى دوائر بلدية تضبط حدودها بقرار من المجلس البلدي يتم اتخاذه بأغلبية ثلثي الأصوات.

الفصل 194. يعين رئيس المجلس البلدي على رأس كل دائرة رئيسا يقع اختياره من بين أعضاء المجلس البلدي.

يتمتع رئيس الدائرة بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها مساعد رئيس البلدية .

الفصل 195. رئيس الدائرة ضابط للحالة المدنية في حدود دائرته على أن رئيس البلدية ومساعديه يمكن أن يمارسوا مهامهم كضباط للحالة المدنية بكامل تراب البلدية .

يمكن لرئيس البلدية أن يفوض بقرار لرئيس الدائرة حق إمضائه في الوثائق المتعلقة بمسائل تهم الدائرة ولا يسري التفويض على القرارات ذات الصبغة الترتيبية وفي المجالات التي لا يمكن فيها التفويض قانونا .

يمكن لرئيس البلدية أن يرخص بمقتضى قرار لرئيس الدائرة بأن يفوض حق إمضائه للأعوان الراجعين له بالنظر في الدائرة البلدية من صنفي "أ" و "ب" في الميادين التي ينسحب عليها التفويض .

الفصل 196. تحدث هيئة استشارية بكل دائرة لا يقل أعضاؤها عن خمسة يعينون من بين أعضاء المجلس البلدي بقرار من رئيس البلدية بعد استشارة المجلس البلدي تسمى مجلس دائرة .

يرأس مجلس الدائرة رئيس الدائرة .

الفصل 197. يتولى مجلس الدائرة إبداء الرأي في المواضيع التالية :

- تركيز التجهيزات الجماعية ذات القرب وتهيئتها والمتعلقة بالثقافة والرياضة والشؤون الاجتماعية والإقتصاديّة والتي تخص سكان الدائرة دون غيرها .
- التصرف في التجهيزات الجماعية المشار إليها بالفقرة السابقة باتفاق بين المجلس البلدي ومجلس الدائرة بعد إعداد جرد لمحتوياتها للغرض .

- إحداث أو مراجعة مختلف الوثائق والعمليات العمرانية التي تخص تراب الدائرة .
- اقتراح مقدار المساعدات المزمع إسنادها إلى مختلف الجمعيات وبقية الأفراد المنتفعين بمنطقة الدائرة .
- اقتراح البرامج السنوية المتعلقة بالنظافة والعناية بالبيئة بمنطقة الدائرة ومتابعة تنفيذها والمساهمة في إعداد برنامج الاستثمار البلدي وبرنامج التجهيز البلدي باقتراح مشاريع الدائرة وبرامج تحسين التجهيزات الأساسية والتهذيب العمراني .

يمكن لمجلس الدائرة أن يطرح على رئيس المجلس البلدي أسئلة تتعلق بالدائرة لدرسها والإجابة عليها كتابيا .

ويضع مجلس الدائرة على ذمة المتساكنين سجلا للآراء في شكل ورقي و إلكتروني.

الفصل198 . يجتمع مجلس الدائرة وجوبا مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك بدعوة من رئيس مجلس الدائرة أو بطلب من أغلبية أعضاء المجلس .

يترأس رئيس الدائرة جلسات مجلس الدائرة وعند تغيبه عضو يعينه الرئيس .

يتولى رئيس الدائرة ضبط جدول الأعمال ويوجه في أجل سبعة أيام نسخة منه إلى رئيس البلدية.

تنطبق أحكام الفصول المتعلقة بدعوة أعضاء المجلس البلدي للانعقاد على الدعوة إلى جلسات مجلس الدّائرة .

يسهر رئيس الدائرة على حفظ النظام بالجلسة .

الفصل199. تدون محاضر جلسات مجلس الدائرة في دفتر مرقم يعد خصيصا ويوقع وجوبا من طرف رئيس الدائرة .

يتولى رئيس الدائرة توجيه تقارير ومحاضر جلسات مجلس الدائرة لرئيس البلدية خلال 8 أيام من تاريخ انعقادها .

الفصل 200. تنطبق كل الأحكام المتعلقة بحق النفاذ للمعلومة و المحمولة على البلدية على الدائرة البلدية

القسم الثالث . في المجلس البلدي

الفصل 201. يسيّر البلدية مجلس بلدي مُنتخب انتخابا عاما وحرا ومباشرا وسريا ونزيها وشفافا طبقا للقانون الانتخابي.

يحدد القانون الانتخابي عدد المستشارين البلديين بالنسبة لكل بلدية.

ينتخب المجلس البلدي في أول اجتماع له من بين المستشارين رئيسا ومساعدين ورؤساء لجان مع اعتبار أحكام الفصل 6 من هذا القانون.

الفصل 202. باستثناء الحالات المنصوص عليها بالقانون ، لا يمكن حل المجلس البلدي إلا إذا استحال اعتماد حلول أخرى و بمقتضى أمر حكومي معلل بناء على مداولة مجلس الوزراء ولأسباب تتعلق بإخلال خطير بالقانون أو بتعطيل واضح لمصالح المتساكنين.

يتم إعلام مجلس نواب الشعب بحل المجلس.

في حالة التأكّد، يمكن للوزير المكلف بالجماعات المحلية إيقاف المجلس عن النشاط بناء على تقرير معلل من الوالي، وذلك لمدة أقصاها شهران.

ويتولّى الكاتب العام للبلدية طيلة فترة إيقاف المجلس البلدي تسيير إدارة البلدية، وبأذن استثنائيا، بناء على تكليف من الوالي، بالنفقات التي لا تحتمل الانتظار.

الفصل 203. للعضو بالمجلس البلدي أن يقدم استقالته لرئيس البلدية الذي بإمكانه قبولها حالا أو عرضها على المجلس البلدي في أول اجتماع يعقده للبت فيها. ويتمّ إعلام الوالي بالاستقالة.

توجه الاستقالة الجماعية أو استقالة أغلبية أعضاء المجلس البلدي إلى الوالي المختص ترابيا. ويترتب عن هذه الاستقالة اعتبار المجلس البلدي منحلا.

الفصل 204. كل عضو من أعضاء المجلس البلدي يمتنع دون عذر شرعي عن أداء المهام المناطة بعهدته قانونا يتم التنبيه عليه للقيام بواجباته من قبل رئيس البلدية. وفي صورة عدم استجابته، يحال ملفه إلى رئيس المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة. ولرئيس المحكمة الإدارية الابتدائية التصريح بإنهاء نيابته.

كل عضو بالمجلس البلدي يفقد صفته كناخب وفق أحكام المجلة الانتخابية يعتبر معفى بمقتضى القانون. ويتولى رئيس المجلس البلدي إحالة ملفه على الوزير المكلف بالجماعات المحلية الذي يصرح بإنهاء نيابته.

الفصل 205. يتمّ تعيين لجنة مؤقتة للتسيير والتنصيص على رئيسها بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالجماعات المحلية في الصور التالية:

- حل المجلس البلدي،
- الاستقالة الجماعية أو استقالة أغلبية أعضائه،
- إلغاء انتخاب المجلس،
- إنشاء بلدية جديدة،
- اندماج البلديات.

الفصل 206. تتركب اللّجنة المؤقتة للتسيير من عدد من الأعضاء يتراوح بين عشرة أعضاء وثلاثين عضوا، بحسب أهمية عدد سكان البلدية ووفقا لجدول يضبطه أمر حكومي بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية. يراعى مبدأ التناصف في تركيبة اللجنة.

ويمارس أعضاء اللّجنة المؤقتة مهامهم مجّانا، على أن تتكفل البلدية بإرجاع مصاريفهم طبقا لأحكام الفصل 5 من هذا القانون.

تتعهد اللّجنة المؤقتة بتسيير الشؤون العادية، وباستثناء حالة إنشاء بلدية، لا يمكن للجنة التسيير النظر في إجراء انتداب أعوان قارّين. ويمارس رئيس اللّجنة المؤقتة للتسيير صلاحيات رئيس البلدية.

تمارس اللّجنة المؤقتة للتسيير صلاحياتها لمدة سنة. غير أنها تستمر في تسيير الشؤون العادية إلى حين انتخاب مجلس بلدي .

رئيس اللجنة المؤقتة للتسيير له صفة ضابط الحالة المدنية ويمكن له أن يفوض بقرار مهامه إلى أحد أعضاء اللجنة.

الفصل 207. إلى حين تعيين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون البلدية، يواصل رئيس البلدية تسيير أعمالها.

الفصل 208. يشكّل المجلس البلدي اثر تنصيبه عددا ملائما من اللجان القارة لدرس المسائل المعروضة على المجلس البلدي على أن تشمل وجوبا المجالات التالية:

- الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف،
- النظافة والصحة والبيئة،
- شؤون المرأة والأسرة
- الأشغال والتهيئة العمرانية
- الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات،
- الفنون والثقافة والتربية والتعليم،
- الطفولة- الشباب والرياضة ،
- الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الاعاقة
- المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين
- الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة
- الاعلام والتواصل والتقييم

للمجلس تشكيل لجان غير قارة يعهد إليها بدراسة مواضيع معيّنة أو تكليف أحد أعضائه بمتابعة ملفات محددة.

يراعى في تركيبة مختلف اللجان ورئاستها تمثيلية المرأة والشباب والتمثيل النسبي لمختلف القائمات الفائزة بمقاعد بالمجلس .

ماعدا حالة عدم وجود معارضة بالمجلس يتعين اسناد رئاسة اللجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف لعضو من المعارضة .

الفصل 209. يعيّن المجلس البلدي رؤساء اللّجان ومقرّريها.

في صورة استقالة أو تغيب رئيس لجنة أو مقرّرها، يتولى رئيس المجلس البلدي تعيين من ينوبه ، على أن تعرض حالات الشغور على المجلس البلدي في أوّل جلسة يعقدها.

يتولى المجلس سد الشغور الحاصل في اللجان.

الفصل 210. تجتمع اللجان في أجل لا يتجاوز 10 أيام من تاريخ تشكيلها بدعوة من رؤسائها ، وتضبط مواعيد اجتماعاتها وجداول أعمالها.

تعد اللجان تقاريرا حول المواضيع التي تتعهد بها أو التي يعهد بها إليها من قبل المجلس البلدي أو رئيس البلدية.

تعتمد اللجان آليات الديمقراطية التشاركية و يمكن لرئيس اللجنة أو من ينوبه من بين أعضاء اللّجنة أن يدعو للمشاركة في أعمال اللجنة الأعوان العموميين للدولة أو المؤسسات العمومية من ذوي الخبرة كما يدعو المتساكنين بالبلدية أو مكونات المجتمع المدني الذين يمكن أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم أو خبرتهم .

تُضمّن أعمال اللّجان بدفتر خاص مرقّم.

يمكن اعتماد منظومة السّجل الإلكتروني المؤمن لمسك محاضر جلساتها.

ليس للّجان سلطة تقريرية ولا يمكنها ممارسة أي صلاحية من صلاحيات المجلس البلدي ولو بالتفويض منه.

الفصل 211. يعقد المجلس البلدي وجوبا دورة كل شهرين، كما يعقد اجتماعات كلّما اقتضت الحاجة بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه .

يحدد المجلس في أوّل اجتماعاته مواعيد دوراته العادية ويعلم بها العموم. مع مراعاة الحالات الاستثنائية أو موجبات العطل الرسمية، تعقد جلسات المجلس البلدي خلال نهاية الأسبوع .

تنعقد الجلسة الأولى للمجلس البلدي المنتخب في اجل لا يتجاوز 8 أيام مفتوحة من تاريخ التصريح بالنتائج النهائية للانتخابات بدعوة من رئيس المجلس البلدي المنقضية نيابته وعند التعذر من قبل أكبر أعضاء المجلس المنتخب سنا.

الفصل 212. يتولّى أعضاء المجلس البلدي خلال الجلسة الأولى أداء القسم التالي بحضور رئيس المحكمة الابتدائية المختصة ترابيا أو من ينوبه:

"أقسم بالله العظيم أن أتفانى في خدمة مصالح البلدية وكل متساكنيها دون تمييز أو محاباة وأن ألتزم باحترام القوانين وقيم الديمقراطية وأن أتمسّك بوحدة الدولة التونسية"

الفصل 213. يجتمع المجلس البلدي بمقر البلدية. غير أنه يمكن لأسباب موضوعية تنظيم الاجتماعات بمكان آخر بتراب البلدية تتوفر فيه شروط النفاذ إليه والأمن وتضمن فيه الصبغة العمومية للاجتماع ومبدأ الحياد.

في صورة انتخاب مجلس بلدي إثر إحداث بلديات أو حل مجلس بلدي، يتم الاستدعاء لأوّل اجتماع من طرف الوالي المختص ترابيا.

يتولى أعضاء المجلس البلدي خلال أوّل اجتماع إيداع عناوينهم المختارة وعناوينهم الإلكترونية إن توفرت لهم.

الفصل 214. يصادق المجلس البلدي على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من تركيزه. وللمجلس الاستئناس بنظام داخلي نموذجي يصدر بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية و بناءا على رأي مطابق للمحكمة الإدارية العليا.

يضبط النظام الداخلي بالخصوص تنظيم الكتل داخل المجلس وطريقة عملها وتواصلها مع أجهزة التسيير المنصوص عليها بالقانون.

الفصل 215. يعقد المجلس البلدي وجوبا دورة كل شهرين، كما يعقد اجتماعات كلّما اقتضت الحاجة ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه أو بطلب من عشر المتساكنين الناخبين,

توجّه الاستدعاءات 15 يوما على الأقل قبل موعد اجتماع المجلس. غير أنه يمكن اختصار الآجال إلى يومين في حالة التأكد وفي حالة التأكد القصوى يجتمع المجلس حالا. وتضمّن بالاستدعاء وجوبا المسائل المطروحة بجدول الأعمال.

يضمّن الاستدعاء بدفتر المداولات، ويعلّق بمدخل مقر البلدية، ويدرج بالموقع الإلكتروني المخصص لها، ويوجه كتابة إلى أعضاء المجلس البلدي. ويعمل قانونا بالاستدعاءات الموجّهة بالبريد الإلكتروني عندما يثبت بلوغها.

الفصل 216. يمكن أن توجّه صحبة الاستدعاءات المنصوص عليها بالفصل السابق ملحوظات تفسيرية حول المسائل التي ستعرض على التداول أثناء الجلسة.

تحال على أعضاء المجلس وجوبا قبل انعقاد الجلسة 3 أيام على الأقل مشاريع الصفقات أو غيرها من العقود و مشروع ميزانية البلدية.

و لكل عضو من أعضاء المجلس البلدي في إطار ممارسة وظيفته الحق في الاطّلاع على كل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمسائل البلدية التي تكون موضوع تداول.

الفصل 217. يتولّى الرئيس أو من ينوبه من المساعدين رئاسة المجلس البلدي.

عند مناقشة الحساب المالي للبلدية ينتخب المجلس رئيسا للجلسة وفي هذه الحالة يمكن لرئيس البلدية حتى وإن لم يعد مباشرا لوظيفته أن يحضر المناقشات وعليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع .

تكون جلسات المجلس البلدي عمومية، ويعلن عن تاريخ انعقادها عن طريق التعليق بمدخل البلدية وبمختلف وسائل الإعلام المتاحة. غير أنه للمجلس البلدي بطلب من ثلث أعضائه أو من رئيس المجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين التداول في جلسة سرية.

يحفظ رئيس المجلس البلدي النظام بالجلسة. وله أن يأمر كل من يتسبب في الإخلال بسير الجلسة بمغادرتها. كما له الاستنجاد بالقوة العامة لحماية الاجتماعات وضمان سيرها العادي .

يتولى الكاتب العام للبلدية كتابة المجلس البلدي. وفي صورة غياب أو عدم وجود كاتب عام للبلدية يمكن لرئيس المجلس في بداية كل جلسة أن يعين أحد أعضائه ليقوم بالكتابة، ويقوم بمساعدته أحد موظفي البلدية .

الفصل 218. يخصص مكان لممثل عن المجلس الجهوي يحضر جلسات المجلس البلدي بصفة ملاحظ.

يخصّص وجوبا خلال اجتماعات المجلس في دوراته مكانا لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمدرجة بسجل البلدية.

الفصل 219. لا يمكن للمجلس البلدي أن يتداول إلا إذا حضر بالجلسة أغلبية أعضائه المباشرين.

إذا دُعي المجلس بصفة قانونية ولم يكتمل النّصاب، تعاد الدعوة لانعقاد المجلس بعد ثلاثة أيام على الأقل. ويعتبر قانونيا اجتماع المجلس في الموعد الجديد مهما كان عدد الحضور.

الفصل 220. مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الخاصة المتعلقة بالتصويت على بعض المسائل، تتخذ المقررات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس.

إذا تعذر على أحد أعضاء المجلس البلدي الحضور فإنه يمكن له أن ينيب أحد زملائه للاقتراع باسمه ويمكن سحب الإنابة في أي وقت .

لا يمكن أن تكون الإنابة صالحة لأكثر من جلستين متتاليتين إلا في حالة المرض المثبت .

يجرى الاقتراع علانية. وإذا تساوت الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا. وتدرج أسماء المقترعين بمحضر الجلسة.

يجرى الاقتراع سرا في إحدى الصورتين التاليتين:

-إذا طالب بذلك ثلث أعضاء المجلس الحاضرين على الأقل وصادق المجلس على المقترح بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين،

-إذا دعي المجلس للبت في تسمية أو تقديم ترشحات. وفي هذه الحالة، إن لم يحرز أي مرشح على أغلبية الحاضرين بعد دورتي اقتراع، فإنه يتم إجراء دورة ثالثة، ويجرى التصويت سرا بالأغلبية النسبية. وإن تساوت الأصوات ، يصرّح بفوز أصغر المترشحين سنا.

الفصل 221. لأعضاء المجلس البلدي طرح أسئلة شفاهيّة تتعلق بشؤون البلدية أثناء إحدى جلسات المجلس وفق الشروط المنصوص عليها بالنظام الداخلي للمجلس عند الاقتضاء أو وفق مداولة للمجلس في الغرض.

للمجلس تنظيم جلسات استماع لرئيس المجلس ونوابه ورؤساء الدوائر ورؤساء اللجان وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالنظام الداخلي.

.تخصص جلسة سنوية لمناقشة تقرير حول الاجراءات الكفيلة بدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين تعده اللجنة المكلفة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

الفصل 222. على المشغلين أن يمكّنوا الأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس البلدية من تسهيلات للحضور والمشاركة في جلسات المجلس أو اللجان التي يكونون أعضاء فيها وفقا لأحكام هذا القانون.

يتعيّن على المستشار البلدي إعلام مشغله بتاريخ الاجتماعات 3 أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات، وإيداع نظير من استدعائه لها، ويلتزم بتعويض ساعات التغيّب.

في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قبل المستشار البلدي ، لا يمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور اجتماعات بلدية رسمية سببا في الطرد أو فسخ عقد الشغل. كما لا يمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور اجتماعات بلدية رسمية أي إجراء تأديبي أو تعطيل أي ترقية مهنية أو الانتفاع بأي امتياز اجتماعي.

الفصل 223. تدرج مداولات المجلس البلدي بالترتيب حسب تواريخها بسجل المداولات. وتمضى المداولات من طرف أعضاء المجلس الحاضرين أو يقع التنصيص على الأسباب المانعة للإمضاء.

يعلّق لمدة شهرين مضمون من محضر الجلسة بمدخل مقر البلدية ودوائرها عند الاقتضاء في أجل لا يتجاوز 8 أيام التي تلي تاريخ انعقادها. كما يدرج بالموقع الالكتروني المخصص للبلدية.

بالنسبة للمداولات المتعلقة بتدخل البلدية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وبتفويض المرافق العامة، يتم بالإضافة لما ورد بالفقرة السابقة نشرها باثنين من الصحف اليومية على الأقل وبوسائل الإعلام المتاحة.

لكل شخص يقوم بواجبه الجبائي تجاه البلدية الحق في الحصول على تفسيرات بشأن موازين البلدية وحساباتها المالية والقرارات البلدية وفق الشروط التي تنصّ عليها القوانين الجاري بها العمل.

لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ممارسة نفس الحقوق المنصوص عليها بالفقرة السابقة.

الفصل 224. يتم وضع فضاء مشترك على ذمة أعضاء المجلس البلدي الذين لا ينتمون الى الأغلبية وفق شروط يضبطها النظام الداخلي للمجلس.

القسم الرابع. في صلاحيات البلدية

الفصل 225. يتولّى المجلس البلدي بمداولاته البتّ في الشؤون البلديّة.

يتمتّع المجلس البلدي بصلاحيّات ذاتيّة وصلاحيّات مشتركة مع السلطة المركزيّة وصلاحيّات منقولة منها.

الفرع الاول. في الصلاحيات الذاتيّة

الفصل 226. تتمثّل الصلاحيات الذاتيّة للبلديات خاصّة في التعهد بخدمات وتجهيزات القرب .

يبدي المجلس البلدي برأيه في جميع المسائل ذات الصبغة المحليّة وفي كلّ مشروع يزمع إنجازه في المنطقة البلديّة من قبل الدّولة أو أيّة جماعة محليّة ومؤسّسة عموميّة أخرى .

كما يدلي برأيه في كلّ الحالات التي تستوجبها القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

عندما تقع إستشارة مجلس بلدي ويمتنع أو يتقاعس عن إبداء الرّأي فإنّه يتمّ تجاوز الإمتناع أو التقاعس.

الفصل 227. يدرس المجلس البلدي ميزانية البلدية ويوافق عليها ويصادق على عمليات الإقتراض والتصرف في الأملاك البلدية وتثمينها.

الفصل 228. يختص المجلس البلدي بتصريف الشؤون البلدية والبت فيها. ويتعهد على وجه الخصوص بما يلي:

- التعهدات المالية للبلدية،
- ضبط المعاليم والرسوم ومختلف الحقوق مهما كانت تسميتها بما فيها المرتبطة بتركيز علامات الإشهار بالتراب البلدي وبالخدمات المسداة،
- القرارات ذات الطابع المالي بما فيها التفويت والتعويض و التسويغ وإسناد الاستغلال والمساهمة في المنشآت العمومية المحلية وبقية المشاريع الاقتصادية،
- التفويت والتعويض في العقارات،
- شروط عقود الكراء التي تتجاوز مدتها سنتين،

- ترتيب أجزاء الملك العمومي للبلدية من أنهج وساحات عمومية ومساحات خضراء وغيرها وإخراجها وإعادة ترتيبها وكذلك وضع وتغيير أمثلة تصفيف الطرقات العمومية البلدية،
- الصلح الذي يفوق مبلغه مقدارا يحدد بأمر.

الفصل 229. يعدّ المجلس البلدي برنامج الإستثمار البلدي وبرنامج تجهيز البلدية في حدود إمكانيّاته الذاتيّة والإمكانيّات الموضوعة على ذمّته وباعتماد آليات الديمقراطية التشاركية.

يقوم المجلس البلدي بكلّ التدابير اللازمة والممكنة لدفع التنمية بالبلديّة واستقطاب الإستثمار وخاصّة بإنجاز البنية الأساسيّة والتّجهيزات الجماعيّة أو تطويرها.

الفصل 230. يعدّ المجلس البلدي مثال التهيئة العمرانيّة وأمثلة التهيئة التفصيليّة باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ويسهر على إحترام القواعد التي تنصّ عليها الأمثلة التوجيهيّة للتهيئة وغيرها من الوثائق المتعلّقة بالتهيئة الترابيّة وبوثائق التخطيط العمراني المتعلّقة بحماية التراث الأثري والتّاريخي وكلّ القواعد الأخرى التي تنصّ عليها التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل .

يقرّ المجلس البلدي ما يتحتّم القيام به من عمليّات عمرانيّة تتعلّق بالتهيئة أو بالتهذيب أو بالتجديد العمراني بمفردها أو في إطار الشراكة .

يتولّى المجلس البلدي إعداد التراتيب المحليّة للبناء والتّراتيب المتعلّقة بالمحافظة على الخصوصيّات المعماريّة بالبلدية .

الفصل 231. يتولّى المجلس البلدي إحداث المرافق العموميّة البلديّة والتصرّف فيها في المجالات التالية وخاصّة منها:

- تعهّد وإصلاح وبناء الطرقات وأرصفتها والحدائق والمنتزهات والمنابت وتوابعها ومرافقها التي على ملك البلديّة.
- تهيئة الحدائق والمواقع والمساحات الخضراء وتجميل المدينة وإزالة مظاهر ومصادر التلّوث عن الطريق العام.

- تجميع الفضلات المنزليّة وفرزها عند الإقتضاء ورفعها إلى المصبّات المراقبة.
- التنوير العمومي بالطرقات والسّاحات العموميّة ومؤسّسات البلديّة.
- إنجاز بناءات البلديّة والسّاحات العموميّة ودور البلدية وغيرها من المنشآت البلديّة وتعهدها وإصلاحها.
- تنظيف الطرقات والساحات العموميّة.
- تعهد المجاري وإصلاحها وتنظيفها ومدّها وأشغال التطهير على اختلاف أنواعها.
- إنجاز الأسواق البلديّة بجميع أصنافها والمعارض والتظاهرات التجاريّة والثقافيّة والمسالخ ومراكز الإصطياف و الإستراحة وتنظيم صيغ التصرّف فيها ونشاطها.
- ضمان الوقاية الصحيّة والنظافة وحماية البيئة واتخاذ التراتيب العامّة في شأنها .
- اتخاذ القرارات المتعلقة بمقر البلدية وأملاكها وتسمية الساحات والأنهج والمركبات البلدية والحدائق

الفصل 232. يتولّى المجلس البلدي دفع كلّ الأعمال التي ترمي إلى تنشيط الحياة الإجتماعيّة والثقافيّة والرّياضيّة والبيئيّة في البلديّة عن طريق المصالح البلديّة وعن طريق المنظمات والجمعيّات التي تعمل في المجالات المعنية .

الفرع الثاني. في الصلاحيات المشتركة

الفصل 233. تتمثل الصلاحيات المشتركة مع السلطة المركزية خاصة في:

- تنمية الإقتصاد المحلّي وإنعاش الشغل.
- المحافظة على خصوصية التراث الثقافي المحلّي وتنميته.
- القيام بالأعمال اللازمة لدفع الإستثمارات الخاصّة وإقامة مناطق للأنشطة الإقتصادية .

- إنجاز التجهيزات الجماعيّة ذات الصبغة الإجتماعيّة والرّياضيّة والثقافيّة والبيئيّة والسياحيّة كدور الثقافة والمنشآت العموميّة والمتاحف والملاعب الرياضيّة وغيرها من التجهيزات الرياضيّة والمسابح والمنتزهات والمصبّات المراقبة ومراكز معالجة النفايات.
- إحداث المنتزهات الطبيعيّة وصيانتها داخل تراب البلديّة.
- التصرّف في الشريط الساحلي الواقع بتراب البلديّة وتهيئته طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل .
- التجهيزات والمنشآت المتعلّقة بالتصرّف في مياه الأمطار والوقاية من الفيضانات.
- صيانة مدارس التّعليم الأساسي والمستوصفات الصحيّة.
- صيانة الطرقات التابعة للدّولة العابرة لتراب البلديّة .

تمارس الصلاحيات المشتركة بمساهمة البلدية في حدود مواردها الخاصّة وبمقتضى عقود تبرم مع ممثّل الدّولة في الجهة وتضبط المساهمة المالية والبشرية واللّوجستية لكلّ من الطرفين .

الفرع الثالث. في الصلاحيات المنقولة

الفصل 234. يمارس المجلس البلدي الصلاحيّات التي يمكن نقلها إليه من الإدارة المركزيّة وخاصّة في المجالات التالية :

- بناء المؤسّسات الصحيّة والمراكز الصحيّة وصيانتها.
- بناء المؤسّسات التربويّة وصيانتها .
- بناء المنشئات الثقافية و صيانتها .
- بناء المنشئات الرياضية و تجهيزها و صيانتها.

يتمّ ذلك بمقتضى اتّفاق بين الدّولة والجهة و وفق النص التشريعي أو الترتيبي الملائم ويقترن وجوبا كلّ نقل لهذه الصلاحيّات بتحويل الموارد الماليّة والبشريّة المناسبة لممارستها.

القسم الخامس . في رئيس البلدية ومساعديه

الفصل 235. ينتخب المجلس البلدي رئيس البلدية ومساعدي الرئيس من بين أعضائه ، وذلك لكامل المدّة في أول جلسة يعقدها بعد انتخابه والاعلان عن النتائج النهائية وانقضاء اجال الطعون وبت المحكمة المختصة فيها.

يحدّد المجلس البلدي عدد مساعدي الرئيس، على أن لا يتجاوز عددهم خُمُسُ أعضاء المجلس ، دون احتساب رؤساء الدوائر البلدية الذين لهم صفة نائب رئيس.

لا يمكن لأعوان الإدارات المالية التي تنظر في الحسابية البلدية وفي استخلاص المعاليم البلدية أو تمارس الرقابة عليها أن يكونوا رؤساء أو مساعدين أو أن يمارسوا وظائفهم ولو مؤقتا في كل البلديات التي تدخل ضمن مرجع نظرهم الترابي بالولاية مقر إقامتهم الإدارية .

ينطبق مبدأ عدم الجمع بالبلديات بالولاية على الأعوان التابعين للأمانة الجهوية للخزينة أو على الإدارات الجهوية لمراقبي المصاريف العمومية .

ولا يمكن لأجراء الرئيس أن يكونوا مساعدين له.

الفصل 236. يترأس أكبر أعضاء المجلس البلدي سنا الجلسة التي ينتخب فيها الرئيس ، ويساعده أصغر المستشارين سنا .

يتم استدعاء المجلس البلدي من قبل الرّئيس المتخلّي أو من يقوم مقامه لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والآجال المنصوص عليها بالقانون. وفي صورة التّعذّر، يتولّى الوالي توجيه الاستدعاء. ويتم التنصيص بالاستدعاء على الانتخاب الذي سيقع إجراؤه.

ينتخب الرئيس ومساعدوه من طرف المجلس البلدي بالاقتراع السّرّي وبالأغلبية المطلقة لأعضائه.

إن لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة بعد دورتين من الاقتراع ، تجرى دورة ثالثة ، ويكون الانتخاب بالأغلبية النسبية. وفي صورة تساوي الأصوات ، يصرّح بانتخاب أصغر المترشحين سنا.

يقع ترتيب مساعدي رئيس البلدية أثناء انتخابهم من طرف أعضاء المجلس البلدي.

يتولّى الكاتب العام كتابة محضر الجلسة الانتخابية الذي يرسل نظير منه إلى الوالي.

يتم الإعلان عن نتائج انتخابات الرئيس والمساعدين في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ إجرائها بواسطة التعليق بمدخل مقر البلدية وبكلّ الوسائل الأخرى المتاحة.

يمكن الطعن في صحة انتخاب الرئيس والمساعدين حسب الشروط والصيغ والآجال المعمول بها في خصوص الاعتراضات ضد انتخاب المجلس البلدي وذلك في أجل 15 يوما من تاريخ الانتخاب .

إذا ألغي الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم لسبب من الأسباب يدعى المجلس لسد الشغور إلا إذا فقد ثلث أعضائه. ويتم سد الشغور وفقا لأحكام القانون الانتخابي.

الفصل 237. إذا ألغي الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم ، يدعى المجلس من قبل الوالي للانعقاد وسد الشغور.

يرأس الجلسة الانتخابية أكبر المستشارين سنا بمساعدة أصغرهم سنّا.

الفصل 238. يتولى رؤساء المجالس البلدية والمساعدون مهامهم لنفس المدة النيابية لهذه المجالس وفي حالة إعادة انتخاب رئيس مجلس بلدي جديد فينتخب مساعدون جدد .

الفصل 239. يلتزم رئيس البلدية ومساعدوه والمستشارون بإعلام المجلس البلدي بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثّل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح البلدية في ملف ما، يعيّن المجلس البلدي عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف وتمثيل البلدية لدى المحاكم أو لإبرام العقود. ويعمل بنفس الإجراء إذا تعارضت مصالح أحد أعضاء المجلس مع مصالح البلدية .

الفصل 240. توجه استقالة رئيس البلدية أو مساعديه إلى أعضاء المجلس البلدي الذي ينعقد وجوبا بدعوة من أكبر الأعضاء سنّا في ظرف خمسة عشر يوما للتداول في شأنها.

إذا قبلت الاستقالة أو رفض أصحابها التراجع عنها، ينتخب المجلس البلدي رئيسا ومساعدين لتعويضهم. ويتم إعلام الوالي المختص ترابيا وأمين المال الجهوي بقبول الاستقالة وبانتخاب الرئيس الجديد ومساعديه.

يواصل المستقيلون مباشرة مهامهم الى تاريخ تنصيب من يخلفهم.

يمارس الرئيس الجديد ومساعدوه صلاحياتهم في أجل شهر من تاريخ انتخابهم. غير أنه في حالة التأكد وامتناع الرئيس المستقيل عن مواصلة تسيير الشؤون البلديّة، يتعهد المستشار الأكبر سنا بتسيير الشؤون البلدية.

الفصل 241. توجّه استقالة أحد أعضاء المجلس البلدي إلى رئيس البلدية برسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

يمكن لرئيس البلدية أن يتّخذ قرارا بقبول الاستقالة أو بتأجيل مفعولها لمدّة أقصاها 3 أشهر ويعلم به المعني بالأمر والمجلس البلدي ويوجه نسخة منه إلى الوالي المعني .

الفصل 242. كل عضو من أعضاء المجلس البلدي يمتنع دون عذر شرعي عن أداء إحدى الوظائف المنوطة بعهدته بمقتضى القوانين الجاري بها العمل يصرّح

باستقالته من طرف المحكمة الإدارية بطلب من رئيس البلديّة بعد موافقة أغلبيّة أعضاء المجلس البلدي على إعفائه.

تبتّ المحكمة الإداريّة في الأمر في أجل أقصاه شهرين .

الفصل 243. كل عضو من أعضاء المجلس البلدي يفقد صفته كناخب وفق أحكام المجلة الانتخابية يعتبر مستقيلا وجوبا بقرار من الوالي المعني.

الفصل 244. يمكن إيقاف الرئيس أو مساعديه عن مباشرة وظائفهم بقرار معلل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، وذلك بعد سماعهم أو مطالبتهم بالإدلاء ببيانات كتابية عما قد ينسب إليهم من تصرفات.

يمكن إعفاء الرؤساء أو المساعدين بأمر حكومي معلل بعد الإستماع اليهم و تمكينهم من حقوق الدفاع وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في ارتكاب أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة. ويترتب عن الإعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة النيابية البلدية، إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف المحكمة الإدارية المختصة .

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام القضاء الإداري. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة وفقا لإجراءات التقاضي الإداري. ويبتّ القاضي الإداري المختص بالنظر في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز 7 أيام من تاريخ تقديم المطلب .

الفصل 245. في صورة تغيّب رئيس البلدية أو إيقافه عن المباشرة أو إعفائه أو حصول أي مانع آخر يترتب عنه شغور وقتي، فإنه يعوّض في كامل وظائفه بمساعد حسب الترتيب في التسمية. وإن تعذّر التعويض بالمساعد فيعوّض بمستشار بلدي ينتخب من طرف المجلس البلدي بأغلبيّة الحاضرين.

يعتبر شغورا وقتيا تغيّب رئيس البلدية أو عدم قيامه بوظيفته لأي سبب من الأسباب أو للسفر للخارج لمدة تتجاوز الشّهر أو الإيقاف عن ممارسة المهام.

القسم السادس. في صلاحيات رئيس البلدية

الفصل 246. رئيس البلدية مسؤول في نطاق القانون عن مصالح البلدية .

الفصل 247. يتولى رئيس البلدية تحت رقابة المجلس البلدي وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل تطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي:

- إدارة الأملاك البلدية واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتثمينها وتفادي البطء الإداري وإسداء الخدمات في أفضل الظروف،
- . تصفيف الطرقات وتسوية ارتفاعها بعد مداولة المجلس البلدي وأخذ رأي المصالح التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير
- . تسليم رخص التصفيف الفردي على الطرقات التابعة للملك العمومي للبلدية وغيرها من الرخص طبقا لقرارات التصفيف وتسوية ارتفاع الطرقات
- رئاسة الإدارة والمحافظة على الوثائق الحسابية وأرشيف البلدية،
- انتداب الأعوان في حدود ما يقره القانون وميزانية البلدية،
- اتخاذ كل الإجراءات التحفظية أو ما يوجب إيقاف سقوط الحق،
- التصرف في مداخيل البلدية ومراقبة المنشآت البلدية طبقا للقانون،
- إعداد ميزانية البلدية طبقا للنظام المالي وإصدار الأذون بالدفع ومراقبة حسابية البلدية وتفرعاتها،
- التخاطب مع القابض المتعهد بالمالية البلدية حول استخلاص الديون،
- تكليف أعوان إدارة أو مسدي خدمات لتولى الإحصاء أو التأكد من صحة الإحصاء للعقارات المبنية وغير المبنية والأنشطة الخاضعة للضرائب المحلية ،
- تسيير الأشغال البلدية واتخاذ التدابير العاجلة المتعلقة بالطرقات بالبلدية وتعهدها،
- الطّعن لدى المحاكم لحماية مصالح البلديّة ونيابتها في القضايا الإدارية والمالية والعدلية

- اتخاذ كل المقررات المتعلقة بإعداد العقود العامة وإبرامها وتنفيذها وخلاصها والتي يمكن إجراؤها حسب التشريع الجاري به العمل باعتبار مبلغها ونوعها. للمجلس أن يقرر عدم إمضاء العقد إلا بعد موافقته في مداولة جديدة،إبرام عقود البيع و الكراء و المعاوضة والقسمة والصلح ومراجعتها وقبول الهبات والتبرعات وذلك بعد الترخيص فيها طبقا لهذا القانون،
- تمثيل البلدية في جميع الأعمال المدنية والإدارية،
- الدفاع عن مصالح البلدية بكل الطرق القانونية،
- السهر بمساعدة الكاتب العام على حسن سير المصالح الإدارية وإسداء الخدمات،
- الإصغاء لمشاغل المتساكنين ومكونات المجتمع المدني وتقديم الأجوبة عن التساؤلات.
- الإذن لأعوان التراتيب البلدية بمعاينة المخالفات وتحرير المحاضر وإدراجها بسجل مرقم وإحالتها على المصالح ذات النظر لاتخاذ ما يستوجبه القانون .
- الإذن عند الاقتضاء للمكلفين قانونا بوظائف المراقبة الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية القيام بمعاينة مخالفات التراتيب البلدية.
- التخاطب مع ممثل السلطة المركزية المختص ترابيا حول تنفيذ كل القرارات البلدية باللجوء عند الاقتضاء للقوة العامة .

الفصل 248. يمكن لرئيس البلدية أن يفوّض بقرار ينشر بالجريدة الرّسميّة للجماعات المحلّيّة جانبا من سلطته باستثناء إمضاء القرارات الترتيبية إلى مساعديه و كواهي الرئيس و بصورة استثنائية إلى المستشارين البلديين.

تبقى التفويضات سارية ما لم يقع إنهاء العمل بها.

الفصل 249. لرئيس البلدية أن يفوض بقرار حق الإمضاء تحت مراقبته ومسؤوليته وفي حدود مشمولاته إلى:

- الكاتب العام للبلدية في المجالات التالية:
  - تنفيذ قرارات رئيس البلدية

- إعداد مشروع الميزانية البلدية ومتابعة تنفيذها واعداد ملفات الصفقات و عقود تفويض المرافق العامة و عقود الشراكة واللزمات البلدية وجداول التحصيل المتعلقة بالمعاليم البلدية ومختلف العقود
- اعداد اقتراحات التعهد بالنفقة والأذون بالتزود والأذون بالدفع والحجج المثبتة
- تسيير الأعوان والتنسيق بين مختلف المصالح البلدية
- العناية بمختلف السجلات والدفاتر البلدية ومسكها وبالوثائق الإدارية والأرشيف.

- الأعوان الشاغلين لإحدى الخطط الوظيفية بالبلدية في حدود الصلاحيات التي تخولها لهم خططهم الوظيفية؛
- الأعوان غير الشاغلين لخطة وظيفية في صورة غياب أو عدم وجود كاتب عام أو أعوان مكلفين بخطط وظيفية بالبلدية.

لا يمكن تفويض حق إمضاء القرارات الترتيبية كما لا يمكن التفويض لأحد الأشخاص المشار إليهم بهذا الفصل إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرار ما.

الفصل 250. للمجلس البلدي أن يفوض لرئيس البلدية أو لمساعديه طيلة مدة نيابتهم الصلاحيات المتعلّقة بما يلي:

- ضبط وتغيير استعمال الأملاك البلدية التي هي في تصرف المصالح البلدية طبقا لقرارات المجلس،
- التفاوض قصد الاقتراض والقيام بالإجراءات القانونية والترتيبية اللازمة للغرض في حدود ما يضبطه المجلس البلدي،
- قبول التبرعات والهبات غير المثقّلة بنفقات أو بشروط ،
- ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للبلدية في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفعة،
- إبرام مشاريع الصّلح ، على أن يتمّ عرضها على مصادقة المكتب البلدي،

- التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات شراكة وتعاون طبقا للفصل 40 من هذا القانون،

على رئيس البلدية ومساعديه أن يعرضوا على المجلس البلدي خلال دوراته العادية تقريرا حول كل ما قاموا به طبقا لأحكام هذا الفصل.

الفصل 251. بوصفه ممثل الدولة، يتولّى رئيس البلدية ومن يكلفهم بذلك تنفيذ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بالمنطقة البلدية و إسناد التراخيص في مجال التعمير إلا ما أسند لغيره بمقتضى القانون والقيام بكل الوظائف التي يسندها القانون لرئيس البلدية.

الفصل 252. لرئيس البلدية ولمساعديه وللمستشارين المكلفين من طرفه صفة ضابط الحالة المدنية، ويعرفون بالإمضاء ويشهدون بمطابقة النسخ طبقا للتشريع الجاري به العمل.

يفوّض رئيس البلدية للموظفين التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ للأصل.

الفصل 253. رئيس البلدية مكلف بالتراتيب البلدية وبتنفيذ قرارات المجلس البلدي.

يتولّى رئيس البلدية اتخاذ التراتيب الخاصة بالجولان وحفظ الصحة والسلامة والراحة وأمن الطرقات والمحافظة على البيئة داخل كامل المنطقة البلدية بما تشمله من ملك عمومي للدولة.

يلتزم الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات بإعلام رئيس البلدية بذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ المعاينة.

يكلف الوالي أعوان قوات الأمن الداخلي ومختلف أعوان المراقبة بتنفيذ القرارات المتخذة في نطاق التراتيب البلدية ويحيط علما رئيس البلدية كتابيا بمآل القرارات المتخذة في أجل لا يتجاوز شهرين ويعلل عدم التنفيذ عند الاقتضاء.

باستثناء الموجبات القصوى للأمن العام تلتزم الدولة بتنفيذ كل القرارات البلدية بالقوة العامة عند الاقتضاء. وتعيّن السّلطة المركزية مخاطبا أمنيا لكل رئيس بلدية .

لرئيس البلدية الطعن في رفض السّلطة المركزية تنفيذ القرارات البلدية أمام القضاء الإداري .

الفصل 254. ترمي التراتيب الضبطية إلى تحقيق الراحة والصحة العامة والمحافظة على إطار عيش سليم يضمن الأمن والكرامة والجمالية وسلامة البيئة لمختلف الفئات والأجيال.

وتشمل الإجراءات الضبطية بالخصوص:

- كل ما يهم أمن العموم ويسهل المرور بالشوارع والساحات والطرقات العمومية من تنظيف وتنوير ورفع للحواجز ومنع عرض أي شيء بالنوافذ أو غيرها من أجزاء العمارات مما يخشى من سقوطه ومنع إلقاء ما من شأنه أن يضر بالمارة أو يحدث روائح كريهة وكذلك ردع إلقاء الفضلات الصلبة والسائلة والغازية،
- كل ما يتعلّق بزجر مخالفات البناء والانتصاب غير القانوني وحماية العموم من مخاطر حظائر البناء والأشغال العمومية وهدم أو إصلاح البناءات المتداعية للسقوط التي يأذن بها رئيس البلدية بناء على اختبار يعده خبير تعينه المحكمة المختصة،
- كل ما من شأنه أن يمس بالأمن وبسهولة المرور وبنظافة الطرقات والساحات والحدائق ونوعية الهواء،
- كل الإجراءات الرامية إلى تجنب الأعمال المخلة بالراحة العامّة من ضجيج وإزعاج للأجوار والعموم ومظاهر التلوث المتأتية من الأنشطة والمؤسسات الصناعية والمهنية والتجارية المتمركزة بالمنطقة البلدية،
- مراقبة صحة وزن البضائع المعروضة للبيع أو كيلها وصلاحيتها للاستهلاك،
- نقل الأموات والدفن وإخراج الرّفات من القبور والمحافظة على حرمة الأموات وتعهد المقابر وحمايتها،

- كل ما من شأنه أن يمكّن من تلافي الحوادث والآفات والكوارث بشتى الوسائل الملائمة وتدارك أمرها بالقيام بالإسعافات اللازمة كالحرائق والفيضانات والكوارث والأوبئة والأمراض المعدية وأوبئة الدواب وكذلك التنسيق مع السلطة المعنية للتدخل العاجل عند الاقتضاء،
- التدابير التي ترمي للتوقي أو تلافي الأخطار التي قد تنشأ عن جولان الحيوانات الضارة أو المفترسة أو السّائبة وتحول دون تربية قطعان الحيوانات وجولانها بالمناطق السكنية،
- التدابير اللازمة للمحافظة على الجمالية الحضرية بالشوارع والساحات والفضاءات العمومية والخاصة مع احترام الخصوصيات العمرانية والمعمارية والتاريخية والبيئية للمنطقة البلدية.

الفصل 255. إذا امتنع رئيس البلدية أو أهمل القيام بعمل من الأعمال التي يسندها له القانون والتّراتيب ، يتولى الوالي التنبيه عليه بإتمام ما يستوجبه القانون والتّراتيب . وفي صورة تقاعس رئيس البلدية أو عجزه الجلي عن إتمام المهام المستوجبة رغم وجود خطر مؤكد، للوالي أن يباشر تلك الصلاحيات بنفسه أو أن يكلّف من ينوبه للغرض.

القسم السابع . في المكتب البلدي

الفصل 256. يساعد رئيس المجلس البلدي في تسيير شؤون البلدية مكتب بلدي يتركّب، بالإضافة إلى الرئيس، من المساعدين ورؤساء اللجان ورؤساء الدوائر عند الاقتضاء والكاتب العام للبلدية.

يجتمع المكتب البلدي مرة في الشهر على الأقل. ويرأسه رئيس المجلس البلدي أو من ينوبه عند التعذر طبق أحكام هذا القانون.

تمارس كتابة المكتب البلدي بنفس الشروط المنطبقة على كتابة المجلس البلدي.

تُضمّن محاضر مداولات المكتب البلدي بدفتر خاص مرقّم وموقّع عليه من رئيس البلدية. ولبقية أعضاء المجلس البلدي الاطّلاع على هذه المحاضر.

القسم الثامن . في الإدارة البلدية

الفصل 257. الكاتب العام أو من يقوم بمهامه مكلّف بتسيير الإدارة البلدية تحت إشراف رئيس البلدية ومسؤوليته وتقديم الاستشارة للمجلس البلدي والهياكل المنبثقة عنه .

يعد الكاتب العام تقريرا سنويا حول سير الإدارة يوجهه إلى رئيس البلدية الذي يحيله على المجلس.

تحرص الإدارة البلدية على خدمة كل المتساكنين في إطار تطبيق القانون وفق مبادئ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام والنجاعة و تعمل على حماية مصالح البلدية وأملاكها .

يوفر المجلس البلدي الوسائل الضرورية و الاعتمادات اللازمة لتكوين الأعوان والتجهيزات لإنجاز الإدارة لمهامها. ويحرص على الاعتماد التدريجي لآليات الإدارة الإلكترونية.

القسم التاسع . في أملاك البلدية

الفصل 258. تعتبر أملاكا عموميّة بلدية الأملاك الرّاجعة للبلدية والمخصّصة لاستعمال العموم مباشرة أو في إطار مرفق عام.

يعتبر من الأملاك المخصّصة لاستعمال العموم مباشرة:

- الشوارع والأنهج في مناطق العمران غير المصنفة على معنى التشريع المتعلق بالملك العمومي للطرقات،
- الساحات العمومية،
- الحدائق العمومية،
- وكلّ ما يعتبره القانون كذلك.
- وتعتبر من الأملاك المخصصّة لمرفق عام الأملاك التالية:
- قطع الأرض التي هي على ملك البلدية المتضمّنة لمنشآت وشبكات توزيع المياه والغاز والكهرباء والتطهير وغيرها من المنشآت العمومية ،

- المنشآت الرياضية والثقافية ومنشآت الطفولة المنجزة من قبلها أو التي هي على ملكها في تاريخ صدور هذا القانون،
- الأملاك التي تسلّم لها من قبل الدّولة لغاية تسيير أو انجاز مرافق عامة.
- . المنقولات التي يعتبرها القانون ملكا عموميا

الفصل 259. تصبح ملكا عموميّا للبلدية الأملاك التالية:

- الأملاك التي تمّ انتزاعها لإحالتها للبلدية لانجاز منشآت ذات نفع عام،
- الأملاك المتأتية من أمثلة التهيئة والتقسيمات أو الأشغال المنجزة والمرتبطة بالتجهيزات الجماعية والمقابر ،
- الهبات والوصايا من العقارات أو المصنفات الممنوحة للجماعات المحلية،
- الأملاك التي يصنّفها القانون كذلك.

الفصل 260. تُعَدّ أملاكا بلدية خاصّة جميع البناءات والأراضي التي تملكها البلدية غير المصنّفة ضمن أملاكها العمومية.

تعتبر أملاكا بلدية خاصة الأملاك التالية:

- العقارات المبنية والغير المبنية والمحلاّت ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي،
- المنقولات التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها والتي تمثّل مقابل قيمة والتي لم يسند لها القانون صبغة عمومية
- حصص مساهمتها في تأسيس المنشآت العموميّة ودعمها المالي،
- الأسواق،
- الأملاك التي تمّ إخراجها من دائرة الملك العمومي،
- المسالخ ،
- مستودعات الحجز،
- -العقارات التي تتحوّل ملكيّتها للبلدية بعنوان شراء أو معاوضة أو
- لقاء استخلاص ديون أو احالة من قبل الدولة أو غيرها.

القسم العاشر. في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السّلط البلدية ومراقبتها

الفصل 261. تكون مداولات المجلس البلدي و القرارات الترتيبية البلدية نافذة بعد نشرها بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وتعليقها بمقر البلدية والدوائر البلدية. وتودع بمقر الولاية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ اتخاذها ، مقابل تسلّم وصل في ذلك ويكون تسليم الوصل آليا حال الإيداع .

يتم إعلام أمين المال الجهوي بالقرارات ذات الانعكاسات المالية والعقود المبرمة مع البلدية في أجل لا يتجاوز 10 أيام من تاريخ اتخاذها .

يمكن للمجلس في حالة التأكد أن يقرر بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه نفاذ قرار ترتيبي بمجرد تعليقه وإيداعه لدى الوالي وإعلام العموم بأي وسيلة متاحة على أن يتم نشره لاحقا بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية .

لا تخضع للإجراءات المبينة بهذا الفصل القرارات التي يتخذها رئيس البلدية بناء على إعلان حالة الطوارئ أو حالة الاستثناء.

الفصل 262. القرارات الفردية الصادرة عن السّلط البلدية تكون وجوبا معللة وتصبح سارية المفعول منذ تبليغها للمعنيين بالأمر أو علمهم بها مع الأخذ بعين الاعتبار الحق في الطعن أمام القضاء لمن له مصلحة .

الفصل 263. للوالي بمبادرة منه أو بطلب ممن له مصلحة أن يعترض على القرارات البلدية أمام المحكمة الإدارية الابتدائية المختصّة ترابيا وذلك في أجل شهر من تاريخ إبلاغه تلك القرارات طبقا للإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

يوجه الوالي لرئيس البلدية نظيرا من الطعن ضد القرار المطعون فيه وذلك 3 أيام قبل إيداع العريضة بكتابة المحكمة.

للوالي في حالة التأكد أن يطلب من القاضي الإداري المختص توقيف تنفيذ القرار البلدي.

لا تحول الأحكام الواردة بهذا الفصل دون إمكانية لجوء كل شخص له مصلحة للمحكمة الإدارية الابتدائيّة المختصة قصد الطعن في القرارات البلدية التي أحدثت له أثرا مباشرا.

الفصل 264. لا تحول الأحكام الواردة بهذا الباب دون إمكانية حلول الوالي محل السّلط البلدية في حالة تقاعس هذه السّلط الجلي أو عجزها عن القيام بما تفرضه القوانين رغم وجود خطر مؤكد ، وذلك بعد التنبيه كتابيا على رئيس البلدية دون استجابة من هذا الأخير للوالي أن يباشر تلك الصلاحيات بنفسه أو أن يكلّف من ينوبه للغرض.

لرئيس البلدية الاعتراض على حلول الوالي محله وله طلب توقيف التنفيذ.

الفصل 265. تكون لاغية وجوبا المداولات والقرارات البلدية التي شارك فيها أعضاء بلديون لهم مصلحة فيها أو كان يهمهم موضوعها شخصيا أو نيابة عن الغير.

يتم التصريح بالإلغاء بقرار من المحكمة الإدارية الابتدائيّة المختصة بمبادرة من الوالي أو بطلب ممن له مصلحة طبقا للإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 266. بناء على طلب من الوالي أو بمبادرة من رئيس المجلس البلدي ، يتم بقرار من رئيس البلدية إيقاف كل مستشار بلدي تعرّض لتتبع قضائي بسبب جناية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو مخلة بالشرف أو كان محل إجراءات قضائية لا تمكّنه من ممارسة مهامه بصفة عاديّة ، وذلك إلى حين صدور حكم بات من الجهة القضائية المختصة.

يتمّ إعلام أعضاء المجلس البلدي بقرار الإيقاف.

إذا كان رئيس البلدية محل التتبعات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل، يُتّخذ قرار الإيقاف من قبل مكتب المجلس بأغلبية أعضائه.

في صورة عدم اتخاذ رئيس البلدية لقرار الإيقاف أو في صورة امتناع مكتب المجلس عن إيقاف رئيس البلدية في أجل 5 أيام من تاريخ بلوغ مطلب الوالي

لإدارة البلدية ، يقترح الوالي على الوزير المكلف بالجماعات المحلية اتخاذ قرار الإيقاف ، ويكون قراره معللا.

في حالة صدور حكم بالبراءة ، يستأنف المعني بالأمر ممارسة مهامه.

الفصل 267. يمكن إعفاء الرؤساء أو المساعدين بأمر حكومي معلل بناء على مداولة مجلس الوزراء ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبالجريدة الرسمية للجماعات المحلية ، وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في ارتكاب أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة بعد تمكينهم من حقوق الدفاع. ويترتب عن الإعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة النيابية ، إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف القضاء الإداري.

يقع إعلام رئيس مجلس نواب الشعب بالإعفاء.

للمعنيين بالإعفاء المشار إليهم بالفقرة الأولى طلب توقيف تنفيذ أمر الإعفاء وفقا لإجراءات التقاضي الإداري. ويبتّ القاضي الإداري في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز 7 أيام من تاريخ تقديم المطلب .

الفصل 268. يمنع على كل عضو بالمجلس البلدي إبرام عقود مع المجلس أو أن تكون له معاملات مهما كان نوعها مع المجلس الذي هو عضو فيه، سواء بصفة شخصية أو بصفته مساهما أو وكيلا عن غيره أو لفائدة أصوله أو فروعه أو قرينه.

يترتب عن مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل إعفاء المعني بالأمر من قبل المجلس. وفي صورة رفض المجلس إعفاءه، يرفع الوالي الملف للمحكمة الإدارية الابتدائيّة المختصة طبقا لأحكام هذا القانون. ويمكن للمحكمة التصريح بإعفاء العضو المعني بالأمر من نيابته.

القسم الحادي عشر. في التعاون بين البلديات

الفصل 269. يمكن لبلديتين أو أكثر التعاون قصد إعداد وإنجاز مشاريع مشتركة أو القيام بخدمات ذات مصلحة مشتركة في إطار التضامن أو الإقتصاد في الكلفة أو الجدوى أو غيرها.

يأخذ التعاون بين البلديات صيغا مختلفة كما تبينه أحكام هذا القسم.

الفصل 270. أحدثت بكل جهة لجنة جهوية للتعاون بين البلديات وتعد برنامج التعاون بين البلديات وتنظر في اقتراحات إحداث مؤسسات التعاون بين البلديات ومشاريع التعاون المشتركة بينها في مختلف المجالات التي ترجع بالنظر للبلديات.

كما تستشار في عملية الإنخراط والإنسحاب في مؤسسات التعاون.

تتركب اللجنة الجهوية للتعاون بين البلديات من عدد من أعضاء ينتخبون من قبل رؤساء البلديات في إطار مجلس انتخابي بالجهة حسب أهمية عدد سكان كل بلدية وبالإضافة لذلك الوالي أو من يمثله و ممثل على كل من الجهة والإقليم يعينهما كل مجلس منهما. و ينتخب المجلس الإنتخابي رئيس اللجنة الجهوية للتعاون بين البلديات و يضبط أمر حكومي شروط تطبيق هذا الفصل وقواعد تسيير هذه اللجنة.

الفصل 271. يمكن لبلديتين أو أكثر التعاون لتحقيق الغايات المنصوص عليها بالفصل 272 من هذا القانون بإبرام اتفاقية بينهما .

الفصل 272. يمكن لبلديتين أو أكثر استغلال مرافق عمومية لها صبغة اقتصادية ذات مصلحة مشتركة من قبل بلدية واحدة تقوم مقام صاحب اللزمة بالنسبة للبلديات الأخرى في إطار اتفاقية تبرم للغرض .

الفصل 273. يمكن لبلديتين أو أكثر استغلال مرفق أو عدة مرافق عمومية لها صبغة اقتصادية وذات مصلحة مشتركة بإحداث منشأة عمومية وتنظيمها حسب أحكام الفصلين 75 و76.

الفصل 274. يمكن لبعض المؤسسات العمومية أن تكون لها جباية ذاتية. على أنه لا يمكن لبلدية أن تنخرط في أكثر من واحدة من هذه المؤسسات .

الفصل 275. يمكن لمجلس جهوي أو لمجلس إقليم، بطلب من أحدهما أو من الآخر، أن يتم إشراكهما من طرف المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات في إعداد مشروع تنمية أو تهيئة تراب وذلك في إطار شراكة أو تعاون .

الفصل 276. تنطبق على المؤسسات العمومية بين البلديات أحكام الفصول 213 إلى 222 من هذا القانون المتعلقة بتسيير المجلس البلدي و الفصول 261 و262 و263 و265 و266 المتعلقة بالرقابة على البلديات ما لم تتناقض وأحكام هذا الباب .

الفصل 277. ينجر عن نقل اختصاصات إلى مؤسسة عمومية للتعاون بين البلديات نقل كل هذه الاختصاصات المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والراجعة لرئيس البلدية أو المجلس البلدي إلى رئيس المؤسسة أو مجلسها حسب الحالة .

الفصل 278. ينجر عن نقل اختصاصات من البلدية إلى المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات نقل مصالح أو جزء من المصالح المكلفة بممارسة هذا الاختصاص ويتم ذلك بمقتضى اتفاق بين البلدية المعنية والمؤسسة العمومية طبقا للقوانين الجاري بها العمل .

ينجر عن نقل الاختصاصات أيضا بمقتضى القانون أن توضع على ذمة المؤسسة للتعاون بين البلديات الأملاك المنقولة والعقارية المخصصة لممارسة الاختصاصات الآنفة الذكر وذلك في إطار محضر جلسة ممضى من قبل الأطراف المعنية يبين مكونات الأملاك ووضعيتها القانونية والحالة التي عليها .

الفصل 279. يمكن وضع مصالح المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات على ذمة بلدية أو بلديات أعضاء بطلب منها وذلك لممارسة جانب من اختصاصاتها بمقتضى اتفاقية بين المؤسسة العمومية والبلديات المعنية تضبط حقوق والتزامات كل الأطراف و خاصة تلك المتعلقة باسترجاع مصاريف التسيير للمصالح من طرف المؤسسة.

الفصل 280. تأخذ المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات إحدى الصيغتين التاليتين :

- مجموعة حضرية
- مجمع بلديات

الفصل 281. تعمل الدولة على تحفيز التعاون بين البلديات بتمتيع المؤسسات العمومية بين البلديات بامتيازات جبائية و مالية خصوصية تضبط بقانون.

الفصل 282. مؤسسة المجموعة الحضرية هي مؤسسة عمومية للتعاون بين البلديات تجمع عددا من البلديات متجاورة دون فاصل ولا يقل عدد سكانها عن خمسمائة ألف ساكن ضمن فضاء للتضامن لإعداد وإنجاز سياسة مشروع مشترك للتنمية و التهيئة العمرانية أو الترابية في إطار المصلحة المشتركة للدائرة الترابية للمؤسسة .

الفصل 283. يتولى مجلس مؤسسة المجموعة الحضرية بمداولاته البت في شؤون المجموعة الحضرية في حدود الاختصاصات المسندة إليها التي تحل فيها محل البلديات والتي تتمثل في :

- إحداث مختلف المناطق ذات الأنشطة الاقتصادية وتهيئتها والتصرف فيها .
- إحداث التجهيزات الجماعية ذات المصلحة المشتركة وتهيئتها وصيانتها .
- التهيئة العمرانية في إطار المصلحة المشتركة وكذلك استعمال الآليات المؤسساتية والمالية المتعلقة بها.

- تنظيم الجولان بين أجزاء تراب المجموعة .
- التصرف في المرافق ذات المصالح المشتركة في مجالات التطهير
- التصرف في الفضلات والمسالخ
- حماية البيئة ومقاومة التلوث

الفصل 284. مجمع البلديات هو مؤسسة عمومية للتعاون بين البلديات يجمع عددا من البلديات متجاورة دون فاصل ضمن فضاء للتصرف في مرافق عمومية أو إعداد أو تنفيذ مشروع للتنمية ولتهيئة الفضاء في إطار المصلحة المشتركة للدائرة الترابية للمؤسسة .

الفصل 285. يقوم مجمع البلديات بممارسة الاختصاصات التالية عوضا عن البلديات المنخرطة في المؤسسة :

- الأعمال المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتهيئة وصيانة المناطق الصناعية والسياحية والحرفية .
- حماية المحيط وإحياؤه ومقاومة التلوث والتصرف في الفضلات الصلبة والسائلة بالتعاون مع المؤسسات المختصة .
- إحداث التجهيزات الجماعية وصيانتها والسهر على تسييرها بمساعدة الدولة .
- الأعمال المتعلقة بوضع مخططات التعمير و التهيئة

الفصل 286. تحتوي موارد ميزانية المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات على :

- مساهمة البلديات المشاركة
- مداخيل أملاك المؤسسة الذاتية والمنقولة لها من طرف البلديات
- المداخيل من مختلف الإدارات العمومية والجمعيات والخواص مقابل الخدمات التي تسديها لهم .
- المنح المسندة لها من الدولة ومن الجماعات المحلية.
- إحالات الدولة للمؤسسات العمومية للتعاون البلديات عند الاقتضاء .
- الهبات والوصايا .

يمكن للمؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات أن تكون لها جباية ذاتية وأن تحل محل البلديات المنخرطة في المؤسسة في استخلاص معلوم أو أكثر يتعلق بممارسة الاختصاصات المفوضة .

تصدر بالقوانين المتعلقة بميزانية الجماعات والجباية المحلية أحكام خاصة تتعلق بتطبيق أحكام هذا الفصل.

الفصل 287. تحدث المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات المتجاورة بقرار من الوالي المختص ترابيا بناءا على اقتراح من المجالس البلدية المعنية على قائمة تضبطها البلديات أو يعدها الوالي وفق الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 270 من هذا القانون .

يتم اعتبار موافقة البلديات المعنية عندما تكون صادرة عن ثلثي المجالس البلدية للبلديات المعنية والتي تمثل أكثر من نصف عدد السكان الجملي لهذه البلديات أو أغلبية المجالس البلدية التي تمثل ثلثي عدد السكان .

وعلاوة على ذلك فعندما يتعلق بإحداث مجمع عمراني فإنه يتعين أن يكون المجلس البلدي للبلدية التي تضم أكبر عدد من السكان ضمن المجالس البلدية الموافقة على الأحداث.

الفصل 288. يتم إحداث المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات بقرار من الوالي يضبط فيه الدائرة الترابية لهذه المؤسسة تبعا لإقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية أو لطلب من مجلس بلدي أو أكثر مضمن بمداولة للغرض أو تبعا لمبادرة من الوالي بعد أخذ رأي اللجنة الجهوية المعنية للتعاون بين البلديات المنصوص عليها بالفصل 270 من هذا القانون .

يقع إعلام المجالس البلدية بمشروع القرار الآنف الذكر للتداول فيه في أجل ثلاثة أشهر ويعتبر عدم التداول في الموضوع موافقة ضمنية على إحداث المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات .

عندما تتجاوز الدائرة الترابية للمؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات حدود الولاية الواحدة فإن قرار الإحداث يتم اتخاذه من قبل الواليين أو الولاة المعنيين .

الفصل 289. يتضمن القانون الأساسي للمؤسسة للتعاون العمومية بين البلديات خاصة :

- قائمة البلديات أعضاء في المؤسسة
- مقر المؤسسة
- صيغ توزيع المقاعد وعدد المقاعد الممنوحة لكل بلدية
- الاختصاصات المنقولة للمؤسسة
- مدة نشاط المؤسسة عند الاقتضاء

الفصل 290. يدير المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات مجلس يتركب من أعضاء يتم انتخابهم من طرف مجالس البلديات الأعضاء في المؤسسة ومن بين أعضاء كل مجلس منها بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة وإذا لم يحرز أي مترشح على الأغلبية المطلقة بعد دورتي اقتراع تجرى دورة ثالثة وإن تعادلت الأصوات يفوز أكبر المترشحين سنا.

تنطبق الأحكام المتعلقة بإمكانية الترشح وتحجير الترشح وعدم الجمع الخاصة بأعضاء المجالس البلدية على أعضاء مجلس المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن لعون يعمل لدى مؤسسة عمومية للتعاون بين البلديات أن يكون عضوا في مجلسها .

يعد المجلس نظاما داخليا له .

الفصل 291. تنتهي النيابة في مجلس المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات عند تركيز المجلس الجديد بعد التجديد العام للمجالس البلدية .

يجتمع مجلس المؤسسة الجديد في أجل أقصاه شهر من تاريخ التجديد العام للمجالس البلدية .

عند حل مجلس بلدي أو توقيفه أو استقالة كافة أعضائه فإن النيابة يتم التمديد فيها إلى تاريخ تعيين نواب جدد في المؤسسة .

في حالة شغور من بين أعضاء المؤسسة فإنه يتم تسديده في أجل أقصاه شهر وفي غياب التسديد فإن رئيس البلدية هو الذي يمثل البلدية المعنية إذا تعلق الأمر بعضو فقط ورئيس البلدية ومساعده الأول في الحالات الأخرى .

الفصل 292. لمجلس المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات رئيس ومساعدون يضبط عددهم النظام الداخلي للمجلس دون أن يتعدى عددهم ثلث أعضاء المجلس. يترأس أكبر أعضاء مجلس المؤسسة سنا المجلس حتى انتخاب الرئيس .

وتنطبق الأحكام المتعلقة بانتخاب رئيس المجلس البلدي ومساعديه والدعوة لجلسة الانتخاب والتعليق والإعلام والطعون في الانتخابات من هذا القانون على انتخاب رئيس المؤسسة ومساعديه .

الفصل 293. رئيس مجلس المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات مكلف بإعداد وتطبيق مداولات مجلس المؤسسة وهو الآمر بالصرف لميزانيتها .

الرئيس مكلف وحده بالإدارة غير أنه يمكن له أن يفوض بقرار تحت مراقبته ومسؤوليته جانبا من سلطته إلى أحد مساعديه وعند غيابهم أو التعذر للأعضاء الآخرين من المجلس كما يمكن له أن يفوض تحت مراقبته ومسؤوليته بقرار حق الإمضاء إلى مساعديه في مصالح المؤسسة وتبقى هذه التفويضات جارية ما لم يقع إلغاؤها .

الفصل 294. يمثل الرئيس المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات لدى القضاء و الغير .

الفصل 295. يتركب مكتب المؤسسة للتعاون بين البلديات من الرئيس ومن المساعدين وتنتهي نيابته بانتهاء نيابة المجلس .

الفصل 296. لمجلس المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات أن يفوض للرئيس جانبا من مهامه إلا تلك المتعلقة :

- بالمصادقة على ميزانية المؤسسة أو تنقيحها أو بكل الأحكام المتعلقة بها
- بالمصادقة على الحساب المالي
- بالقرارات الخاصة بالنظام الأساسي للمؤسسة
- بتفويض مرفق عمومي
- بانخراط المؤسسة في أي مؤسسة أو هيكل آخر .
- الاختصاصات التي أسندها قانون خاص للمجلس كالتهيئة والتطهير والبيئة وإبرام الصلح .

يعرض الرئيس على مجلس المؤسسة كل ما قام به للغرض للإعلام والمصادقة .

الفصل 297. تنطبق الأحكام المتعلقة بشروط ممارسة النيابة البلدية المنصوص عليها بالفصل 5 من هذا القانون على شروط ممارسة النيابة بالمؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات .

لا يمكن أن تتجاوز مقادير المنح المسندة للرئيس و مساعديه مقدار المنحة لرئيس أكبر بلدية مشاركة.

الفصل 298. يمكن للبلديات الأعضاء أن تنقل اختصاصات إضافية للمؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات بعد موافقة المجالس البلدية الأعضاء ومجلس المؤسسة بنفس الأغلبية التي تحدث بها المؤسسة .

ويتعين على كل مجلس بلدية التصريح بقراره بعد ثلاثة أشهر بعد إعلامه بالتنقيح وعند عدم التداول فيعتبر موافقا ضمنيا .

يصرح بنقل الاختصاص بقرار من الوالي أو الولاة المختصين وينجر عن هذا القرار وجوبا تطبيق الفقرة الأخيرة من الفصل 194 من احكام هذا القانون المتعلق بتحويل الأملاك والتجهيزات والمرافق الضرورية لممارسة هذه الصلاحيّات .

الفصل 299. يمكن مراجعة حدود الدائرة الترابية للمؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات بإضافة بلدية أو أكثر بطلب من مجلس أو مجالس البلديات المعنية أو بطلب من مجلس المؤسسة .

وتستوجب في كل الحالات موافقة المؤسسة العمومية والمجالس البلدية التي سيقع ضمها وكذلك البلديات الأعضاء في المؤسسة بنفس الأغلبية التي يتم بها إحداث المؤسسة العمومية للتعاون بين البلديات المعنية .

و يصرح كل مجلس بلدي بقراره بعد ثلاثة أشهر من تلقيه مقترح مراجعة حدود المؤسسة ويعتبر عدم التداول موافقة ضمنية .

يصرح بمراجعة الدائرة الترابية للمؤسسة بقرار من الوالي المختص وينجر عن هذا القرار تطبيق احكام الفقرة الأخيرة من الفصل 191 من هذا القانون المتعلق بتحويل الأملاك والتجهيزات والمرافق الضرورية لممارسة هذه الصلاحيّات .

الفصل 300. يمكن لبلدية أن تنسحب من مؤسسة عمومية للتعاون بين البلديات بعد أخذ رأي اللجنة الجهوية للتعاون بين البلديات وموافقة مجلس المؤسسة وموافقة مجالس البلديات الأعضاء حسب شروط الأغلبية المطلوبة عند إحداث المؤسسة.

تعتبر عدم إجابة مجلس بلدي شهرا بعد إعلامه رفضا للانسحاب .

يقع اعلام الوالي أو الولاة المختصين بقرار الانسحاب وفقا لاحكام الفصل 261 من هذا القانون. وينجر عنه ضبط الأملاك والمحاصيل المنافية منها وقسط الديون المحمولة ويتم ذلك باتفاق بين المجلس البلدي المنسحب ومجلس المؤسسة وعند التعذر بقرار من الوالي أو الولاة المختصين وممثل عن وزارة المالية .

الفصل 301. يمكن بعث "مجامع خدمات" بين جماعات محلية داخل نفس الجهة بمقتضى اتفاقية تصادق عليها مجالسها وتعرضها على السّلط المركزية

بهدف التوظيف الأنجع لوسائلها ومواردها وممارسة اختصاصاتها طبقا لمقتضيات القانون .

تعمل الدولة على دعم "مجامع الخدمات" بحسب أهمية انعكاسات خدماتها على نوعية الحياة داخل المناطق المعنية وتجعل هذه الخدمات متلائمة مع حاجيات النساء والرجال.

يتم بعث مجامع الخدمات بين الجماعات المحلية وفقا لنظام نموذجي يضبط بأمر حكومي يصدر باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية و بناء على الرأي المطابق للمحكمة الإدارية العليا.

يمثّل "مجمع الخدمات" جمعية ذات مصلحة مشتركة لغاية غير تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع في معاملاتها للقانون المدني، يعيّن رئيسها من قبل هيئة رؤساء الجماعات المحلية بالجهة مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

بناء على طلب من الجماعة المحلية المعنية يتولى مجمع الخدمات انجاز الدراسات ومتابعة تنفيذ الأشغال وتقديم الاستشارات الفنية والقانونية وكل الخدمات الأخرى مقابل معلوم يتناسب مع كلفة الخدمة .

تكون قرارات مجمع الخدمات ذات الطابع الإداري خاضعة لرقابة القضاء الإداري.

الباب الثاني . في الجهـة

الفصل 302. الجهة جماعة محلية تتصرف في الشؤون الجهوية وفق مبدأ التدبير الحر وتعمل في نطاق دائرتها على تحقيق التنمية الشاملة والمتضامنة والتكامل بين المشاريع التنموية والمرافق العامّة ودعمها وتعزيزها بالتنسيق والتعاون مع السلطة المركزية ومع بقية الجماعات المحلية.

الفصل 303. يتمّ إحداث الجهة وضبط حدودها وتسميتها ومقرها بقانون.

يتم تغيير إسم الجهة أو مقرها أو حدودها بموجب قانون بنفس الإجراءات المعتمدة عند إحداثها بناء على مداولة المجلس الجهوي بأغلبية ثلثي أعضائه.

الفصل 304. تتولى الجهة بالخصوص:

- وضع مخطط توجيهي للتهيئة الترابية والتنمية بالجهة ،
- تعهّد المباني العامة التابعة للدولة والمنتصبة بالجهة وصيانتها،
- وضع برامج للتكوين المهني ودعمها للمساعدة على تشغيلية الشباب بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية،
- دعم انفتاح المؤسسات التعليمية على المحيط الاقتصادي والثقافي بالجهة،
- دعم التّجهيزات الجهوية والأنشطة الثقافيّة والرياضيّة،
- دفع التكامل بين البلديات المكونة لها والاندماج التنموي والتضامن بين المتساكنين والمناطق،
- التنسيق بين المتدخلين العموميين لتقديم أفضل الخدمات للمتساكنين والمستثمرين،
- دفع الحوار الاجتماعي والعمل على فض النزاعات الشغليّة على مستوى الجهة،
- تنظيم ودعم النقل العمومي والمدرسي والعمل على تحسين خدماته،
- متابعة وضع سوق الشغل بالجهة واتخاذ المبادرات للتشجيع على خلق مواطن الشغل،

- متابعة الوضع البيئي بالجهة بالتنسيق مع البلديات واتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على البيئة وغرس ثقافة المواطنة،
- دعم مكوّنات المجتمع المدني في برامج تحسين مستوى العيش والنهوض الاجتماعي بالمتساكنين وإعانة التلاميذ والطلبة على مواصلة دراستهم،
- التعهد بالمسنّين وفاقدي السّند العائلي،
- دعم المساواة بين الجنسين والعمل على ضمان تكافؤ الفرص بينهما،
- العمل على تيسير مختلف الخدمات المرفقيّة لفائدة متساكني الجهة والمؤسسات والجمعيات المنتصبة بها وإحاطة السّلط المركزية والمنشآت العمومية بوضع أداء المصالح العمومية .

الفصل 305. للدولة أن تحوّل اختصاصات للجهة تتعلّق بمرافق الصحة والتعليم والرياضة والبنية الأساسية .

للجهة إبرام اتفاقات مع الدولة والجماعات المحلية الأخرى لإنجاز مشاريع وبرامج تنموية اقتصادية واجتماعية ذات بعد جهوي.

القسم الأول. في المجلس الجهوي

الفصل 306. يسيّر الجهة مجلس جهوي منتخب انتخابا عاما وحرا ومباشرا وسرّيا ونزيها وشفافا طبقا للقانون الانتخابي.

يحدد القانون الانتخابي عدد المستشارين الجهويّين بالنسبة لكل جهة.

ينتخب المجلس الجهوي في أوّل اجتماع له في أجل لا يتجاوز 8 أيام مفتوحة من الإعلان عن النتائج النهائية لانتخابه رئيسا ومساعدين ورؤساء لجان بدعوة من رئيس المجلس الجهوي المنقضية نيابته وعند التعذر أكبر اعضاء المجلس الجهوي المنتخب سنا مع مراعاة أحكام الفصل 6 من هذا القانون.

يحرص المجلس الجهوي على تمثيلية المرأة والشباب في هياكل تسييره.

الفصل 307. يتولّى أعضاء المجلس الجهوي خلال الجلسة الأولى أداء القسم التالي بحضور الرئيس الأوّل لمحكمة الاستئناف المختصة ترابيا أو من ينوبه:

"أقسم بالله العظيم أن أتفانى في خدمة مصالح الجهة وكل متساكنيها بدون تمييز أو محاباة وأن ألتزم باحترام القوانين وقيم الديمقراطية وأن أتمسّك بوحدة الدولة التونسية."

الفصل 308. باستثناء الحالات المنصوص عليها بالقانون، لا يمكن حل المجلس الجهوي إلا بمقتضى أمر حكومي معلل بناء على مداولة مجلس الوزراء ولأسباب تتعلق بإخلال خطير بالقانون أو بتعطيل واضح لمصالح المتساكنين

للوزير المكلف بالجماعات المحلية، في حالة التأكد، إيقاف المجلس الجهوي عن النشاط بناء على تقرير معلل من الوالي، وذلك لمدة أقصاها شهران.

لا يمكن حل المجلس الجهوي أو ايقافه الإ بعد الإستماع الى أعضائه و تمكينهم من حقوق الدفاع وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في ارتكاب أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة. ويترتب عن الإعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة النيابية ، إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف المحكمة الإدارية المختصة .

بناء على تكليف من الوالي، يتولّى الكاتب العام للجهة طيلة فترة إيقاف المجلس عن النشاط تسيير إدارة الجهة، وبأذن استثنائيا بالنفقات التي لا تحتمل الانتظار.

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام القضاء الإداري. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة وفقا لإجراءات التقاضي الإداري. ويبتّ القاضي الإداري في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

الفصل 309. للمستشار الجهوي أن يقدم استقالته لرئيس الجهة الذي بإمكانه قبولها حالا أو عرضها على المجلس الجهوي في أول اجتماع يعقده للبت فيها. ويتم إعلام الوالي بالاستقالة.

توجه الاستقالة الجماعية أو استقالة أغلبية أعضاء المجلس الجهوي إلى الوالي. ويترتب عن هذه الاستقالة اعتبار المجلس الجهوي منحلا.

الفصل 310. كل عضو بالمجلس الجهوي يمتنع دون عذر شرعي عن أداء المهام المناطة بعهدته قانونا يتم التنبيه عليه من قبل رئيس المجلس الجهوي. وفي صورة عدم استجابته، يدعى المجلس للإنعقاد لدرس ملفه و يمكن للمجلس التصريح بإقالته بأغلبية أعضائه و في حالة التساوي يكون رأي الرئيس مرجحا.

كل عضو بالمجلس الجهوي يفقد صفته كناخب وفق أحكام المجلة الانتخابية يعتبر معفى بمقتضى القانون. ويصرّح المجلس الجهوي بهذا الإعفاء خلال أوّل اجتماع له.

الفصل 311. يتمّ تعيين لجنة مؤقّتة لتصريف شؤون الجهة بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالجماعات المحلية وبعد استشارة رئيس مجلس نوّاب الشّعب في الصّور التّالية :

- حلّ المجلس الجهوي،
- الاستقالة الجماعيّة أو استقالة أغلبية أعضاء المجلس الجهوي،
- إلغاء انتخاب المجلس الجهوي،
- إنشاء جهة جديدة.

الفصل 312. تتركب اللّجنة المؤقتة للتسيير من عدد من الأعضاء يتراوح بين عشرين وثلاثين عضوا بحسب أهمية عدد سكان الجهة ووفقا لجدول يضبطه أمر حكومي. ويأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناصف وتمثيلية الشباب في تركيبة اللجنة.

يمارس أعضاء اللّجنة مهامّهم مجّانا، على أن تتكفل الجهة بإرجاع مصاريفهم طبقا لأحكام الفصل 5 من هذا القانون.

تتعهد اللّجنة المؤقتة بتسيير الشؤون العادية للجهة. وباستثناء حالة إنشاء جهة، لا يمكن للجنة التّسيير النّظر في إجراء انتداب أعوان قارّين. ويمارس رئيس اللجنة المؤقتة للتسيير صلاحيات رئيس الجهة .

تمارس اللّجنة المؤقتة للتسيير صلاحياتها لمدة أقصاها ستة أشهر قابلة للتجديد مرّة واحدة، وفي كلّ الحالات الى حين انتخاب مجلس جهوي.

الفصل 313. إلى حين تعيين لجنة مؤقّتة لتسيير شؤون الجهة، يواصل رئيس الجهة تسيير أعمالها. وفي صورة رفضه، يتعهّد الكاتب العام للجهة بتسيير مصالح الجهة، وبأذن، بتكليف من الوالي، بالنّفقات التي لا تحتمل التّأخير.

الفصل 314. يشكل المجلس الجهوي اللّجان القارّة التّالية:

- اللّجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف،
- اللّجنة المكلفة بالنظافة والصحة والبيئة،
- اللّجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والحوار الاجتماعي،
- اللجنة المكلفة بالعائلة والطفولة والأفراد فاقدي السند العائلي،
- اللّجنة المكلفة بالبنية الأساسية والتهيئة العمرانية والترابية،
- اللجنة المكلفة بالشؤون الإدارية وإسداء الخدمات والنقل،
- اللّجنة المكلفة بالفنون والثقافة والتراث والتربية والتعليم،
- اللّجنة المكلفة بالشباب والرياضة والعمل التطوعي،
- اللجنة المكلفة بالنوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- اللجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة

للمجلس تشكيل لجان غير قارة يعهد إليها بدراسة مواضيع محدّدة ويشارك في أعمالها ممثلون عن المجتمع المدني والتنظيمات المهنية.

يراعى في تركيبة مختلف اللّجان ورئاستها تمثيلية المرأة والشباب والتمثيل النسبي لمختلف القوائم الفائزة بمقاعد. وتسند رئاسة اللجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف لعضو من غير الأغلبية.

الفصل 315. يعيّن المجلس الجهوي رؤساء اللّجان ومقرّريها.

في صورة استقالة أو تغيب رئيس أو مقرر لجنة، يتولى رئيس المجلس الجهوي تعيين من ينوبه، على أن يعرض حالات الشغور على المجلس الجهوي في أوّل جلسة يعقدها.

يتولى المجلس سد الشغور الحاصل في اللجان خلال أول اجتماعاته.

الفصل 316. تجتمع اللّجان في أجل لا يتجاوز 10 أيام من تشكيلها بدعوة من رؤسائها. وتضبط مواعيد اجتماعاتها وجداول أعمالها.

تعدّ اللّجان تقارير حول المواضيع التي تتعهد بها أو التي يعهد بها إليها من قبل المجلس الجهوي أو رئيس الجهة.

للّجان أن تستعين بأعوان الجهة كلما رأت فائدة في الاستعانة بهم. كما لها أن تستمع إلى عدد من المتساكنين أو الموظفين أو ممثلي المجتمع المدني بمبادرة منها أو بطلب منهم.تُضمَّن أعمال اللجان بدفتر خاص مرقّم. ويمكن اعتماد منظومة السّجل الإلكتروني المؤمّن.

ليس للّجان سلطة تقريرية، ولا يمكنها ممارسة أي من صلاحيات المجلس الجهوي ولو بالتفويض .

الفصل 317. يعقد المجلس الجهوي وجوبا دورة كل شهرين، كما يعقد دوراته كلّما اقتضت الحاجة ذلك. ويضبط المجلس مواعيد جلساته في بداية كل سنة إدارية.

مع مراعاة الحالات الاستثنائية أو موجبات العطل الرسمية، تُعقد جلسات المجلس الجهوي خلال أيام نهاية الأسبوع .

يجتمع المجلس الجهوي بمقر الجهة. غير أنّه يمكن، لأسباب موضوعيّة، تنظيم الاجتماعات بمكان آخر بتراب الجهة تتوفر فيه شروط النفاذ إليه والأمن وتضمن فيه الصبغة العمومية للاجتماع ومبدأ الحياد.

الفصل 318. يصادق المجلس الجهوي على نظامه الداخلي. وللمجلس الاستئناس بنظام داخلي نموذجي يصدر بأمر حكومي بناء على رأي مطابق للمحكمة الإدارية العليا و للمجلس الأعلى للجماعات المحلية.

يضبط النظام الداخلي تنظيم الكتل داخل المجلس وطريقة عملها وتواصلها مع أجهزة التسيير المنصوص عليها بالقانون.

الفصل 319. ينعقد المجلس الجهوي بدعوة من رئيسه. كما يمكن دعوة المجلس للانعقاد بطلب من ثلث أعضائه للتداول أ أو من عشر الناخبين المقيمين بالجهة .

توجه الاستدعاءات قبل 15 يوما على الأقل من موعد اجتماع المجلس. غير أنّه يمكن اختصار الآجال إلى يومين في حالة التأكد وفي حالة التأكد القصوى يجتمع المجلس بدون تأخير بناء على دعوة من رئيسه بكل الوسائل الاتصالية .

تُضمَّن بالاستدعاء وجوبا المسائل المطروحة بجدول الأعمال.

يُضمَّن نص الاستدعاء بدفتر المداولات ويعلق بمدخل مقر الجهة ويدرج بالموقع الإلكتروني المخصص لها، ويوجّه كتابة إلى أعضاء المجلس. ويعمل قانونا بالاستدعاءات الموجّهة بالبريد الإلكتروني عندما يثبت بلوغها.

الفصل 320. توجّه صحبة الاستدعاءات المنصوص عليها بالفصل السابق ملحوظات تفسيرية تأليفية حول المسائل التي ستعرض على التداول أثناء الجلسة.

إذا تعلّق الأمر بمداولة تتعلق بصفقة أو بغيرها من العقود يرفق مشروع العقد أو أي وثيقة تتعلق بالميزانية وجوبا بالإستدعاء.

لكل عضو من أعضاء المجلس الجهوي في إطار ممارسة وظيفته الحق في الاطّلاع على كل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمسائل الجهوية التي تكون موضوع تداول.

الفصل 321. يتولّى الرئيس أو من ينوبه عند الاقتضاء من المساعدين رئاسة المجلس الجهوي.

تكون جلسات المجلس الجهوي عمومية، ويعلن عن تاريخ انعقادها عن طريق التّعليق وبمختلف وسائل الإعلام المتاحة. غير أنه يمكن للمجلس الجهوي بطلب من ثلث أعضائه أو من رئيس المجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين التداول في جلسة سرية.

يحفظ رئيس اجتماع المجلس الجهوي النظام بالجلسة. وله أن يأمر كل من يتسبب في الإخلال بالنظام بمغادرة الجلسة. كما له الاستنجاد بالقوة العامة لحماية الاجتماعات وضمان سيرها بصورة عاديّة.

يتعهد الكاتب العام للجهة بمسك محاضر المداولات. غير أنه عند تغيبه يعيّن المجلس في بداية كل جلسة أحد أعضائه ليتولى مهمة الكتابة ويقوم بمساعدته أحد موظفي الجهة.

الفصل 322. يخصص مكان لرؤساء بلديات الجهة لحضور اجتماعات المجلس الجهوي بصفة ملاحظين.

كما يخصص مكان لممثلي نقابات العمال والأعراف الأكثر تمثيلا بالجهة ولوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المعنية بنشاط الجهة والمدرجة بسجل خاص يمسكه الكاتب العام للجهة.

الفصل 323. لا يمكن للمجلس الجهوي أن يتداول إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه المباشرين.

إذا دُعي المجلس بصفة قانونية ولم يكتمل النّصاب، تعاد الدعوة لانعقاد المجلس بعد ثلاثة أيام على الأقل. وما يقرره المجلس في الجلسة الثانية يعتبر قانونيّا مهما كان عدد الحضور.

الفصل 324. مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام المتعلقة بالتصويت على الميزانية، يتم الاقتراع على المقررات بالأغلبية المطلقة للمقترعين ويجرى الاقتراع علانية. وإذا تساوت الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا. وتدرج أسماء المقترعين بمحضر الجلسة.

لا يمكن التصويت بالوكالة.

يجرى الاقتراع سرا في إحدى الصورتين التاليتين:

- إذا طالب بذلك ثلث أعضاء المجلس الحاضرين على الأقل وصادق المجلس على المقترح بأغلبيّة ثلثي أعضائه،
- إذا دعي المجلس للبت في تسمية أو تقديم ترشحات. وفي هذه الحالة، إن لم يحرز أي مرشح على أغلبية الحاضرين بعد دورتي اقتراع، يتم إجراء دورة ثالثة ويكون الانتخاب بالأغلبية النسبية. وإذا تساوت الأصوات، يصرّح بفوز أصغر المترشحين سنا.

للمجلس الجهوي أن يقرر بأغلبية أعضائه عدم اللجوء إلى الاقتراع السري بالنسبة للتسميات وتقديم الترشحات، إلا إذا تعلق الأمر بنص تشريعي يقتضي اعتماد الاقتراع السري.

الفصل 325. لأعضاء المجلس الجهوي طرح أسئلة شفاهية تتعلق بشؤون الجهة أثناء إحدى جلسات المجلس وفق الشروط المنصوص عليها بالنظام الداخلي للمجلس عند الاقتضاء أو وفق مداولة للمجلس في الغرض.

للمجلس تنظيم جلسات استماع طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالنظام الداخلي.

تخصص جلسة سنوية لمناقشة تقرير حول الاجراءات الكفيلة بدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين تعده اللجنة المكلفة بالعمل التطوعي والتعاون مع المجتمع المدني ودعم حقوق المرأة.

الفصل 326. على المشغلين أن يمكنوا الأعوان والأجراء أعضاء المجالس الجهوية من تسهيلات للحضور والمشاركة في جلسات المجلس أو اللجان التي يكونون أعضاء فيها وفقا لأحكام هذا القانون.

يتعيّن على المستشار الجهوي إعلام مشغله بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام قبل انعقادها وإيداع نظير من استدعائه لها، ويلتزم بتعويض ساعات التغيب.

في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قبل المستشار الجهوي لا يمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور اجتماعات جهوية رسمية سببا في الطرد أو فسخ عقد الشغل. كما لا يمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور اجتماعات جهوية رسمية أي إجراء تأديبي أو تعطيل أي ترقية مهنية أو الانتفاع بأي امتياز اجتماعي.

الفصل 327. تدرج مداولات المجلس الجهوي بالترتيب حسب تواريخها بسجل المداولات. وتمضى المداولات من طرف أعضاء المجلس الحاضرين أو يقع التنصيص على الأسباب المانعة للإمضاء.

ينشر بالموقع الإلكتروني للجهة ويعلّق لمدة شهرين مضمون من محضر الجلسة بمدخل مقر الجهة ودوائرها عند الاقتضاء في أجل لا يتجاوز الثمانية أيام التي تلي تاريخ انعقادها.

بالنسبة للمداولات الخاصة بتدخل الجهة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وبتفويض المرافق العامّة، يتم بالإضافة لما ورد بالفقرة السابقة نشرها باثنين من الصحف اليومية على الأقل وبوسائل الإعلام المتاحة.

لكل شخص يقوم بواجبه الجبائي تجاه الجهة الحق في الحصول على تفسيرات بشأن موازين الجهة المعنية وحساباتها المالية وقراراتها وفق الشروط التي تنص عليها القوانين الجاري بها العمل .

لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المعنية ممارسة نفس الحقوق المنصوص عليها بالفقرة السابقة.

القسم الثاني . في رئيس الجهة ومساعديه

الفصل 328. ينتخب المجلس الجهوي رئيس الجهة ومساعدي الرئيس من بين أعضائه، وذلك لكامل المدة في أول جلسة يعقدها بعد انتخابه.

يحدد المجلس الجهوي عدد مساعدي الرئيس، على أن لا يتجاوز عددهم أربعة أعضاء وأن يكون أحدهم على الأقل من المعارضة.

لا يمكن الجمع بين وظائف رئيس الجهة ورئاسة مجلس بلدي أو مجلس إقليم أو عضوية مجلس نواب الشعب أو عضوية الحكومة أو خطة أمين مال جهوي.

الفصل 329. يترأس أكبر أعضاء المجلس الجهوي سنا الجلسة التي ينتخب فيها الرئيس، ويساعده أصغر المستشارين سنا .

يتم استدعاء المجلس الجهوي من قبل الرّئيس المتخلّي أو من يقوم مقامه لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والآجال المنصوص عليها بالقانون. وفي صورة التّعذّر، يتولّى الكاتب العام توجيه الاستدعاء. ويتمّ التّنصيص بالاستدعاء على الانتخاب الذي سيقع إجراؤه.

ينتخب الرئيس ومساعدوه من طرف المجلس الجهوي بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة لأعضائه.

إن لم يتحصّل أي مترشح على الأغلبية المطلقة بعد دورتين من الاقتراع، تجرى دورة ثالثة، ويكون الانتخاب بالأغلبية النسبية. وفي صورة تساوي الأصوات، يصرّح بانتخاب أصغر المترشّحين سنا.

يقع ترتيب مساعدي رئيس الجهة أثناء انتخابهم من طرف أعضاء المجلس الجهوي.

يتولّى الكاتب العام للجهة مسك محضر الجلسة الانتخابية، ويرسل نظيرا منه للوالي.

الفصل 330. إذا ألغي الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم، يدعى المجلس الجهوي من قبل الوالي للانعقاد وسد الشغور.

يرأس الجلسة الانتخابية أكبر المستشارين سنا بمساعدة أصغرهم سنا ويحضرها أحد أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

الفصل 331. توجّه استقالة رئيس الجهة أو استقالة مساعديه إلى أعضاء المجلس الجهوي الذي ينعقد وجوبا في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما للتداول في شأنها.

إذا قبلت الاستقالة أو رفض أصحابها التراجع عنها، ينتخب المجلس الجهوي رئيسا ومساعدين لتعويضهم. ويتم إعلام الوالي المختص بقبول الاستقالة وبانتخاب الرئيس الجديد ومساعديه طبقا لأحكام الفصل 328 من هذا القانون.

يمارس الرئيس الجديد ومساعدوه صلاحياتهم في أجل شهر من تاريخ انتخابهم. غير أنه في حالة التأكد وامتناع الرئيس المستقيل عن مواصلة تسيير الشؤون والجهوية، يتعهد المستشار الأكبر سنّا بتسيير الشّؤون الجهوية العادية بمساعدة الكاتب العام للجهة. وعند التّعذّر، يتولّى الكاتب العام للجهة تسيير مصالح الإدارة والجهوية.

الفصل 332. يمكن إيقاف الرئيس أو مساعديه عن مباشرة وظائفهم بقرار معلل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية لمدة أقصاها 3 أشهر، وذلك بعد سماعهم أو مطالبتهم بالإدلاء ببيانات كتابية عما قد يعاب عنهم من تصرفات.

لا يمكن إعفاء الرئيس أو مساعديه من مهامهم إلا بأمر حكومي معلل بعد الإستماع اليهم و تمكينهم من حقوق الدفاع وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في ارتكاب أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة. ويترتب عن الإعفاء عدم إمكانية انتخابهم كرئيس أو كمساعدين لباقي المدة النيابية إلاّ عند إلغاء أمر الإعفاء .

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام القضاء الإداري. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة وفقا لإجراءات التقاضي الإداري.

الفصل 333. في صورة تغيّب رئيس الجهة أو إيقافه عن المباشرة أو إعفائه أو حصول أي مانع آخر يترتب عنه شغور وقتي، فإنه يعوّض في كامل وظائفه بمساعد حسب الترتيب في التسمية. وإن تعذّر التّعويض بالمساعد، فيعوّض بمستشار جهوي ينتخب من قبل المجلس الجهوي بأغلبيّة الحاضرين.

يعتبر شغورا وقتيا تغيّب رئيس الجهة لأسباب صحية أو للسفر لمدة تتجاوز الشّهر أو الإيقاف عن ممارسة المهام بواسطة قرار معلل من وزير الداخلية.

الفصل 334. يختص المجلس الجهوي مبدئيا بتصريف الشؤون الجهوية والبت فيها. ويتعهد بالتداول على وجه الخصوص في يلي:

- المسائل ذات الطابع المالي بما فيها التفويت والمعاوضة والتسويغ وإسناد الاستغلال والمساهمة في المنشآت العمومية المحلية وبقية المشاريع الاقتصادية،
- المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير المهن وإقرار المشاريع العمومية الجهوية ومتابعة انجازها،
- المسائل المتعلقة بمقر الجهة وأملاكها،
- الشؤون المتعلقة بالفنون والثقافة وإثرائها بالجهة
- الشؤون المتعلقة بالشباب والطفولة والرياضة والأسرة والأفراد فاقدي السند العائلي،
- الشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والمحيط وجمالية العمران،
- الشؤون المتعلقة بإسداء الخدمات في أسرع الأوقات وسير المرافق العمومية بأنجع الطرق،
- المسائل المتعلقة بالتعاون مع الجماعات المحلية و السلطة المركزية
- المسائل المتعلقة بالشراكة مع الخارج،
- الشؤون المتعلقة بالنقل وتنظيم القطاع بالجهة،
- الاستثمار في مشاريع تضمن للجهة مداخيل دورية وقارة.
- -وكل الشؤون والمسائل المرتبطة بالمجالات التي تدخل في نطاق الصلاحيات الذاتية والمشتركة أو المحالة من قبل الدولة للجهة.
- التداول بأغلبية ثلثي أعضائه حول تغيير صبغة الأراضي الفلاحية لإنجاز مشاريع اقتصادية بناء على دراسة المؤثرات البيئية والاقتصادية وفقا للتشريع و التراتيب الجاري بها العمل.

القسم الثالث . في اختصاصات رئيس الجهة

الفصل 335. رئيس الجهة مسؤول في نطاق القانون عن المصالح الإداريّة للجهة. ويمكن له أن يفوّض بقرار منشور بالجريدة الرّسميّة للجماعات المحليّة جانبا من صلاحياته إلى مساعديه أو إلى أحد المستشارين الجهويين.

تبقى التفويضات سارية ما لم يقع إنهاء العمل بها.

لا يمكن للمساعدين إمضاء القرارات الترتيبية نيابة عن رئيس الجهة إلا في حالة الشغور الوقتي أو النهائي.

الفصل 336. يلتزم رئيس الجهة ومساعدوه والمستشارون بإعلام المجلس الجهوي بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثّل مصالحا متضاربة عند تسيير الجهة أو ممارسة الصلاحيات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح الجهة في ملف ما، يعيّن المجلس الجهوي عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف ولتمثيل الجهة لدى المحاكم أو لإبرام العقود.

الفصل 337. لرئيس الجهة أن يفوّض بقرار حق الإمضاء تحت مراقبته ومسؤوليته وفي حدود مشمولاته إلى:

- الكاتب العام للجهة،
- الأعوان الشاغلين لإحدى الخطط الوظيفية بالجهة.

لا يمكن تفويض حق إمضاء القرارات الترتيبية كما لا يمكن التفويض لأحد الأشخاص المشار إليهم بهذا الفصل إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرار ما.

الفصل 338. يتولى رئيس الجهة تحت رقابة المجلس الجهوي وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل تطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي:

- إدارة الأملاك واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتثمينها،
- المحافظة على الوثائق الحسابية وأرشيف الجهة،
- انتداب الأعوان في حدود ما يقره القانون وميزانية الجهة،
- اتخاذ كل الإجراءات التحفظية أو ما يوجب إيقاف سقوط الحق،
- التصرف في مداخيل الجهة ومراقبة المنشآت طبقا للقانون،
- إعداد مشروع ميزانية الجهة طبقا للنظام المالي وإصدار الأذون بالدفع ومراقبة الحسابية الجهوية،
- التخاطب مع القابض المتعهد بالمالية الجهوية حول استخلاص
- الديون،
- تسيير الأشغال والتحكم في آجال الإنجاز،
- الطّعن لدى المحاكم لحماية مصالح الجهة ونيابتها في القضايا الإدارية والعدلية لدى مختلف المحاكم،
- اتخاذ كل المقررات المتعلقة بإعداد العقود وإبرامها وتنفيذها وخلاصها والتي يمكن إجراؤها حسب التراتيب الجاري بها العمل باعتبار مبلغها ونوعها. وللمجلس الجهوي أن يقرر عدم إمضاء العقد إلا بعد موافقته في مداولة جديدة،
- إبرام عقود البيع والكراء والمعاوضة والقسمة والصلح ومراجعتها وقبول الهبات والتبرعات وذلك بعد الترخيص فيها طبقا لهذا القانون،
- تمثيل الجهة في جميع الأعمال المدنية والإدارية،
- الدفاع عن مصالح الجهة بكل الطرق القانونية،
- السهر على حسن سير ا لمصالح الإدارية ومتابعة إسداء الخدمات في أسرع الآجال وتقديم تقارير وأجوبة عن تظلمات كل من له مصلحة حول أداء مختلف المصالح الراجعة بالنظر،
- يأذن بالتقصي في التظلمات والقيام عند الاقتضاء بالتتبّعات ضد كل من يتعمد تعطيل مصالح المنظورين بالجهة بتأجيل إسداء الخدمات أو برفض ذلك بدون موجب قانوني.

- الإصغاء لمشاغل المتساكنين ومكونات المجتمع المدني وتقديم الأجوبة عن التساؤلات.
- التعهد بالوساطة لحل النزاعات الشغليّة وتعيين موفق لتجاوزها ودفع الحوار الاجتماعي بالجهة،
- رئاسة اللجنة الجهوية للنقل وإمضاء رخص النقل بناء على مداولة نفس اللجنة.

الفصل 339. للمجلس الجهوي أن يفوّض لرئيس الجهة أو لمساعديه طيلة مدة نيابتهم ممارسة الصلاحيات المتعلّقة بـ:

- ضبط وتغيير استعمال الأملاك التي هي في تصرف الجهة طبقا لقرارات المجلس وبناء على تقارير معللة في الغرض،
- التفاوض قصد الاقتراض والقيام بالإجراءات القانونية والترتيبية اللازمة للغرض في حدود ما يضبطه المجلس الجهوي،
- قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات أو بشروط،
- ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للجهة في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفعة،
- إبرام مشاريع الصّلح، على أن يتمّ عرضها على مصادقة المجلس الجهوي،
- التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات شراكة وتعاون.

على رئيس الجهة ومساعديه أن يعرضوا على اجتماعات المجلس الجهوي الدورية تقريرا حول كل ما قاموا به طبقا لأحكام هذا الفصل.

الفصل 340. بوصفه مكلفا من طرف الدولة، يتولّى رئيس الجهة ومن يفوضهم لذلك تنفيذ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بالجهة والقيام بكل الوظائف التي يسندها القانون لرئيس الجهة.

الفصل 341. رئيس الجهة مكلف بالتراتيب الجهوية وبتنفيذ قرارات المجلس الجهوي.

يتولّى رئيس الجهة اتخاذ التراتيب الخاصة التي يقتضيها تصريف الشؤون الجهوية ، ويكلّف عن طريق رئيس السلطة الأمنية بالجهة أعوان قوات الأمن الداخلي ومختلف أعوان المراقبة بتنفيذ القرارات المتخذة. ويُرسَل نظيرا من التكليف للوالي.

يلتزم الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات بإعلام رئيس الجهة بنتائج أعمالهم في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغهم بالتكليف.

باستثناء الموجبات القصوى للأمن العام تلتزم الدولة بتنفيذ كل قرارات الجهة بالقوة العامة عند الاقتضاء. وتعيّن السّلطة المركزية مخاطبا أمنيا لكل رئيس جهة.

لرئيس الجهة الطعن في رفض السّلطة المركزية تنفيذ قرارات الجهة أمام القضاء الإداري.

الفصل 342. إذا امتنع رئيس الجهة أو أهمل القيام بعمل من الأعمال التي يسندها له القانون والتراتيب ، يتولى الوالي التنبيه عليه بإتمام ما يستوجبه القانون والتراتيب. وفي صورة تقاعس رئيس الجهة الفادح أو عجزه الجلي عن إتمام المهام المذكورة، رغم صبغتها المستوجبة و وجود خطر جدي داهم للوالي أن يباشر تلك الصلاحيات بنفسه أو أن يكلّف من ينوبه للغرض ويعلم الوزير المكلف بالجماعات المحلية .

لرئيس الجهة الاعتراض لدى المحكمة الإدارية المختصة على حلول الوالي محله وله طلب توقيف التنفيذ.

القسم الرابع . في مكتب الجهة

الفصل 343. يساعد رئيس المجلس الجهوي في تسيير شؤون الجهة مكتب يتركب، بالإضافة إلى الرئيس، من المساعدين ورؤساء اللجان والكاتب العام للجهة الذي يتعهد بسك محاضر أعماله.

يجتمع المكتب مرة في الشهر على الأقل. ويرأسه رئيس المجلس الجهوي أو من ينوبه عند التعذر طبق أحكام هذا القانون.

تمارس كتابة مكتب الجهة بنفس الشروط المنطبقة على كتابة المجلس الجهوي.

تُضمّن محاضر مداولات المكتب بدفتر مرقّم وموقّع عليه من رئيس الجهة. ولبقية أعضاء المجلس الجهوي الاطّلاع على هذه المحاضر.

القسم الخامس. في إدارة الجهة

الفصل 344. يصادق المجلس الجهوي على اقتراح تعيين الكاتب العام يقدمه مكتب المجلس بأغلبية أعضائه. وللمجلس إنهاء مهامه بمقتضى مداولة معللة بأغلبية ثلثي أعضائه. وإذا كان الكاتب العام من بين الموظفين يوضع في حالة إلحاق بالنسبة لإدارته الأصلية مع حفظ حقه في الترقية .

الكاتب العام أو من يقوم بمهامه مكلّف بتسيير إدارة الجهة تحت إشراف ومسؤولية رئيس الجهة ومساعديه وتقديم الاستشارة والمساعدة للمجلس الجهوي والهياكل المنبثقة عنه .

للكاتب العام بمبادرة منه أو بطلب من رئيس المجلس الجهوي إعداد تقارير كتابية حول سير الإدارة تحال على أعضاء المجلس.

الفصل 345. تحرص إدارة الجهة على خدمة كل المتساكنين وفق مبادئ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام والنجاعة والمحافظة على أملاك الجهة ومصالحها .

تلتزم مصالح إدارة الجهة بتطبيق القانون وفق أهداف الصالح العام وبالمساعدة على انجاز المشاريع والخدمات في أسرع الأوقات. وكل تأخير في إتمام الخدمات بدون حق يعتبر خطأ جسيما موجبا للمساءلة وفق القانون .

يعمل المجلس الجهوي قدر الإمكان على توفير الوسائل الضرورية لإنجاز إدارة الجهة لمهامها على الوجه الأفضل ويحرص على الاعتماد التدريجي لآليات الإدارة

الإلكترونية. ولهذا الغرض يحرص قدر الإمكان على توفير الاعتمادات اللازمة لتكوين الأعوان واقتناء التجهيزات.

القسم السادس . في أملاك الجهة

الفصل 346. تعتبر أملاكا عموميّة جهوية كل الأملاك الرّاجعة للجهة والمخصّصة لاستعمال العموم مباشرة أو في إطار مرفق عام.

تعتبر من الأملاك المخصّصة لاستعمال العموم مباشرة:

- الحدائق العمومية التي تنجزها الجهة ،
- الطرقات المصنفة المحلية والجهوية منها وكذلك توابعها على معنى التشريع المتعلق بملك الدولة العمومي للطرقات،
- الأملاك التي يصنفها القانون كذلك.

وتعتبر من الأملاك المخصصّة لمرفق عام الأملاك التي تسلّم لها من قبل الدّولة لغاية تسيير مرافق عمومية.

الفصل 347. تصبح ملكا عموميّا للجهة الأملاك التالية:

- الأملاك التي تمّ انتزاعها لإحالتها للجهة لإنجاز منشآت ذات نفع عام،
- الهبات والوصايا من العقارات أو القطع الفنية أو الكتب الممنوحة للجهة،
- المنشآت الرياضية و الثقافية التي تنجزها الجهة بمفردها أو بالاشتراك مع الجماعات المحلية أو مع الدولة او التي تحيلها لها الدولة،
- الأملاك التي يصنّفها القانون كذلك.

الفصل 348. تُعَدّ أملاكا جهوية خاصّة جميع البناءات والأراضي التي تملكها الجهة غير المصنّفة ضمن أملاكها العمومية.

تعتبر أملاكا جهوية خاصة الأملاك التالية:

- الأراضي غير المبنيّة وغير المخصّصة لمصلحة عامّة،

- المنقولات التي اقتنتها الجهة أو أنجزتها والتي تمثّل مقابل قيمة حصص مساهمتها في تأسيس المنشآت العموميّة ودعمها المالي،
- الأملاك التي تمّ إخراجها من دائرة الملك العمومي،
- العقارات التي تتحوّل ملكيّتها للجهة بعنوان شراء أو معاوضة أو لقاء استخلاص ديون،
- العقارات التي تحيلها الدولة للجهة.

القسم السابع. في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السلط الجهوية ومراقبتها

الفصل 349. تكون مداولات المجلس الجهوي وبقية القرارات الترتيبية الصادرة عن الجهة نافذة بعد نشرها بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وتعليقها بمقر الجهة. وتودع لدى الوالي في أجل أقصاه عشرة أيام من اتخاذها، مقابل تسلّم وصل في ذلك ويكون التسليم آليا حين إتمام الإيداع.

يتم إعلام أمين المال الجهوي بالقرارات ذات الانعكاسات المالية والعقود المبرمة مع الجهة في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ اتخاذها .

يمكن للمجلس في حالة التأكد أن يقرر بأغلبية ثلاثة اخماس أعضائه نفاذ قرار ترتيبي بمجرد تعليقه وإعلام العموم بأي وسيلة متاحة على أن يتم نشره لاحقا بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

لا تخضع للإجراءات المبينة بهذا الفصل القرارات التي يتخذها رئيس الجهة بوصفه ممثلا للدولة أو التي يتخذها بناء على إعلان حالة الطوارئ أو حالة الاستثناء.

الفصل 350. القرارات الفردية الصادرة عن مختلف هيئات الجهة تكون وجوبا معللة وتصبح سارية المفعول منذ تبليغها للمعنيين بالأمر أو علمهم بها مع الأخذ بعين الاعتبار الحق في الطعن أمام القضاء لمن له مصلحة.

الفصل 351. للوالي بمبادرة منه أو بطلب ممن له مصلحة الاعتراض على القرارات التي تتخذها الجهة.

يبلغ الوالي رئيس الجهة نسخة من عريضة الدعوى ضد القرار المطعون فيه ثلاثة أيام قبل إيداعها بكتابة المحكمة.

للوالي في حالة التأكد أن يطلب توقيف تنفيذ القرار الجهوي.

إذا كان القرار الجهوي من شأنه النيل من حرية عامة أو فردية، يأذن رئيس المحكمة الإدارية الابتدائيّة بإيقاف التنفيذ في أجل خمسة أيام، وذلك بطلب من الوالي أو ممّن يهمّهم الأمر.

لا تحول الأحكام الواردة بهذا الفصل دون إمكانية لجوء كل شخص طبيعي أو معنوي بصفة مباشرة للمحكمة الإدارية الابتدائيّة قصد الطعن في القرارات الجهويّة التي أحدثت له أثرا.

الفصل 352. لا تحول الأحكام الواردة بهذا الباب دون إمكانية حلول الوالي محل رئيس الجهة في حالة في حالة تقاعس رئيس الجهة الحلي عن القيام بما تفرضه القوانين رغم وجود خطر مؤكد ، وذلك بعد التنبيه كتابيا عليه دون استجابة من هذا الأخير وبعد إعلام الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية.

للوالي أن يباشر تلك الصلاحيات بنفسه أو أن يكلّف من ينوبه للغرض

لرئيس الجهة الاعتراض على حلول الوالي محله وله طلب توقيف التنفيذ.

الفصل 353. تكون لاغية وجوبا المداولات والقرارات التي شارك فيها أعضاء المجلس الجهوي والذين لهم مصلحة فيها أو كان يهمهم موضوعها شخصيا أو نيابة عن الغير.

يتم التصريح بالإلغاء بقرار من المحكمة الإدارية المختصة بمبادرة من الوالي أو بطلب ممن له مصلحة .

الفصل 354. بناء على طلب من الوالي، يتم بقرار رئيس الجهة إيقاف كل مستشار جهوي تعرض لتتبع قضائي بسبب جناية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو مخلة بالشرف أو كان محل إجراءات قضائية لا تمكّنه من ممارسة مهامه بصفة عاديّة، وذلك إلى غاية صدور حكم من المحكمة المختصة. كما يمكن لرئيس الجهة اتخاذ قرار الإيقاف بمبادرة منه.

يتم إعلام أعضاء المجلس الجهوي بقرار الإيقاف.

إذا كان رئيس الجهة محل التتبعات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل، يُتّخذ قرار الإيقاف من قبل مكتب المجلس بأغلبية أعضائه.

في صورة عدم اتخاذ رئيس الجهة لقرار الإيقاف أو في صورة امتناع مكتب المجلس عن إيقاف رئيس الجهة في أجل خمسة أيام من تاريخ بلوغ مطلب الوالي لإدارة الجهة، يقترح الوالي على الوزير المكلف بالجماعات المحلية اتخاذ قرار الإيقاف ، ويتحتم أن يكون القرار معللا.

يمكن الطعن في قرار الإيقاف لدى رئيس المحكمة الإدارية الابتدائية الذي بإمكانه توقيف تنفيذ قرار الوالي.

في حالة صدور حكم بالبراءة، يستأنف المعني بالأمر ممارسة مهامه.

الفصل 355. يمكن إعفاء الرؤساء أو المساعدين بأمر حكومي معلل بعد الإستماع اليهم و تمكينهم من حقوق الدفاع ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في ارتكاب أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة. ويترتب عن الإعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة، إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف المحكمة المختصة.

يقع إعلام رئيس مجلس نواب الشعب بالإعفاء.

للمعنيين بالإعفاء المشار إليهم بالفقرة الأولى طلب توقيف تنفيذ أمر الإعفاء وفقا لإجراءات التقاضي الإداري. ويبتّ القاضي الإداري في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

الفصل 356. يمنع على كل عضو بالمجلس الجهوي إبرام عقود مع المجلس أو أن تكون له معاملات مهما كان نوعها مع المجلس الذي هو عضو فيه، سواء بصفة شخصية أو بصفته مساهما أو وكيلا عن غيره أو لفائدة أصوله أو فروعه أو قرينه.

يترتب عن مخالفة أحكام هذا الفصل إعفاء المعني بالأمر من قبل المجلس. وفي صورة رفض المجلس الجهوي إعفاءه، يرفع الوالي الملف للمحكمة الإدارية المختصة. ويمكن للمحكمة التصريح بإعفاء العضو المعني بالأمر من نيابته.

القسم الثامن . في اللجنة الجهوية للحوار الاقتصادي والاجتماعي

الفصل 357. يتولى المجلس الجهوي بعث لجنة جهوية للحوار الاقتصادي والاجتماعي تجتمع برئاسة رئيس الجهة و تتركب كما يلي:

- 4 أعضاء من بين المستشارين الجهويين
- 6 أعضاء يمثلون مناصفة نقابات العمال والأعراف الأكثر تمثيلا بالجهة.
- 4 أعضاء يمثلون الإدارات المركزية المعنية بالشؤون الاجتماعية والاستثمار والبيئة والتجهيز يعيّنهم الوالي المختص ترابيا،
- ممثل عن الهياكل المهتمة بالعاطلين عن العمل يعينه المجلس بناء على ما يتوفر لديه من ترشحات أو معطيات،

للجنة أن تدعو كل من ترى فائدة في الاستماع إليه.

يتعين أن لا يقل عدد النساء من أعضاء اللجنة عن الثلث .

يكلف المجلس الجهوي أحد أعضائه من بين المشار إليهم بالمطّة الأولى من هذا الفصل بمتابعة ملف الحوار الاجتماعي وعند الاقتضاء برئاسة أعمال اللجنة الجهوية للحوار الاجتماعي والاقتصادي نيابة عن رئيس الجهة.

الفصل 358. تتعهد اللجنة بدراسة ومعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والشّغلية والبيئية بمبادرة منها أو بطلب من أحد رؤساء الجماعات المحلية أو من الوالي المختص ترابيا.

تتولى اللجنة دوريا دراسة وضع التشغيل بالجهة وترفع تقارير في الغرض للمجلس الجهوي.

كما تتعهد اللجنة بدراسة ظروف إنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بناء على طلب من الأطراف المعنية وتوصى بالتدابير الكفيلة بإنجازها في أفضل الظروف.

تعين اللجنة أحد أعضائها مقررا وتقدم تقارير عن أعمالها ومقترحاتها للمجلس الجهوي الذي له أن يأذن بنشرها بالموقع الإلكتروني للجهة.

تحفظ وثائق أعمال اللجنة بمقر الجهة.

الباب الثّالث. في الإقليم

الفصل 359. الإقليم جماعة ترابية تشمل عددا من الجهات، يعمل على تحقيق الاندماج والتكامل التنموي الاقتصادي المتوازن والعادل بين مختلف المناطق المكونة للإقليم .

الفصل 360. يسيّر الإقليم مجلس إقليم ينتخب من قبل المستشارين البلديين والجهويين طبقا للقانون الانتخابي.

الفصل 361. يجتمع مجلس الإقليم بصفة دورية مرة كل 3 أشهر بدعوة من رئيسه. كما يمكنه الالتئام كلما دعت الحاجة الى ذلك.

تعد اجتماعات مجلس الإقليم قانونية بحضور أغلبية أعضائه .

تعقد اجتماعات مجلس الإقليم بمقره. وللمجلس ان يقرر الاجتماع بأي مكان آخر داخل الإقليم أو استثنائيا خارجه .

لمجلس الإقليم أن يستدعي من يرى فائدة في الاستماع إليه،

الفصل 362. يختص مجلس الإقليم بما يلي:

- التداول في كل المسائل ذات الصبغة الإقليمية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدفع التكامل بين الجهات المكونة له والاندماج التنموي والتضامن بين المتساكنين والمناطق،
- وضع أمثلة التهيئة الترابية المستدامة للإقليم بالتشاور والتعاون مع البلديات والجهات وبالتنسيق مع السلط المركزية
- اقتراح مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي، خاصة منها المتعلقة بشبكات النقل والاتصال والتزود بالماء والكهرباء والتطهير وعرضها على السّلط ا لمركزية والسّلط المحلية للتمويل و إقرار الإنجاز،
- وضع السياسات التنموية الإقليمية و إعداد ما تقتضيه من تصوّرات ومخططات ومشاريع ذات بعد إقليمي بالتنسيق مع الجماعات المحلية

والإدارات اللامحورية المعنية وعرض تصوّر لتمويلها على السّلط المركزية والسّلط المحلية والسهر على متابعة إنجازها،

- إعداد تصوّرات للرفع من المردودية الاقتصادية وجاذبية الإقليم للاستثمار ومنح الامتيازات التفاضلية لفضائه الترابي،
- التداول في ميزانية الإقليم وكل المسائل المتعلقة بالتصرف في الأملاك،
- متابعة الوضع البيئي،
- متابعة سير المرافق العامة ذات البعد الإقليمي،

لمجلس الإقليم تفويض جانب من صلاحياته لرئيس الإقليم .

الفصل 363. يعمل مجلس الإقليم على تنسيق أنشطته وأعماله مع بقية الأقاليم، ويمكنه ربط علاقة تعاون في مجال التنمية مع نظرائه في البلدان التي لها علاقات ديبلوماسية مع تونس وفق الفصول 39 و40 و41 من هذا القانون.

يدعم الإقليم حسب ما يتوفر له من اعتمادات جميع الأنشطة الثقافية والشبابية والرياضية والفنية.

الفصل 364. يشارك الإقليم وجوبا مع السلطة المركزية في إعداد مخططات التنمية الوطنية.

تضع الدولة على ذمة مجالس الأقاليم كل المعطيات الإحصائية التي تساعدها على القيام بمهامها في أفضل الظروف .

الفصل 365. يعمل الإقليم بالتعاون مع السلطة المركزية والجهات والبلديات على تحسين مستوى عيش المواطنين ويقوم بالمبادرات لدعم التكافل الاجتماعي والحد من الفوارق الاقتصادية بين المناطق المكوّنة.

الفصل 366. ينتخب مجلس الإقليم رئيس الإقليم ومساعديه من بين أعضائه، وذلك لكامل المدة في أوّل جلسة يعقدها بعد انتخابه وبحضور أحد أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

لا يمكن الجمع بين وظائف رئيس الإقليم ورئاسة مجلس بلدي أو مجلس جهوي أو عضوية مجلس نواب الشعب أو عضوية الحكومة أو خطة أمين مال جهوي أو رئاسة جمعية رياضية.

الفصل 367. يترأس أكبر أعضاء مجلس الإقليم سنا الجلسة التي ينتخب فيها الرئيس، ويساعده أصغر المستشارين سنا .

يتم استدعاء مجلس الإقليم من قبل الرّئيس المتخلّي أو من يقوم مقامه لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والآجال المنصوص عليها بالقانون. وفي صورة التّعذّر، يتولّى الكاتب العام للإقليم توجيه الاستدعاء. ويتم التنصيص بالاستدعاء على الانتخاب الذي سيقع إجراؤه.

ينتخب الرئيس ومساعديه من طرف مجلس الإقليم بالاقتراع السّرّي وبالأغلبية المطلقة لأعضائه.

إن لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة بعد دورتين من الاقتراع، تجرى دورة ثالثة، ويكون الانتخاب بالأغلبية النسبية. وفي صورة تساوي الأصوات، يصرّح بانتخاب أصغر المترشحين سنا.

يقع ترتيب مساعدي رئيس الإقليم أثناء انتخابهم من طرف أعضاء مجلس الإقليم.

يتولّى الكاتب العام للإقليم مسك محضر الجلسة الانتخابية ويرسل نظيرا منه للوالي الموجود بدائرته مقر الإقليم.

الفصل 368. إذا ألغي الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم ، يدعى المجلس من قبل أكبر أعضائه سنا للانعقاد وسد الشغور

يرأس الجلسة الانتخابية أكبر المستشارين سنا بمساعدة أصغرهم سنا.

الفصل 369. توجّه استقالة رئيس الإقليم أو مساعديه إلى أعضاء مجلس الإقليم الذي ينعقد وجوبا بدعوة من أكبر الأعضاء سنّا في ظرف خمسة عشر يوما للتداول في شأنها.

إذا قبلت الاستقالة أو رفض أصحابها التراجع عنها، ينتخب مجلس الإقليم رئيسا ومساعدين لتعويضهم. ويتم إعلام الوالي المختص ترابيا بقبول الاستقالة وبانتخاب الرئيس الجديد ومساعديه.

يمارس الرئيس الجديد ومساعدوه صلاحياتهم في أجل شهر من تاريخ انتخابهم. غير أنه في حالة التأكد وامتناع الرئيس المستقيل عن مواصلة تسيير شؤون الإقليم، يتعهد المستشار الأكبر سنا بتسيير شؤون الإقليم بمساعدة الكاتب العام للإقليم. وعند التعذر، يتولى الكاتب العام تسيير مصالح إدارة الإقليم باتفاق مع المنسق العام للمركزية.

الفصل 370. يمكن إيقاف الرئيس أو مساعديه عن مباشرة وظائفهم بقرار معلل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، وذلك بعد سماعهم ومطالبتهم بالإدلاء ببيانات كتابية حول ما يأخذون عليه من تصرفات.

لا يمكن إعفاء الرئيس أو مساعديه من مهامهم إلا بأمر حكومي معلل بعد الإستماع اليهم و تمكينهم من حقوق الدفاع وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في ارتكاب أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة فادحة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة. ويترتب عن الإعفاء عدم إمكانية انتخابهم كرئيس أو كمساعدين لباقي المدة النيابية إلاّ عند إلغاء أمر الإعفاء.

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام القضاء الإداري. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة وفقا لإجراءات التقاضي الإداري.

الفصل 371. في صورة تغيّب رئيس الإقليم أو إيقافه عن المباشرة أو إعفائه أو حصول أي مانع آخر يترتب عنه شغور وقتي، يعوّض في كامل وظائفه بمساعد حسب الترتيب في التسمية. وإن تعذّر التعويض بالمساعد فيعوّض بعضو ينتخب من طرف مجلس الإقليم بأغلبيّة الحاضرين.

يعتبر شغورا وقتيا تغيّب رئيس الإقليم لأسباب صحية أو الامتناع أو للسفر للخارج لمدة تتجاوز الشّهر أو الإيقاف عن ممارسة المهام بواسطة قرار معلل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

الفصل 372. رئيس الإقليم مسؤول في نطاق القانون عن مصالح الإقليم وعن الإدارة، وله أن يفوّض بقرار ينشر بالجريدة الرّسميّة للجماعات المحلّيّة جانبا من صلاحياته إلى مساعديه أو إلى أحد أعضاء مجلس الإقليم.

تبقى التفويضات سارية ما لم يقع إنهاء العمل بها.

لا يمكن للمساعدين إمضاء القرارات الترتيبية نيابة عن رئيس الإقليم إلا في حالة الشغور الوقتي أو النهائي.

يلتزم رئيس مجلس الإقليم ومساعدوه والمستشارون بإعلام مجلس الإقليم بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما قد يمثّل مصالح متضاربة عند تسيير الإقليم أو ممارسة الاختصاصات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح الإقليم في ملف ما، يعيّن مجلس الإقليم عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف وتمثيل الإقليم لدى المحاكم أو لإبرام العقود.

الفصل 373. لرئيس الإقليم أن يفوض بقرار حق الإمضاء تحت مراقبته ومسؤوليته وفي حدود مشمولا ته إلى:

- الكاتب العام للإقليم ؛
- الأعوان الشّاغلين لإحدى الخطط الوظيفية بالإقليم؛
- الأعوان غير الشّاغلين لخطة وظيفية في صورة عدم وجود كاتب عام أو أعوان مكلفين بخطط وظيفية بالإقليم.

لا يمكن تفويض حق إمضاء القرارات الترتيبية كما لا يمكن التفويض لأحد الأشخاص المشار إليهم بهذا الفصل إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرار ما.

الفصل 374. يتولى رئيس الإقليم تحت رقابة مجلس الإقليم وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل تطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي:

- إدارة أملاك الإقليم واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتثمينها،
- انتداب الأعوان في حدود ما يقره القانون وميزانية الإقليم،
- المحافظة على الوثائق الحسابية وأرشيف الإقليم،
- اتخاذ كل الإجراءات التحفظية أو ما يوجب إيقاف سقوط الحق،
- التصرف في مداخيل الإقليم طبقا للقانون،
- إعداد ميزانية الإقليم طبقا للنظام المالي وإصدار الأذون بالدفع ومراقبة حسابية الإقليم،
- التخاطب مع القابض المتعهد بمالية الإقليم حول استخلاص الديون،
- تسيير أشغال الإقليم،
- القيام بالدعاوى لدى المحاكم لحماية مصالح الإقليم ونيابتها في القضايا الإدارية والعدلية لدى المحاكم،
- اتخاذ كل المقررات المتعلقة بإعداد الصفقات وإبرامها وتنفيذها وخلاصها حسب التراتيب الجاري بها العمل باعتبار مبلغها ونوعها. للمجلس أن يقرر عدم إمضاء الصفقة إلا بعد موافقته في مداولة جديدة،
- استشارة لجنة الصفقات المختصة حول مشاريع الصفقات،
- إبرام عقود البيع والكراء والمعاوضة والقسمة والصلح ومراجعتها وقبول الهبات والتبرعات وذلك بعد الترخيص فيها طبقا لهذا القانون،
- تمثيل الإقليم في جميع الأعمال المدنية والإدارية،
- الدفاع عن مصالح الإقليم بكل الطرق القانونية،
- السهر على حسن سير المصالح الإدارية وإسداء الخدمات.

الفصل 375. لمجلس الإقليم أن يفوض لرئيس الإقليم أو لمساعديه طيلة مدة نيابتهم الصلاحيات المتعلّقة بما يلي:

- ضبط وتغيير استعمال أملاك الإقليم طبقا لقرارات المجلس،
- قبول التبرعات والهبات غير المثقّلة بنفقات أو بشروط،

- ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للإقليم في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفعة،
- إبرام مشاريع الصّلح ، على أن يتمّ عرضها على مصادقة مجلس الإقليم،
- التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات تعاون،

يعرض رئيس الإقليم و مساعدوه على مجلس الإقليم خلال دوراته العادية تقريرا حول كل ما قاموا به طبقا لأحكام هذا الفصل.

الفصل 376. بوصفه ممثل الدولة، يتولّى رئيس الإقليم ومن يكلفهم بذلك تنفيذ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بالإقليم والقيام بكل الوظائف التي يسندها القانون لرئيس الإقليم.

الفصل 377. إذا امتنع رئيس الإقليم أو أهمل القيام بعمل من الأعمال التي يسندها له القانون والتّراتيب ، يتولى الوزير المكلف بالجماعات المحلية التنبيه عليه بإتمام ما يستوجبه القانون والتّراتيب. وفي صورة تقاعس رئيس الإقليم الواضح أو عجزه الفادح عن إتمام المهام المذكورة رغم صبغتها المستوجبة و وجود خطر جدي داهم ، للوزير المكلف بالجماعات المحلية أن يأذن للولاة المختصين ترابيا بمباشرة تلك الصلاحيات كل في حدود ولايته .

لرئيس الإقليم الاعتراض على حلول السلطة المركزية محله وله طلب توقيف التنفيذ.

الفصل 378. الكاتب العام أو من يقوم بمهامه مكلّف بالسّهر على إدارة الإقليم تحت إشراف ومسؤولية رئيس الإقليم وتقديم الاستشارة والمساعدة لمجلسه وللهياكل المنبثقة عنه .

تحرص إدارة الإقليم على تقديم الخدمات وفق مبادئ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام والنجاعة وتلتزم بتطبيق القانون وفق أهداف الصالح العام وبالمساعدة على انجاز المشاريع والخدمات في أسرع الأوقات .

يعمل مجلس الإقليم قدر الإمكان على توفير الوسائل الضرورية لإنجاز الإدارة لمهامها على الوجه الأفضل.

الفصل 379. يعد الإقليم تقريرا سنويا عن أنشطته ينشر بكل الوسائل المتاحة ويدرج بالموقع الالكتروني المخصص له.

أحكام انتقالية

الفصل 380. تعتمد الدّولة نظاما لامركزيّا وفقا لأحكام الباب السابع من الدستور، وتوفّر له تدريجيا مقومات الفعالية والنجاعة.

باقتراح من الحكومة، يصادق مجلس نواب الشعب خلال السنة الأولى من كل مدّة نيابيّة على خطة لبرنامج دعم اللامركزية وتطويرها ضمن قانون توجيهي يحدد الأهداف والوسائل المسخّرة لكامل المدة النيابية.

تتولّى الحكومة إعداد تقرير سنوي تقييمي حول مدى تقدم إنجاز اللامركزية ودعمها تعرضه على مجلس نواب الشعب قبل يوم15 فيفري للسنة الموالية.

الفصل 381 . يتولّى المجلس الأعلى للجماعات المحلية إعداد تقرير تقييمي لإنجاز الخطة الخماسية لدعم اللامركزية وتطويرها قبل موفى شهر جوان من السنة الأخيرة من تنفيذ الخطة يحيله إلى مجلس نواب الشعب وإلى الحكومة.

الفصل 382. لمجلس نواب الشعب أن يطلب من محكمة المحاسبات إعداد تقرير تقييمي لحصيلة إنجاز برنامج دعم اللامركزية وتطويرها لفترة معينة.

للمحكمة عند الاقتضاء تقديم مقترحات عملية لتحسين أداء الجماعات المحلية ضمن تقرير ينشر للعموم بموقعها الإلكتروني.

الفصل 383. إلى حين إحداث محاكم إدارية ابتدائية ومحاكم إدارية إستئنافية طبقا لأحكام الفصل 116 من الدستور، تنظر الدوائر الابتدائية بالمحكمة الإدارية في النزاعات الراجعة بمقتضى هذا القانون للمحاكم الإدارية الابتدائية، وتختص الدوائر الاستئنافية بالمحكمة بالنزاعات الراجعة للمحاكم الإدارية الاستئنافية .

الفصل 384. إلى حين إحداث محكمة إدارية عليا يقع استشارة المحكمة الإدارية في المجالات المنصوص عليها في هذا القانون طبقا لمقتضيات القانون عدد 40 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية.

الفصل 385. إلى حين صدور القانون المنظم لمحكمة المحاسبات وتوليها لمهامها، تتولى دائرة المحاسبات الصلاحيات والمهام المسندة لمحكمة المحاسبات بمقتضى

هذا القانون. ويتم الطعن بالاستئناف في الأحكام الابتدائية الصادرة عن دائرة المحاسبات أمام الجلسة العامة المنصوص عليها بالفصل 40 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8مارس 1968 المتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات.

الفصل 386.إلى حين إرساء الأقاليم تتكون لجنة تسيير المجلس الأعلى للجماعات المحلية المنصوص عليها بالفصل 42 من هذا القانون من رئيس جهة ورئيسي بلدية.

الفصل 387. لمجالس الجماعات المحلية ممارسة الصلاحيات الترتيبية المنصوص عليها بالفصول من 46 إلى 95 من مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997.

الفصل 388. ينتهي العمل بأحكام الفصول من 46 إلى 95 من مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 والنصوص الترتيبية الصادرة تنفيذا لأحكامها تباعا بدخول قرارات كل جماعة محلية تتعلق بضبط المعاليم والرسوم والحقوق مهما كانت تسميتها والمنصوص عليها بهذه الفصول حيز التنفيذ.

الفصل 389. :تلتزم السلطة المركزية بمعالجة مديونية الجماعات المحلية المسجلة في تاريخ المصادقة على هذا القانون بما يساعد على تحقيق التوازن المالي للجماعات المعنية في أقرب الآجال.

الفصل 390. ينتهي العمل بالفصول 13 و14 و 15 من قانون المالية لسنة 2013 المتعلقة بإحداث صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بإنشاء صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بواسطة قانون المالية.

الفصل 391. يتواصل العمل بالدوائر البلدية القائمة في تاريخ هذا القانون إلى حين النظر فيها عند الاقتضاء من قبل المجالس البلدية.

الفصل 392. بالنسبة لأول انتخابات بلدية يتم استدعاء المجلس البلدي من قبل الكاتب العام للبلدية لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والآجال المنصوص عليها بالقانون .

الفصل 393. بالنسبة لأول انتخابات جهوية يتم استدعاء المجلس الجهوي من قبل الوالي لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والآجال المنصوص عليها بالقانون.

الفصل 394. إلى حين إحداث الأقاليم يتكون المجلس الأعلى للجماعات المحلية من رؤساء الجهات ورئيس بلدية عن كل جهة ينتخب من قبل رؤساء البلديات بالجهة.

الفصل 395. إلى حين إحداث الأقاليم يرجع نصيب الاقليم من المحاصيل المنصوص عليها بالفصل 131 من هذا القانون للجهة.

الفصل 396. يباشر المجلس الأعلى للجماعات المحلية أعماله في أجل لا يتجاوز سنة من تاريخ الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات البلدية والجهوية .

الفصل 397. تتحوّل لفائدة الجهة أملاك الولاية باعتبارها جماعة محلية على معنى القانون عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989.

أحكام ختاميّة

الفصل 398. يدخل هذا القانون حيز النفاذ بداية من غرة جانفي الموالي لتنظيم الانتخابات البلدية والجهوية.

(فصل بديل تمت صياغته بناء على فرضية من قبل السلط العمومية لإجراء انتخابات بلدية و جهوية غير متزامنة):

تدخل أحكام هذا القانون المتعلقة بكل صنف من أصناف الجماعات المحلية في اليوم الموالي للإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الخاصة بها.

الفصل 399. بداية من دخول هذا القانون حيز التنفيذ ينتهي العمل بكل الأحكام المخالفة له وخاصة منها:

- القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالبلديات وجميع النصوص التي تممته و نقحته القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وجميع النصوص التي تممته و نقحته.
- القانون عدد 36 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بضبط المال المشترك للجماعات المحلية.
- القانون عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 04 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية و جميع النصوص التي تممته و نقحته
- القانون عدد 87 لسنة 1994 المؤرخ في 26 جويلية 1994 المتعلق بإحداث مجالس محلية للتنمية.

المحتوى

	الفصول من	الفصول إلى
الكتاب الأول. الأحكام العامة والمشتركة	2	185
.....		
الباب الأول. في المبادئ العامة.....	2	61
القسم الأول. في انفراد القانون بإحداث الجماعات المحلية.....	2	3
القسم الثاني. في التدبير الحر للجماعات المحلية.....	4	13
القسم الثالث. في صلاحيات الجماعات المحلية.....	14	24
القسم الرابع. في السلطة الترتيبية للجماعات المحلية.....	25	29
القسم الخامس. في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة.....	30	36
القسم السادس. في التضامن والتعديل والتمييز الايجابي.....	37	38
القسم السابع. في التعاون اللامركزي.....	39	41
القسم الثامن. في التكوين.....	42	43
القسم التاسع. في المجلس الأعلى للجماعات المحلية.....	44	55
القسم العاشر. في الهيئة العليا للمالية المحلية.....	56	61
الباب الثاني. في أملاك الجماعات المحلية ومرافقها.....	62	110
القسم الأول. في أملاك الجماعات المحلية.....	62	67
القسم الثاني. في المبادئ العامة لتسيير المرافق العامة المحلية.....	68	74
القسم الثالث. في طرق التصرف في المرافق العامة وعقود الجماعات المحلية.....	75	102
الفرع الأول. في الاستغلال المباشر.....	76	78
الفرع الثاني. في التسيير التعاقدي.....	79	100
I. في اللزمة	79	80
II. في عقود تفويض المرافق العامة	81	97
III. في عقود الشراكة	98	100
الفرع الثالث. في الصفقات.....	101	102
القسم الرابع. في التنمية المحلية والمساهمات العامة.....	103	110
الباب الثالث. في التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة.....	111	113
الباب الرابع. في النظام المالي للجماعات المحلية.....	114	185
القسم الأول. في القواعد العامة للميزانية ومواردها.....	116	132
القسم الثاني. في الاعتمادات المحالة من قبل الدولة.....	133	137
القسم الثالث. في استخلاص مبالغ الجماعات المحلية.....	138	142
القسم الرابع. في تبويب	143	143

الموارد.....
القسم الخامس. في اعتمادات الجماعات المحلية ونفقاتها..... 144 152
القسم السادس. في اعداد الميزانية والمصادقة عليها..... 153 164
القسم السابع. في تنفيذ الميزانية وختمها..... 165 185
الكتاب الثاني. في الأحكام الخصوصية 186 379
الباب الأول. في البلدية..... 186 301
القسم الأول. في الحدود الترابية للبلدية..... 189 192
القسم الثاني. في الدوائر البلدية..... 193 200
القسم الثالث. في المجلس البلدي..... 201 224
القسم الرابع. في صلاحيات البلدية..... 225 234
الفرع الأول. في الصلاحيات الذاتية..... 226 232
الفرع الثاني. في الصلاحيات المشتركة..... 233 233
الفرع الثالث. في الصلاحيات المنقولة..... 234 234
القسم الخامس. في رئيس البلدي ومساعديه..... 235 245
القسم السادس. في صلاحيات رئيس البلدية..... 246 255
القسم السابع. في المكتب البلدي..... 256 256
القسم الثامن. في الإدارة البلدية..... 257 257
القسم التاسع. في أملاك البلدية 258 260
القسم العاشر. في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السلط البلدية ومراقبتها. 261 268
القسم الحادي عشر. في التعاون بين البلديات..... 269 301
الباب الثاني. في الجهة..... 302 358
القسم الأول. في المجلس الجهوي..... 306 327
القسم الثاني. في رئيس الجهة ومساعديه..... 329 334
القسم الثالث. في اختصاصات رئيس الجهة..... 335 342
القسم الرابع. في مكتب الجهة..... 343 343
القسم الخامس. في إدارة الجهة..... 344 345
القسم السادس. في أملاك الجهة..... 346 348
القسم السابع. في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السلط الجهوية ومراقبتها..... 349 356
القسم الثامن. في اللجنة الجهوية للحوار الاقتصادي والاجتماعي..... 357 358
الباب الثالث. في الإقليم..... 359 379
أحكام انتقالية..... 380 397
أحكام ختامية..... 398 399